التقرير السنوي 2024

نصنع المستقبل

EDB
مصرف الإمارات للتنمية
Emirates Development Bank

التقرير السنوي 2024

نصنع المستقبل

نحن الإمارات, اقتصادنا تنافسي ينمو
بمعدلات استثنائية, متنوع وعالي
القيمة في مجالات النمو الاستراتيجية
الجديدة, متفوق في قطاعات
المستقبل الواعدة, ويرسخ دور
الإمارات كقوة اقتصادية رائدة.

نحن الإمارات 2031

المحتويات

لمحة عامة

المراجعة الإستراتيجية

مراجعة الأعمال

الحوكمة

التقارير والبيانات المالية

لمحة عامة

عن مصرف الإمارات للتنمية 08
لمحة موجزة 10
أبرز النتائج المالية 11
حصاد العام 12

المراجعة الإستراتيجية

رسالة رئيس مجلس الإدارة 16
رسالة الرئيس التنفيذي 18
قيم عمل مصرف الإمارات للتنمية 20
2024 ملخص تنفيذي 21
إستراتيجيتنا 22
الأثر التنموي على الاقتصاد الوطني 34

مراجعة الأعمال

إدارات المصرف

- إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 38
- إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات 47
- إدارة الخزينة والاستثمارات 50

الوحدات المساندة

- العمليات المساندة وتكنولوجيا المعلومات 60
- إدارة الموارد البشرية 66

الحوكمة

مجلس الإدارة 76
لجان المجلس 78
الإدارة التنفيذية 80
لجان الإدارة التنفيذية 81

التقارير والبيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل 84
بيان المركز المالي الموحد 89
بيان الربح أو الخسارة الموحد 90
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد 91
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد 92
بيان التدفقات النقدية الموحد 93
إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة 94

لمحة عامة

08 عن مصرف الإمارات للتنمية

10 لمحة موجزة

11 أبرز النتائج المالية

12 عام 2024 في سطور

عن مصرف الإمارات للتنمية

ومع استمرار مسيرة التطور التي تشهدها الإمارات في مختلف المجالات, يترسخ دور المصرف الريادي في تقديم حلول تمويلية بفترات سداد ميسرة وشروط مرنة, إلى جانب منتجات مصمّمة خصيصاً لمعالجة التحديات التمويلية التي تواجه الشركات, بما يمكّنها من النمو والتوسع, ويسهم في ترسيخ اقتصاد وطني مزدهر ومنافس عالمياً.

بصفته المحرك المالي الرئيسي لتحقيق أجندة النمو الاقتصادي المتنوع والمستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة, يضطلع مصرف الإمارات للتنمية بدور محوري في تمويل الشركات العاملة ضمن القطاعات الاستراتيجية الحيوية, وهي: الصناعة, والتكنولوجيا المتقدمة, والطاقة المتجددة, والأمن الغذائي, والرعاية الصحية.

وفي إطار هذه الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى لمهام المصرف, يجدد التزامه بتحقيق مستهدفات مشروع "300 مليار", الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة, من خلال تقديم حلول مالية ودعم متخصص للشركات التي تسهم بفاعلية في بناء المستقبل الاقتصادي للدولة.

ومنذ إطلاق استراتيجيته في عام 2021, دعم المصرف آلاف الشركات, من المشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم حلولاً مبتكرة, إلى الشركات الصناعية التي تعمل على تعزيز طاقتها الإنتاجية في مختلف أنحاء الدولة.

وقد برز دور المصرف الرئيسي في دعم انتشار مشاريع الطاقة النظيفة, وتعزيز قطاع الرعاية الصحية, وتسريع نمو تقنيات الزراعة الحديثة, ودفع عجلة القطاع الصناعي من خلال إتاحة فرص النمو والتطور. كل ذلك لتحقيق هدف واحد: دفع عجلة نمو اقتصاد دولة الإمارات.

ويتّبع المصرف نهجاً فريداً يجمع بين توفير التمويل وتنمية القدرات. وقد نجح في تقديم حلول رقمية وعروض مبتكرة, تشمل الضمانات التمويلية وحلول التمويل المصممة خصيصاً, إلى جانب توفير الأدوات التمكينية التي تضمن ازدهار الشركات, من خلال البرامج الإرشادية والتعليمية, ومختبرات الأعمال, والفعاليات الوطنية التي تركز على القطاعات الاستراتيجية. وهو نموذج مبتكر يفتح آفاق النمو أمام جميع رواد الأعمال.

ويُعد توحيد الجهود من خلال الشراكات مع الوزارات والهيئات الحكومية والمناطق الحرة والمصارف التجارية حجر الزاوية في جميع أعمال المصرف, بما يضمن حصول رواد الأعمال والمؤسسات والقطاعات كافة على الأدوات والممكنات اللازمة لتحقيق النجاح.

إن هذا الشغف هو ما يلهم موظفي المصرف ويشكّل المعيار الذي يوجّه عملنا. فعندما تنمو الشركات وتُحدث أثراً إيجابياً, نُسهم بفاعلية في تحقيق رؤية دولة الإمارات ببناء مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام.

مصرف يصنع المستقبل.

20X النمو الصناعي
أسرع من السوق

رؤية

يطمح مصرف الإمارات للتنمية إلى دعم التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات من خلال تمكين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

مهمة

يعمل مصرف الإمارات للتنمية كمحرك رئيسي لنمو الاقتصاد الإماراتي من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, استحداث فرص العمل في القطاع الصناعي, وخلق القيمة الوطنية المضافة.

أهداف تنموية

- دعم إستراتيجية التنمية الصناعية في الدولة
- تسريع تبنّي التكنولوجيا المتقدمة
- تمكين نموّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع الشركات الناشئة على الابتكار

لمحة موجزة

معدل الدرجات في تصنيف "أفضل بيئة عمل" من مؤسسة Great Place to Work®
%80

مملوك للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات بنسبة
%100

عدد **الوظائف المستحدثة** في القطاع الصناعي
28,000

345
موظفاً
بنسبة زيادة قدرها 39% مقارنة مع 248 موظفاً

41
مواطناً إماراتياً انضموا حديثاً،
من بينهم 3 موظفين في مناصب تنفيذية عليا

100 مليون درهم
إطلاق برنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية بقيمة

7.4 مليار درهم
قيمة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات

تصنيف AA من وكالة "ستاندارد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني*

تصنيف -AA من وكالة "فيتش"

*التصنيف الأعلى بين المؤسسات المالية في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

10 مذكرات تفاهم تم توقيعها

33 شراكة استراتيجية جديدة

44 جولة ترويجية/ اجتماع مائدة مستديرة للرئيس التنفيذي

أبرز النتائج المالية

إجمالي التمويلات
درهم
15.7 مليار

إجمالي الأصول
درهم
15.9 مليار

درهم
307 ملايين
صافي الأرباح

درهم
6.3 مليار
إجمالي حقوق الملكية

50.2 مليار درهم حجم رأس المال الاستثماري الذي تم جمعه

7 مليارات درهم قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم استقطابها

15 مليار درهم تم استثمارها في مشاريع تأسيسية

حصاد العام

يناير

01

جدد مصرف الإمارات للتنمية التزامه بتسريع وتيرة التنوع الصناعي وتعزيز نطاق التعاون والشراكة، وذلك ضمن فعاليات ملتقى التواصل والشراكة في أبوظبي، المنعقد تحت مظلة مبادرة "اصنع في الإمارات" التابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

أكدّ مصرف الإمارات للتنمية دعمه للأولويات الوطنية في قطاعي الرعاية الصحية والأمن الغذائي، وذلك خلال مشاركته في معرض الصحة العربي والنسخة الأولى من معرض الخير الزراعي.

مارس

03

تعاون مصرف الإمارات للتنمية مع شركة "كليم" لتعزيز المرونة المالية في قطاع الرعاية الصحية بدولة الإمارات عبر حلول متخصصة في رأس المال العامل.

مايو

05

خصص مصرف الإمارات للتنمية تمويلات بقيمة 5 مليارات درهم إماراتي لدعم قطاع الصناعة، كما أطلق بالتعاون مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة برنامجاً تمويلياً بقيمة 370 مليون درهم إماراتي في مجال الذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز مستقبل الصناعة في دولة الإمارات.

أطلق المصرف مركز التميز الجديد بالشراكة مع مركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع) وغرفة تجارة وصناعة الشارقة، والذي يعتبر منصة وطنية تهدف إلى تعزيز الابتكار في مجال الصناعات المتقدمة وتمكين نمو الشركات الناشئة.

عقد مصرف الإمارات للتنمية صفقات جديدة ضمن مبادرة "اصنع في الإمارات" بقيمة 362 مليون درهم إماراتي، ليصل بذلك إجمالي تمويل قطاع الصناعة الذي قدمه المصرف منذ مطلع العام 2024 إلى 5.4 مليار درهم إماراتي.

وسّع المصرف نطاق خدماته المصرفية المقدمة للشركات عبر إطلاق حلول إدارة النقد الجديدة.

أعلن المصرف عن مواصلة تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من زيادة صادراتها عبر تقليل مخاطر الإقراض في القطاعات الإستراتيجية من خلال برنامج التغطية المشتركة الذي أطلق بالتعاون مع شركة الاتحاد لائتمان الصادرات.

فبراير

02

قدّم مصرف الإمارات للتنمية آليات تمويل مبتكرة تستهدف المشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع أجندة دولة الإمارات لتنمية القطاع الخاص وتعزيز مرونة الاقتصاد ومتانته خلال مشاركته في مهرجان الشارقة لريادة الأعمال.

عزز مصرف الإمارات للتنمية حضوره الإقليمي وعلاقاته مع المستثمرين الدوليين من خلال مشاركته في مؤتمر جلوبال تريد ريفيو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جي تي آر) ومؤتمر إنفستوبيا العالمي للاستثمار.

أبريل

04

ثبّتت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لمصرف الإمارات للتنمية عند المستوى "AA-" وكشف المصرف عن بلوغ حجم تمويلاته التراكمية مستوى قياسياً قدره 10.4 مليار درهم إماراتي منذ عام 2021.

نظم المصرف ملتقى التواصل والشراكة في الشارقة لدعم أهداف مبادرة "اصنع في الإمارات"، والمساهمة في تطوير الإمكانات الصناعية المحلية.

يونيو

06

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لمصرف الإمارات للتنمية إلى المستوى "AA"، ما يعكس أهمية المصرف الإستراتيجية ضمن المنظومة الصناعية والمالية في الدولة.

تعاون مصرف الإمارات للتنمية مع بنك دبي التجاري لتوسيع نطاق التمويل التجاري ودعم المصدرين في دولة الإمارات.

نظم المصرف ملتقى التواصل والشراكة في رأس الخيمة لتوسيع نطاق الوصول إلى مناطق الإمارات الشمالية، ما أتاح مشاركة أوسع في جهود دفع عجلة التنمية الصناعية.

بصفته الراعي الذهبي لمؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك 2024، أكدّ مصرف الإمارات للتنمية دوره في إرساء دعائم النظام المالي في المنطقة.

يو ليو

خلال النصف الأول من العام 2024، تمكن مصرف الإمارات للتنمية من تحقيق نتائج قوية تمثلت في وصول إجمالي التمويلات التراكمية إلى 11.14 مليار درهم، ومساهمة تقدر بنحو 5.5 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة.

سبتمبر

أطلق مصرف الإمارات للتنمية برنامج "مسرّع AgriX الزراعي"، بهدف تعزيز التكنولوجيا الزراعية ودعم الأمن الغذائي الوطني، وتمكين الابتكار القابل للتطوير في القطاع الزراعي.

رسّخ مصرف الإمارات للتنمية مكانته الريادية في القطاع من خلال مشاركته الفعّالة في فعاليات بارزة، هي: معرض جلفود جرين، والمعرض العالمي للزراعة العمودية، ومنتدى الشارقة للاستثمار، و"رؤية - معرض الإمارات للوظائف"، وقمة جمعية أمناء خزائن الشركات.

نو فمبر

عقد مصرف الإمارات للتنمية اتفاقاً تمويلياً مع شركة "يلو دوور إنرجي" لتقديم 100 مليون درهم إماراتي بهدف تعزيز قدرات البنية التحتية لإنتاج الطاقة الشمسية في 60 موقعاً بأنحاء دولة الإمارات.

وقع مصرف الإمارات للتنمية شراكة استراتيجية مع مصرف عجمان بهدف زيادة فرص تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

سلّط مصرف الإمارات للتنمية الضوء على دوره الريادي في قطاع الطاقة النظيفة وتمويل قطاع الصناعة عبر مشاركته في معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول "أديبك" 2024.

أغسطس

أطلق مصرف الإمارات للتنمية معسكر ريادة الأعمال للطلاب، بهدف تزويد الشباب المبدع بالمهارات والأدوات اللازمة لقيادة الابتكار وريادة الأعمال وتوفير فرص العمل.

أكتوبر

وقع مصرف الإمارات للتنمية شراكة مع مصرف أبوظبي الإسلامي والبنك التجاري الدولي لدعم المشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة فرص الحصول على التمويل في القطاع الخاص.

رسّخ مصرف الإمارات للتنمية حضوره في المنتديات الصناعية الوطنية، بما في ذلك منتدى مستقبل الصناعات الغذائية، ومعرض تكنولوجيا المياه والطاقة والبيئة "ويتيكس"، ومعرض جلفود للتصنيع.

نظم المصرف ملتقى التواصل والشراكة في دبي الذي جمع كبار اللاعبين في قطاع الصناعة بالإمارة بهدف التنسيق والعمل على تحقيق الأهداف المشتركة.

ديسمبر

نظم المصرف ملتقى التواصل والشراكة في الفجيرة لدعم جهوده الرامية إلى تفعيل دور الشراكة في مجال الصناعة في الإمارات الشمالية.

رسّخ مصرف الإمارات للتنمية دوره الاستراتيجي في دعم الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي خلال معرض أبوظبي الدولي للأغذية.

المراجعة الإستراتيجية

16 رسالة رئيس مجلس الإدارة
18 رسالة الرئيس التنفيذي
20 قيم عمل مصرف الإمارات للتنمية
21 ملخص تنفيذي 2024
22 إستراتيجيتنا
34 الأثر التنموي على الاقتصاد الوطني

رسالة
رئيس مجلس الإدارة

حقق مصرف الإمارات للتنمية نتائج مالية قوية عبر توفير باقة من حلول التمويل المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وقد ساهمت هذه الحلول التمويلية في **توفير 28,000 فرصة عمل**, وساهمت بنحو **7.4 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي** لدولة الإمارات, الأمر الذي يرسخ الدور المؤثر للمصرف في تحفيز مسيرة التنمية المستدامة في الدولة.

في عام 2024, عزز "مصرف الإمارات للتنمية" دوره في تنفيذ رؤية القيادة الرشيدة التي حددت مساراً واضحاً للنمو والازدهار الاقتصادي, وتعزيز نمو القطاع الصناعي, وتسريع جهود التنويع الاقتصادي, وجذب مستويات قياسية من الاستثمار الأجنبي المباشر. سجّلت التجارة الخارجية لدولة الإمارات في العام الماضي رقماً قياسيًا بلغ 5.23 تريليون درهم, بزيادة قدرها 50% خلال ثلاث سنوات, ما يُرسّخ مكانة دولتنا كمحور تجاري رائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويؤكد الأداء المالي القوي للمصرف تركيزه على تنفيذ أهدافه الاستراتيجية وتحقيق إنجازات ملموسة.

ويستمر المصرف في سعيه للمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة من خلال تحفيز وتسريع مسار التطور الصناعي وتسهيل الحصول على التمويل الممكّن لتحقيق ذلك، مع تقديم الدعم المتواصل للقطاعات ذات الأولوية المتمثلة في الصناعة، والتكنولوجيا المتقدمة، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والطاقة المتجددة.

ويركز "مصرف الإمارات للتنمية" على دعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات، ويتضح هذا من الأداء المالي المتميز للمصرف خلال العام الماضي، والحرص على العمل برؤية استباقية لتحقيق إنجازات استراتيجية ذات أثر كبير وإيجابي على قطاع الصناعة والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويؤكد الأداء المالي القوي للمصرف تركيزه على تنفيذ أهدافه الاستراتيجية وتحقيق إنجازات ملموسة، حيث وصل إجمالي حجم التمويلات التي قدمها المصرف منذ إطلاق استراتيجيته قبل ثلاث سنوات إلى 15.7 مليار درهم، ما يجسد التزامه الراسخ بدعم نمو الأعمال وتمكين القطاع الخاص من التوسع والابتكار والمنافسة عالمياً.

حقق مصرف الإمارات للتنمية خلال 2024 وحده نتائج مالية قوية عبر توفير باقة من حلول التمويل المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وقد ساهمت هذه الحلول التمويلية في توفير 28,000 فرصة عمل، وساهمت بنحو 7.4 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات، الأمر الذي يرسخ الدور المؤثر للمصرف في تحفيز مسيرة التنمية المستدامة في الدولة.

وإدراكًا للإمكانات والقدرات الكبيرة للتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، عزز المصرف دوره في تمكين الاستثمارات في هذا المجال، إلى جانب دعم قطاعات الطاقة النظيفة والصناعات التي تتوافق مع جهود مكافحة تغير المناخ بما يتماشى مع التطلعات الوطنية لتحقيق الحياد المناخي ومبادرة "عام الاستدامة".

وبالنظر إلى المستقبل، سيستمر "مصرف الإمارات للتنمية" في المساهمة بتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني ورفع قدرته التنافسية عالمياً، بالتزامن مع ترسيخ دوره شريكًا استراتيجياً داعماً لتحقيق نقلة نوعية في القطاع الصناعي في دولة الإمارات، عبر تقديم أفضل الحلول التمويلية وذات القيمة المستدامة لدعم أولويات التنمية الوطنية.

في الختام، أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس إدارة "مصرف الإمارات للتنمية" على القيادة الملهمة والمساهمة في تحقيق أهدافه الاستراتيجية بعيدة المدى، كما أتوجه بالشكر إلى فرق العمل على جهودهم وإخلاصهم وتفانيهم، وأشكر كذلك شركائنا الاستراتيجيين على ثقتهم وتعاونهم. ولا بد من تقديم الشكر أيضاً إلى عملاء المصرف الذين تمثل طموحاتهم وابتكاراتهم مساهماً أساسياً في النمو والتقدم الذي تحققه دولة الإمارات، ونتطلع لمواصلة العمل المشترك بروح الفريق الواحد للمساهمة في بناء مستقبل مشرق ومستدام.

د. سلطان أحمد الجابر
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

وفي وقفة سريعة مع الأرقام يبرز حجم الإنجاز، فقد تجاوزت التمويلات التي قدمها المصرف **أكثر من ضعفي** ما قُدم في العام 2023 ولتصل إلى 8.7 مليار درهم إماراتي، هذا بالإضافة إلى المساهمة في توفير **أكثر من 14,700 وظيفة جديدة** في القطاعات الرئيسة خلال عام 2024.

شكل العام 2024، بما حمله من إنجازات ونجاحات، محطة مهمة ومحورية في ترسيخ مكانة مصرف الإمارات للتنمية محركًا مالياً رئيساً لقيادة التحول الصناعي، ودعم القطاعات الحيوية والمساهمة في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني المستدام.

المصرف حقق أداء قياساً في جميع المجالات، منطلقاً بذلك من الرؤية الاستراتيجية الواضحة التي يستند إليها، والتي ترتكز على الابتكار والشراكات والتأثير، والتي تشكل جوهر عمل المصرف في رؤيته للريادة والتميز وتقديم أفضل الحلول التمويلية.

وفي وقفة سريعة مع الأرقام يبرز حجم الإنجاز، فقد تجاوزت التمويلات التي قدمها المصرف أكثر من ضعفي ما قُدم في العام 2023 ولتصل إلى 8.7 مليار درهم إماراتي، هذا بالإضافة إلى المساهمة في توفير أكثر من 14,700 وظيفة جديدة في القطاعات الرئيسة خلال عام 2024، ما يبرز معه التأثير الواضح للمصرف على الاقتصاد الوطني، عبر تقديم المحفزات التي تمكّن الشركات من النمو وإيجاد فرص عمل جديدة ونوعية.

كما أنه ومنذ إطلاق استراتيجيتنا في العام 2021، بلغت تمويلات النفقات الرأسمالية التي قدمها المصرف 50.2 مليار درهم إماراتي، بما فيها 15 مليار درهم لتمويل مشاريع تأسيسية، و7 مليارات درهم لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يبرز الدور المحوري للمصرف في تسريع أجندة التنمية الصناعية لدولة الإمارات.

ويضع المصرف دعم المشاريع متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولوياته لما لها من مكانة مهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وليرتفع معه حجم التمويل الذي تم تقديمه لهذا القطاع بنسبة 101% على أساس سنوي لتصل قيمته الإجمالية إلى 6.8 مليار درهم في العام 2024.

كما توسّع برنامج ضمان التمويل التابع للمصرف من خلال الشراكة مع 13 مصرفاً تجارياً، وليساهم بذلك في تحسين إمكانية حصول روّاد الأعمال والشركات الصغيرة على التمويل اللازم، ما يعزز من مكانة المصرف داعماً رئيساً للإبداع والأفكار المبتكرة وتوفير مقومات النمو والازدهار لها.

كما حققت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات الكبيرة نتائج متميزة، حيث ارتفع إجمالي التمويل الذي قدمته منذ إطلاق الاستراتيجية إلى 8.9 مليار درهم إماراتي، محققة في العام 2024 نمواً بنسبة 383% على أساس سنوي، مدفوعاً بالحلول المالية المبتكرة التي تُركز على المشاريع الكبرى في القطاعات الصناعية الحيوية، والتي تعد العمود الفقري لمرونة اقتصاد دولة الإمارات ومتانته.

ومن هنا فقد حافظ قطاع الصناعة على مكانته في صدارة القطاعات المستفيدة، حيث استحوذ على نحو نصف إجمالي التمويل المقدم لدعم القدرات الصناعية في دولة الإمارات، ولضمان النمو المستدام لهذا القطاع الحيوي، وقّع المصرف شراكة استراتيجية مع مركز الشارقة لريادة الأعمال "شراع" لإطلاق "مركز شراع للتميز في الصناعات المتقدمة والسلع الاستهلاكية المعبأة"، والذي يُعد الأول من نوعه في دولة الإمارات، ويهدف إلى تمكين وتوسيع أعمال الشركات الصناعية الناشئة ذات الإمكانات العالية.

كما واصل المصرف دعمه للقطاعات الأخرى ذات الأولوية عبر إطلاق مبادرات نوعية ومبتكرة ويأتي في مقدمتها، "مسرّع AgriX الزراعي" أحد أبرز هذه المبادرات، والذي يهدف إلى تمكين المزارعين ومنتجي الأغذية ضمن إطار التزام المصرف بدعم الأمن الغذائي لدولة الإمارات.

وتم كذلك إنشاء وحدة متخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب رؤوس الأموال الاستراتيجية تماشياً مع أهداف التنمية الصناعية للدولة، كما أطلق المصرف منصة تجارية متخصصة، وطرح ستة منتجات جديدة، ما أسهم في تعزيز قدرات المصرف في مجال التمويل التجاري وتقديم تمويلات بقيمة 1.2 مليار درهم. وذلك عبر توسيع نطاق وصول الشركات إلى رأس المال لتمويل أنشطة التجارة الوطنية والدولية وسلاسل التوريد المرتبطة بها.

ومع الأهمية الكبيرة لمواكبة الاحتياجات المتزايدة لتوفير حلول رقمية مبتكرة لدعم الأداء الاقتصادي، تم إطلاق "بوابة حلول

إدارة النقد" (EDB SmartConnect)، القناة الإلكترونية الشاملة والمبتكرة لإدارة النقد، والتي تتيح للمتعاملين تجربة رقمية آمنة وسهلة، مع تمكينهم في الوقت ذاته من التحكم بشكل أكبر ومدروس بقراراتهم المالية.

وعلى صعيد بيئة العمل، حقّل العام 2024 بإنجازات كبيرة كذلك، فحصل المصرف على شهادة "أفضل بيئة عمل" من مؤسسة Great Place to Work®، ليكون بذلك أول مصرف في دولة الإمارات يحصل على هذه الشهادة، والتي تشكل اعترافاً بثقافة العمل الشاملة وعالية الأداء التي يتبناها المصرف، كما نما فريق عملنا، ثروتنا الأغلى والأهم، بكوادر جديدة ليصل عدد موظفينا إلى 350 موظفاً بعد انضمام 136 موظفاً.

كما كان أداء المصرف ومرونته محط تقدير عالمي، حيث قامت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية بترقية التصنيف الائتماني لمصرف الإمارات للتنمية إلى AA، وهو التصنيف الأعلى بين المؤسسات المالية في الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أكدت أيضاً وكالة فيتش التصنيف الائتماني للمصرف عند -AA؛ وأظهرت الوكالتان توقعات مستقرة للمستقبل، ما يؤكد الملاءة المالية للمصرف، ووضوح استراتيجيته، والثقة الكبيرة التي اكتسبها من أصحاب المصلحة، والرؤية المستقبلية لاستدامة النمو والتأثير.

مع ما تحقق من إنجازات في العام 2024، فإننا نسير بثقة نحو تحقيق أهدافنا للعام 2025 عبر توفير تمويلات بقيمة 23 مليار درهم، مع زيادة تأثيرنا في القطاعات ذات الأولوية، كما سنواصل توسيع قدراتنا في المجالات التجارية والرقمية والاستثمارية بهدف فتح آفاق جديدة للنمو والاستثمار الأجنبي المباشر.

ولابد في هذا المقام من وقفة شكر وتقدير لمجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية على توجيهاتهم الاستراتيجية، ولجميع موظفي المصرف على التزامهم وجهودهم الدائمة.

معاً، نرتقي بالمصرف ليكون المحرك الرئيس لدعم اقتصاد دولة الإمارات ومساهماً فاعلًا في تمكينه ليكون اقتصاداً أكثر مرونة وجاهزية وقدرة على المنافسة عالمياً.

سعادة أحمد محمد النقبي
الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية

المصرف حقق أداء قياساً في جميع المجالات، منطلقاً بذلك من الرؤية الاستراتيجية الواضحة التي يستند إليها، والتي ترتكز على الابتكار والشراكات والتأثير.

قيم عمل

تستند إستراتيجية وإنجازات مصرف الإمارات للتنمية إلى قيمه **الأساسية الفريدة التي تميزه** عن البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى:

- وهي منح الأفضلية **للأثر الاقتصادي** على الربح.
- والتي يسعى عبرها للمساهمة في تمكين **النمو الاقتصادي المستدام** في دولة الإمارات.
- والتي يعبر من خلالها عن التزامه **بتحقيق التميّز** لصالح عملائه وموظفيه بالإضافة إلى تبنّي مفاهيم الشراكة والتعاون.

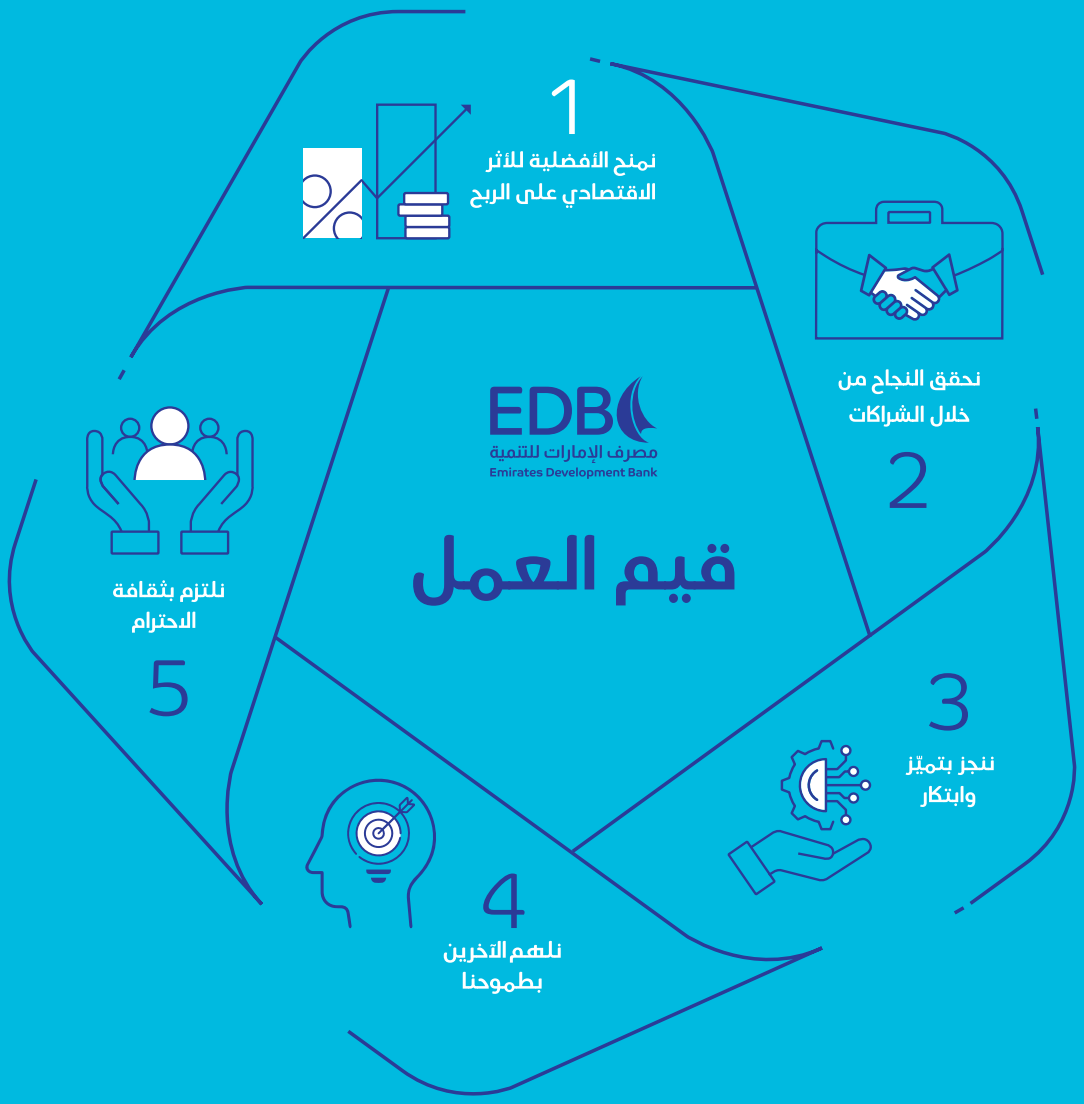

ملخص تنفيذي

تمكن مصرف الإمارات للتنمية من تحقيق أفضل أداء في العام 2024, حيث بلغ **صافي أرباحه 307 مليون درهم,** ووصلت قيمة تمويلاته في القطاع الصناعي إلى **8.7 مليار درهم, وارتفعت معها مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي للدولة بنسبة 68%,** هذا بالإضافة إلى توفير **أكثر من 14,000 فرصة عمل جديدة.** فمنذ إطلاق إستراتيجيته الجديدة في عام 2021, وصل إجمالي حجم التمويلات التي قدمها المصرف إلى **15.7 مليار درهم,** ووصلت قيمة التمويلات الاستثمارية الرأسمالية التي حشدها إلى **50.2 مليار درهم,** كما استقطب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة **7.4 مليارات درهم,** الأمر الذي يعزز مكانة المصرف محركًا رئيساً لنمو القطاع الخاص ودفع عجلة التحول الصناعي.

وارتفعت إيرادات الفائدة في المصرف إلى **506 مليون درهم** مدعومةً ببيع محفظة رئيسية للتمويل السكني, بينما بلغت الإيرادات التشغيلية **250 مليون درهم.** وساهمت مصادر التمويل المتنوعة, بما في ذلك **قرض بقيمة 2.8 مليار درهم إماراتي من وزارة المالية,** في تعزيز رأس المال والسيولة المالية للمصرف كما أكدت وكالة التصنيف العالمية "ستاندرد آند بورز" **التصنيف الائتماني طويل الأجل للمصرف عند"AA",** وهو الأعلى بين المؤسسات المالية في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, وذلك نتيجة لمحافظته على مركزه المالي القوي من خلال **تحسين السيولة المالية, ومصادر التمويل المتنوعة, والاستثمارات المدروسة.**

وتسارعت وتيرة دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل كبير خلال العام, حيث ارتفعت أحجام التمويل المقدمة لتلك الشركات بنسبة **101% على أساس سنوي لتصل قيمتها الإجمالية التراكمية إلى 6.8 مليار درهم,** كما وسعت ضمانات التمويل التي نقدمها فرص الحصول على التمويل من البنوك التجارية, وساهمت الحلول الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية في تحسين الكفاءة. كما وسع مصرف الإمارات للتنمية تأثيره من خلال **برنامج "الخريجين الإماراتيين",** حيث استقطب **41 مواطناً إماراتياً,** ورفع **نسبة التوطين لديه إلى 37%** ليشكل المواطنون الإماراتيون حالياً **36% من إجمالي عدد موظفيه.** كما حصل المصرف على **شهادة "أفضل مكان للعمل®** " من مؤسسة Great Place to Work® الشرق الأوسط, ما يعكس التزامه بالابتكار والشمول وتمكين الكوادر البشرية.

وانطلاقاً من تركيزه المستمر على التحول الرقمي كأولوية رئيسية, ساهمت **بوابة حلول إدارة النقد في مصرف الإمارات للتنمية "EDB Smart Connect"** في تحديث معاملات المتعاملين؛ ويواصل المصرف كذلك تعزيز كفاءته التشغيلية على المدى الطويل من خلال استخدام **الأتمتة** المدعومة بالذكاء الاصطناعي, و**تحسين قدرات الأمن السيبراني, وزيادة الاستثمار في الاستراتيجية السحابية.** كما جمع المصرف عملياته التشغيلية ضمن مقرّ رئيسي موحد بدبي, وبذلك حسّن بنيته التحتية لدعم إمكانية التوسع مستقبلاً. وعمل المصرف كذلك على تعزيز حلول التمويل التجاري, وتبني منظومة أتمتة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين سير العمل, وتوسيع نطاق ابتكارات التكنولوجيا المالية من خلال منصته **المصرفية الرقمية منصته (EDB 360),** ما يحقق سلاسة أكبر في تقديم الخدمات للشركات.

ويتطلع مصرف الإمارات للتنمية في عام 2025 إلى توسيع نطاق أعماله في تمويل **المشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة,** و**الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الكبيرة, وضمانات التمويل,** مع مواصلة العمل لزيادة **دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي, وتعزيز حلول الخدمات المصرفية الرقمية, وعروض التمويل التجاري.** ومن خلال التزامه المتواصل بالمرونة والابتكار ودعم القطاعات ذات الأولوية الوطنية, يستعد مصرف الإمارات للتنمية لدعم المرحلة المقبلة من النمو الصناعي والتقدم الاقتصادي المستدام في دولة الإمارات.

إستراتيجيتنا

استراتيجية المصرف وقطاعاته ذات الأولوية

تتمحور جميع مبادرات مصرف الإمارات للتنمية حول دعم أربع أولويات وطنية:

1

دعم استراتيجية التنمية الصناعية لدولة الإمارات باعتباره محرّكًا رئيسياً للاقتصاد الوطني.

2

التركيز على خمسة قطاعات ذات أولوية لبناء مستقبل اقتصادي مرن يواكب كل التطورات.

يسخر مصرف الإمارات للتنمية الطاقات والخبرات, ويقدم أفضل الحلول التمويلية والمبادرات المبتكرة مع توفير الأدوات الاسترشادية والتوجيهية والتعليمية, التي تشكل منظومة متكاملة لدعم القطاعات الاستراتيجية الخمس التي تشكل الركائز الرئيسة لبناء اقتصاد الإمارات في المستقبل, وهي:

5
القطاعات الرئيسية

الصناعة

- البتروكيماويات
- والبلاستيك
- وصناعة المعادن
- والآلات
- والمعدات الكهربائية

الطاقة المتجددة

- مصادر الطاقة المتجددة
- والطاقة الشمسية
- وطاقة الرياح
- وطاقة المد والجزر والطاقة الكهرومائية
- والوقود الحيوي
- ومعدات وتقنيات الطاقة المتجددة

تنفيذ رؤيتنا وأهدافنا

العام الثالث منذ إطلاق استراتيجيتنا

إنجازات كبيرة حققها مصرف الإمارات للتنمية في العام 2024, والذي شكل محطة محورية في مسار تنفيذ الاستراتيجية الخمسية للمصرف, تجسدت في نمو قوي في صافي الأرباح بلغ 307 مليون درهم, واستقطاب أكثر من 664 متعاملاً جديداً, ووصول حجم التمويلات الممنوحة للقطاع الصناعي إلى 8.6 مليار درهم بزيادة كبيرة تصل إلى 218% على أساس سنوي. فقد ساهمت تمويلات المصرف وحلوله على تنوعها في تحفيز الابتكار وتحويل الكثير من الأفكار والطموحات إلى واقع ملموس وتعزيز أداء القطاع الصناعي وتمكين الكثير من المصانع والشركات حول الدولة على تطوير وتنمية أعمالها, ولترتفع معها مساهمة المصرف في الناتج المحلي الصناعي لدولة الإمارات بنسبة 68%, والمساهمة كذلك في توفير أكثر من 14,000 فرصة عمل جديدة, والتي تعد المقومات الرئيسة لتحقيق التنمية الصناعية.

3

رفع مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 مليارات درهم بحلول عام 2026.

4

تعزيز مكانة الإمارات وجهة عالمية رائدة للاستثمار والابتكار في القطاع الصناعي.

الرعاية الصحية

- المستحضرات الصيدلانية
- والتكنولوجيا الحيوية والمعدات الطبية
- وخدمات المستشفيات

التكنولوجيا المتقدمة

- البرمجيات
- وخدمات تقنية المعلومات
- وأجهزة التخزين والأجهزة الملحقة
- وأشباه الموصلات
- وتكنولوجيا التعليم

الأمن الغذائي

- الزراعة
- والثروة السمكية والأحياء المائية

إستراتيجيتنا يتبع

عام حافلٌ بالتحولات

المبادرات الاستراتيجية في عام 2024

أطلق مصرف الإمارات للتنمية خلال العام 2024 سبع مبادرات رائدة, حقق من خلالها تحولًا جذرياً في تحقيق رؤيته الاستراتيجية عبر توسيع نطاق أعماله, وتطوير قدراته من حلولٍ وكفاءات, وتعزيز تأثيره التنموي, وشملت هذه المبادرات:

1. تطوير حلول إدارة النقد من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية لتحسين تجارب المتعاملين.
2. تعزيز عروض حلول التمويل التجاري لدعم أنشطة التجارة الدولية وتلبية احتياجات رأس المال العامل.
3. إطلاق برامج جديدة لدعم الاستدامة في القطاع الخاص, بما فيها تمويل مشاريع الطاقة الشمسية, وتمويل التكنولوجيا الزراعية.
4. استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عروض مصممة بعناية لتلبية احتياجات الشركات القائمة والشركات الجديدة في السوق.
5. إطلاق برنامج "مسرّع AgriX الزراعي" دعماً لمستهدفات الأجندة الوطنية للأمن الغذائي.
6. بناء منصة رقمية مبتكرة توفر حلولًا مصرفية متطورة سهلة الاستخدام وتلبي احتياجات الشركات.
7. توسيع نطاق مبادرة "آفاق الذكاء الاصطناعي" عبر دمج أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) في المزيد من العمليات والخدمات لتعزيز كفاءتها وتبسيطها.

كما حوّل المصرف محفظته للتمويل السكني إلى مصرف أبوظبي الإسلامي ليركز جهوده وطاقاته على أهدافه في تطوير وتنمية الاقتصاد الإماراتي.

شراكاتنا الاستراتيجية

توقيع شراكات تعاون مع وزارات وجهات حكومية ومناطق صناعية وحرة ومصارف تجارية في مختلف إمارات الدولة خلال عام 2024, عززت شبكة علاقاته الاستراتيجية التي تستند إلى رؤية طموحة مشتركة تهدف إلى اغتنام الفرص الاستثمارية المهمة في الاقتصاد الإماراتي, ودفع عجلة النمو في القطاع الصناعي, وتعزيز القدرة التنافسية لدولة الإمارات على المستوى العالمي.

ويتميز المصرف عن غيره من المؤسسات المالية بنهجه الفريد في توفير حلول تمويلية حيوية تدعم المشاريع الاستراتيجية, التي قد لا تحظى بالاهتمام اللازم من المؤسسات المالية التقليدية, بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة.

وحفل العام 2024 بشراكات وعلاقات استراتيجية مهمة للمصرف حيث تم توقيع 10 مذكرات تفاهم جديدة, إضافة إلى تجديد واحدة منها, إلى جانب توقيع 33 شراكة استراتيجية جديدة تهدف إلى توسيع القدرات, وتعزيز نطاق الوصول إلى الحلول التمويلية, وتحسين العروض المقدمة للمتعاملين.

كما عقد المصرف 44 اجتماعاً مع رؤساء تنفيذيين ونفذ جولات تعريفية عدة في جميع أنحاء الدولة ضمن جهوده المتواصلة للارتقاء بالشراكات عبر أنشطة تواصل متنوعة لتعزيز الحوار مع قادة الأعمال وتحديد احتياجات القطاع الصناعي والتحديات التي تقف في وجه تطوره.

هذه الجهود المتواصلة للمصرف أثمرت نتائج متميزة, تجسدت في مساهمة المصرف ومنذ إطلاق إستراتيجيته بمبلغ 7.4 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات, كما وصلت قيمة التمويلات التي قدمها المصرف نتيجة إحالات الشركاء خلال عام 2024 فقط إلى 621 مليون درهم, في حين تمكن من المساهمة في توفير 27,606 وظائف جديدة في القطاع الصناعي في الإمارات حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024.

تعكس هذه الشراكات والاجتماعات والحوارات إيمان المصرف الراسخ بأهمية بناء منظومة قوية ومترابطة لإرساء اقتصاد وطني يتحدى عقبات الحاضر والمستقبل.

الشركاء الاستراتيجيين

- وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
- وزارة الاقتصاد
- وزارة التغير المناخي والبيئة
- دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي
- مكتب تنمية الصناعة - أبوظبي
- دائرة الزراعة والثروة الحيوانية
- دائرة التنمية الاقتصادية - عجمان
- دائرة الصناعة والاقتصاد - الفجيرة
- بلدية دبي
- بلدية الفجيرة
- مكتب أبوظبي للصادرات
- صندوق أبوظبي للتنمية
- مكتب أبوظبي للاستثمار
- هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير- شروق
- سلطة مدينة دبي الطبية
- سلطة واحة دبي للسيليكون
- مدينة إكسبو دبي
- موانئ أبوظبي (مجموعة كيزاد / المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة)
- سوق أبوظبي العالمي
- المنطقة الحرّة في مدينة مصدر
- سلطة المنطقة الحرة لمطار أبوظبي
- سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي
- المنطقة الحرة بجبل علي (جافزا)
- منطقة عجمان الحرة
- المنطقة الحرة بالحمرية
- مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز)
- منطقة التجارة الحرة في أم القيوين
- المنطقة الحرة في الفجيرة
- غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
- غرفة تجارة وصناعة عجمان
- غرفة تجارة وصناعة الشارقة
- غرفة رأس الخيمة
- مدينة دبي الصناعية
- مجمع دبي للعلوم
- مجمع توازن الصناعي
- مجمع الصناعات الوطنية
- مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار
- شركة أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير)
- أدنوك - برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة
- مجلس سيدات أعمال أبوظبي
- صندوق خليفة
- مؤسسة دبي لتنمية الصناعة والصادرات
- مركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع)
- استثمر في الشارقة
- مشروع وادي تكنولوجيا الغذاء
- هب 71
- مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الرياضية (روّاد)

سجل مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 نمواً ملحوظاً في شراكاته مع الجهات التالية:

- هيئة مدينة أم القيوين الصناعية
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
- مجلس الأعمال الكندي
- مجلس الأعمال الإماراتي الأسترالي
- مجلس الأعمال الإسباني
- غرفة التجارة الأمريكية في أبوظبي
- مجلس الأعمال البرتغالي
- تعزيز
- مجلس الأعمال التركي
- الاتحاد للماء والكهرباء
- هيئة الشارقة للكتاب
- غرفة التجارة البريطانية أبوظبي
- المجلس الألماني الإماراتي المشترك للصناعة والتجارة
- مدينة دبي للإنترنت, منطقة حرة
- مدينة الشارقة للإعلام (شمس), منطقة حرة
- مجموعة الأعمال الأسترالية
- مجلس الأعمال الأوكراني
- غرفة التجارة والصناعة الفرنسية في الإمارات
- غرفة التجارة الإيطالية التشيكية
- مراكز in5 للابتكار
- مجلس الأعمال الروسي - الإماراتي
- وزارة الاستثمار
- ميتال بارك
- وزارة الذكاء الاصطناعي
- مجلس أعمال البنلوكس في أبوظبي
- شركة التميمي للاستشارات القانونية
- مركز الشباب العربي
- مجلس سيدات أعمال الشارقة
- القنصلية الملكية الدنماركية العامة
- مجمع شركات إيفزا
- وزارة الخارجية
- مؤسسة سعود بن صقر لتنمية مشاريع الشباب في رأس الخيمة
- سلطة أبوظبي للتسجيل

إستراتيجيتنا يتبع

مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة لقياس الأثر التنموي

حدد المصرف مجموعة جديدة من مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس حجم التقدم الذي يحرزه, وانعكاس ذلك على الاقتصاد الإماراتي خلال عام 2025. وتركز هذه المؤشرات على أربعة مجالات حيوية ذات أهمية استراتيجية بالغة على المستوى الوطني, هي:

حلول تمويل النفقات الرأسمالية للقطاع الصناعي — رصد إجمالي قيمة الاستثمارات في المشاريع الصناعية.

تمويلات النفقات الرأسمالية للمشاريع التأسيسية الجديدة — قياس قيمة الاستثمار في المشاريع التأسيسية الجديدة في جميع أنحاء الإمارات.

الاستثمار الأجنبي المباشر — تحديد القيمة الإجمالية للمشاريع التي سهّل المصرف حصولها على تمويل من استثمارات أجنبية مباشرة.

تمويلات النفقات الرأسمالية في مشاريع الذكاء الاصطناعي — تحديد القيمة الإجمالية للمشاريع الصناعية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ويتم حساب كل مؤشر بناءً على القيمة الإجمالية للمشروع, والتي يتم حسابها بجمع حقوق الملكية في المشروع وتمويلات الديون التي حصل عليها من مصرف الإمارات للتنمية والمصارف الأخرى المشاركة.

تمنح هذه المؤشرات مصرف الإمارات للتنمية رؤية شاملة حول تأثيره التنموي, ولا يقتصر ذلك على التأثير المباشر المتمثل بحلوله التمويلية, وإنما تأثيره غير المباشر من حيث تحفيز استثمارات واسعة النطاق تدفع بعجلة النمو الصناعي, وتدعم التقدم التكنولوجي والاستدامة, وترسي أسساً اقتصادية متينة على المدى الطويل لدولة الإمارات.

التأثير القطاعي والأهداف التمويلية

توزعت التمويلات التي قدمها مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 على ثلاث شرائح استراتيجية رئيسية, هي:

mSMEs الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

WIB الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

CGS برنامج ضمان التمويل

وحدد المصرف لعام 2025 أهدافاً تمويلية جديدة لتوسيع نطاق دعمه للاقتصاد الإماراتي, والتي تضمنت:

تخصيص **2.08** مليار درهم لدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تخصيص **5.5** مليار درهم لتعزيز نمو قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

تخصيص **700** مليون درهم لبرنامج ضمان التمويل

يلتزم مصرف الإمارات للتنمية بتخصيص تمويله بطريقة مدروسة تضمن توجيه الدعم للمجالات الحيوية, وتوقيع شراكات استراتيجية تحقق أقصى استفادة ممكنة, وهو ما يؤكد حرصه على تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات ورواد الأعمال والمجتمعات في دولة الإمارات.

إستراتيجيتنا يتبع

مقياس الأداء التنموي

كجزء من عملية تقييم طلبات التمويل، يخضع كل تمويل للتقييم باستخدام "مقياس الأداء التنموي" الخاص بمصرف الإمارات للتنمية، وهو إطار عمل قوي يضمن توجيه دعم المصرف نحو المشاريع المتميزة التي تحقق قيمة تنموية حقيقية.

ويدرس المقياس 20 عاملاً كمياً ونوعياً لتحديد حجم المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع. وتشمل المعايير النوعية عوامل متعددة منها ما إذا كان المشروع جديداً، أو يتضمن عمليات شراء محلية، أو تعود ملكيته لإماراتيين، أو يُطلق أعمالاً جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

أما بالنسبة للمعايير الكمية، فتشمل عدد الوظائف المستحدثة التي تتطلب مهارات عالية، ونسبة ملكية القطاع الخاص.

ومن خلال تطبيق هذا الإطار التقدمي الشامل للتقييم، يضمن المصرف أن تساهم تمويلاته في دفع عجلة النمو الصناعي، وتعزيز ريادة الأعمال، وتوفير وظائف جديدة، وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات.

إستراتيجيتنا يتبع

التطلعات المستقبلية

رؤية مصرف الإمارات للتنمية للعام 2025 ترتكز على مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي ستحدد مسار عمله المستقبلي، والذي سيتمحور حول تسريع مسار التنمية الاقتصادية، وتحفيز الابتكار، وتعزيز مرونة القطاع الصناعي لدولة الإمارات.

تهدف هذه الجهود إلى توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تعزز النمو الوطني وتؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الإماراتي وازدهاره. وفي هذا الإطار، سيركز المصرف على المبادرات التي من شأنها:

- توفير المزيد من الوظائف المستدامة التي تتطلب مهارات عالية
- تعزيز نمو الصادرات
- تشجيع المنتج المحلّي وإحلال الواردات
- الاستثمار في التكنولوجيا المتقدّمة لتحفيز الابتكار وتعزيز المكانة التنافسية لدولة الإمارات عالمياً

وسيواصل مصرف الإمارات للتنمية, معتمداً على إطاره التمويلي القوي, التركيز على توسيع الأعمال والاستثمارات في الأصول الإنتاجية, ولا سيما تمويل النفقات الرأسمالية التي من شأنها دفع عجلة النمو الصناعي في الدولة.

كما سيحافظ المصرف على التزامه الراسخ بتوفير الدعم المالي اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, وتعزيز فرصها في النمو وترسيخ دوره في المشهد الاقتصادي سريع التطور لدولة الإمارات.

وضمن جهوده وسعيه المستمرين لتحقيق هذه الطموحات, وجه المصرف مبادراته الاستراتيجية لعام 2025 نحو توسيع نطاق التعاون مع أهم شركات القطاع الخاص, وتحديد أهداف طموحة لتوظيف التمويلات بما يتفق مع أهداف التنمية الوطنية, تسريع توظيف رأس المال.

كما سيركز في الوقت ذاته على تنويع أدوات وحلول التمويل, لضمان استدامة الفرص التمويلية ومواكبتها لاحتياجات النمو في المستقبل.

وسيبقى التميز التشغيلي ركيزة أساسية لنهج عمل المصرف, من خلال تعزيز الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في عملياته لتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات أكبر في التكاليف, بالإضافة إلى تبسيط عملية صنع القرار, وتسريع إجراءات تنفيذ المهام الرئيسية.

التركيز على تنويع مصادر التمويل

تأسيس قاعدة تمويل مستدامة ومرنة لدعم النمو المستقبلي

التميّز التشغيلي

دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة

ومن خلال التركيز على هذه الأولويات, سيواصل المصرف توسيع نطاق عروضه, وتعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو في دولة الإمارات, إلى جانب دعم النمو المستدام والشامل من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية بعيدة المدى لدولة الإمارات.

إستراتيجيتنا يتبع

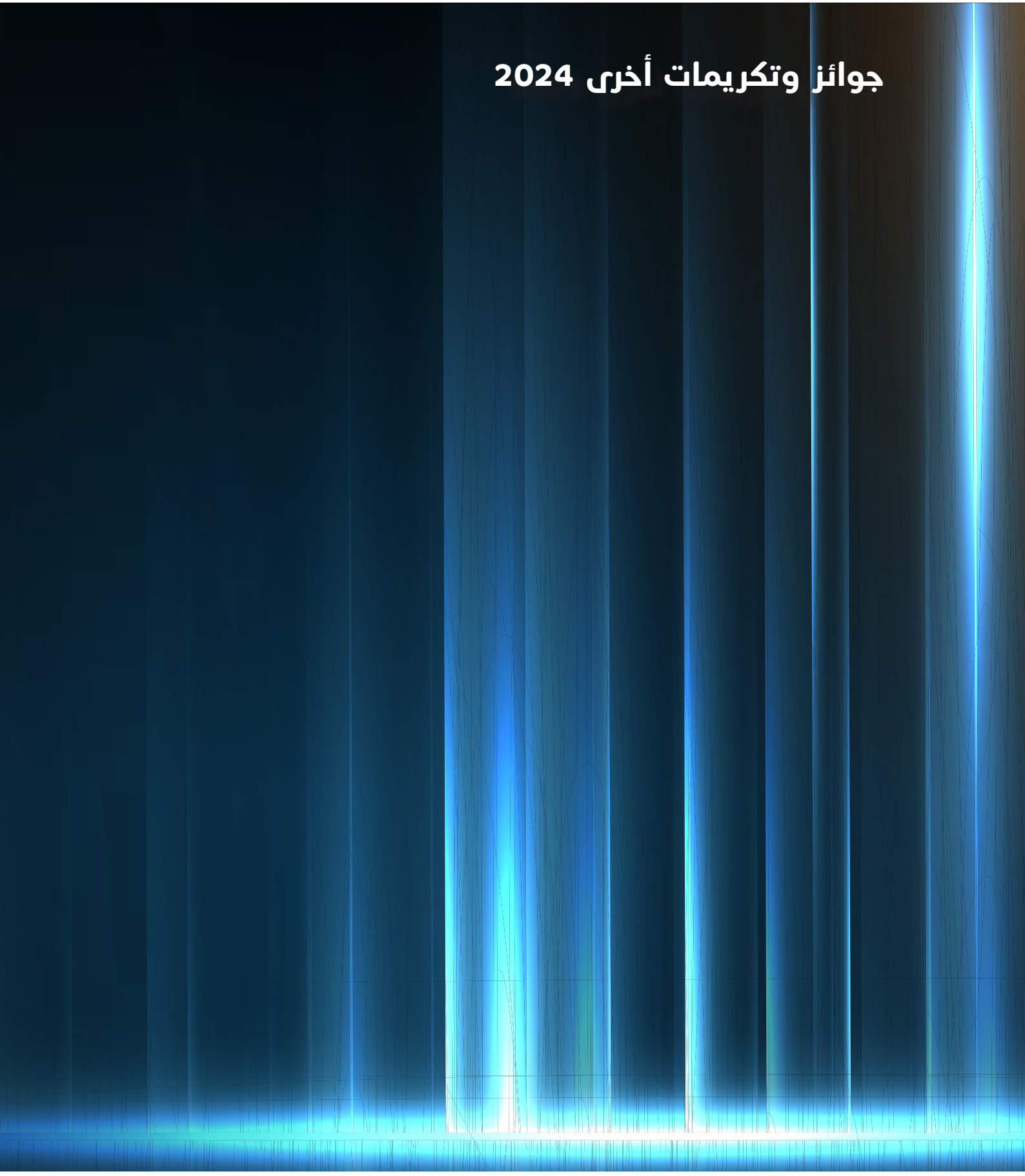

جوائز وتكريمات أخرى 2024

الرائدة في مجال توفير حلول التمويل المباشر الإمارات العربية المتحدة
ورلد بيزنيس أوتلوك
أفضل منتج مصرفي رقمي في الإمارات العربية المتحدة
ورلد بيزنيس أوتلوك
أفضل مزود للخدمات المالية وغير المالية في الإمارات العربية المتحدة
ورلد بيزنيس أوتلوك
حلول التمويل الأكثر استدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة 2024
ورلد بيزنيس أوتلوك
مصرف العام الأكثر ابتكاراً في الخدمات الرقمية
جوائز مجلة "ميدل إيست إيكونوميك دايجست"
لجائزة الكبرى عن فئة الحملات الخارجية
جوائز "دبي لينكس"
لمصرف الأسرع نمواً في تمويل قطاع الصناعة في الإمارات العربية المتحدة للعام
جوائز مجلة "جلوبال برانذز"
المصرف الأكثر استدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة
جوائز مجلة جلوبال إيكونوميكس
أفضل بنك للتمويل التجاري في دولة الإمارات
جوائز الابتكار لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ذا ديجيتال بانكر
أفضل بنك للتمويل الصناعي
جوائز إنترناشيونال فاينانس

التأثير الاقتصادي لمصرف الإمـارات للتنمية

منذ إطلاق استراتيجيته في أبريل 2021، تمكن مصرف الإمارات للتنمية من تحقيق إنجازات وطنية كبيرة، إذ أسهم في دفع عجلة النمو الصناعي، ودعم توسع وتطوير أعمال القطاع الخاص، كما شارك في تعزيز التحول الاقتصادي لدولة الإمارات.

التمويلات الإجمالية حسب القطاع (قيمة تراكمية)*

8 مليارات درهم
قطاع الصناعة

3 مليارات درهم
قطاع التكنولوجيا المتقدمة

1.74 مليار درهم
قطاع الطاقة المتجددة

1.22 مليار درهم
قطاع الأمن الغذائي

1.24 مليار درهم
قطاع الرعاية الصحية

الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل

7.4 مليار درهم
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي لدولة الإمارات

27,606
خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الصناعية (قيمة تراكمية)

التصنيف الائتماني AA

STANDARD &POOR'S

من وكالة "ستاندرد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني، وهو الأعلى بين المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

15.7 مليون درهم

إجمالي التمويلات التراكمية*

جذب الاستثمارات

50.2 مليار درهم
حشد نفقات رأسمالية بقيمة

15 مليار درهم
دعم مشاريع جديدة بقيمة

7 مليارات درهم
استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة

حجم التمويل على مستوى الشركات

758 مليون درهم
تمويلات غير مباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 758 مليون درهم عبر برنامج ضمان التمويل بالتعاون مع المصارف التجارية الشريكة

8.9 مليار درهم
تمويل الشركات الكبيرة

6.8 مليار درهم
تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

*يعزى الفرق بين إجمالي تمويلات القطاعات الخمسة وإجمالي التمويل التراكمي البالغ 15.7 مليون درهم إلى التقريب.

مراجعة الأعمال

إدارات المصرف

38 إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
47 إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
50 إدارة الخزينة والاستثمارات

الوحدات المساندة

60 العمليات المساندة وتكنولوجيا المعلومات
66 إدارة الموارد البشرية

إدارات المصرف

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

حققت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أداء قوياً في العام 2024، من خلال تمكنها من تبسيط مسارات رواد الأعمال وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل، بناء شركات استراتيجية عبر منظومة الخدمات المصرفية، ولتواكب بذلك الرؤية الاستراتيجية لمصرف الإمارات للتنمية الذي يضع هذه المشاريع في صدارة اهتماماته لما لها من دور محوري وحيوي ورئيس في تحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل في مختلف القطاعات، ودعم الاقتصاد الوطني وتمكينه من تحقيق النمو المستدام.

الأداء

وسعت الإدارة حجم التمويل في عام 2024 ورسخت شراكاتها الاستراتيجية الموقعة مع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات، لتصل إلى أهدافها السنوية بنجاح، ومحققة بذلك تأثيراً ونمواً ملحوظاً بنسبة 101% في تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ليصل إلى رقم قياسي بلغ 6.8 مليار درهم في نهاية العام. كما كانت النتائج في مجال التمويل متوسط الحجم متميزة، حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 90% في التمويلات، ما يعكس الطلب القوي وقدرة المصرف على تلبية الاحتياجات المتنامية للشركات الناشئة.

ووافقت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منذ إطلاق استراتيجية المصرف وحتى عام 2024، على تقديم تمويلات مباشرة بقيمة 7.8 مليار درهم للشركات متناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب توفير 758 مليون درهم من خلال التمويل غير المباشر عبر برنامج ضمان التمويل الذي يقدمه المصرف بالتعاون مع البنوك التجارية الشريكة لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الإمارات.

كما تم توسيع برنامج ضمان التمويل لدعم مجموعة أوسع من المقترضين، على مدار العام 2024، والذي يوفر فترات سداد أطول وشروطاً أكثر مرونة، بما يتماشى مع استراتيجية المصرف لجعل التمويل أكثر سهولة واستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

برنامج ضمان التمويل

خطا مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024 خطوات أوسع لتعزيز فعالية برنامج ضمان التمويل وتوسيع نطاقه، حيث عقد شراكات استراتيجية جديدة لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في جميع أنحاء الإمارات. وفي شهر يونيو 2024، عقد المصرف شراكة مع بنك دبي التجاري لتعزيز خدمات التجارة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبناءً على هذا الزخم القوي، شهد شهر أكتوبر 2024 الإعلان عن شراكتين استراتيجيتين جديدتين مع كل من مصرف أبوظبي الإسلامي والبنك التجاري الدولي، الأمر الذي ساهم في توسيع نطاق المؤسسات الداعمة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يشهد نمواً متزايداً في دولة الإمارات.

كما يساهم برنامج ضمان التمويل الذي يقدمه مصرف الإمارات للتنمية ضمانات تصل إلى 50% من قيمة التمويل الذي توفره البنوك الشريكة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وليسهم بذلك البرنامج في تسهيل حصول هذه الشركات على التمويل بشروط مُيسّرة. ويركز البرنامج، وبما يضمن توافق الدعم المالي مع القطاعات التي تعزز القدرة التنافسية الاقتصادية المستقبلية لدولة الإمارات، على دعم المشاريع ضمن خمسة قطاعات وطنية ذات أولوية بالنسبة للمصرف والتي تشمل: الصناعة، والتكنولوجيا المتقدمة، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي.

تعاون المصرف مع شركة Yellow Door Energy، الشركة الرائدة في توفير حلول الطاقة المتجددة الموزعة، والتي أطلق المصرف عبرها حلًا تمويلياً مُخصّصاً لدعم تركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية في 48 موقعاً، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومراكز التسوق في أبوظبي، وذلك بموجب اتفاقيات طويلة الأجل لتوليد الطاقة تمتدّ من 20 إلى 25 عاماً.

الاستدامة

الاستدامة محور اهتمام رئيس في جميع إدارات مصرف الإمارات للتنمية، وشهد العام 2024 إطلاق حلّين يمثلان خطوة مهمة في جهود المصرف الرامية لتعزيز الاستدامة.

تم تصميم الحلول التمويلية لمشاريع الطاقة الشمسية – التي أطلقتها إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2023 – خصيصاً لدعم الشركات التي تستثمر في حلول الطاقة النظيفة. وتوفر هذه الحلول تمويلات تصل إلى 100% من قيمة المشروع مع فترة سداد تصل إلى ثماني سنوات لشراء وتركيب الألواح الشمسية، في حين تشمل الميزات الأخرى فترة سماح مدتها ستة أشهر وتمويلات بقيمة تصل إلى 5 ملايين درهم، ما يمنح الشركات التي تسعى إلى تقليل بصمتها الكربونية، وخفض تكاليف الطاقة مرونةً أكبر في توفير رأس المال اللازم لتحقيق ذلك.

وقدم مصرف الإمارات للتنمية منذ إطلاق استراتيجيته، أكثر من 1.78 مليار درهم لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك اتفاقية بقيمة 100 مليون درهم تم توقيعها مع أحد شركائه الاستراتيجيين في عام 2024.

ومن أبرز المبادرات خلال العام تعاون المصرف مع شركة Yellow Door Energy، الشركة الرائدة في توفير حلول الطاقة المتجددة الموزعة، والتي أطلق المصرف عبرها حلًا تمويلياً مُخصّصاً لدعم تركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية في 48 موقعاً، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومراكز التسوق في أبوظبي، وذلك بموجب اتفاقيات طويلة الأجل لتوليد الطاقة تمتدّ من 20 إلى 25 عاماً.

+1.78 مليار درهم
لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة

48 موقعاً
مُجهزاً بألواح شمسية كهروضوئية

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

"مسرّع AgriX" إضافة نوعية لبرنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية التابع للمصرف

أطلق المصرف برنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية لتوفير دعم مالي أساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الزراعة والصناعات ذات الصلة، ويتضمن البرنامج تقديم تمويلات قدرها 100 مليون درهم لقطاع الأمن الغذائي الحيوي في دولة الإمارات، حيث يوفر:

- **تمويل للمشاريع** الجديدة والقائمة
- **حلول النفقات** الرأسمالية ورأس المال العامل
- تمويلات **متوسطة الأجل أو تسهيلات رأس مال عامل** بمبالغ تصل إلى 5 ملايين درهم
- **سقوف مرتفعة للتمويل** مقارنةً بقيمة المشروع بما يصل إلى 90%

وتم إطلاق هذا البرنامج لمساعدة المزارع والمزارعين المحليين وموردي الأغذية على تحديث مشاريعهم وتوسيع نطاقها وتعزيز قدرتهم على تلبية الطلب المتزايد، حيث يوفر للشركات الدعم المالي اللازم للاستثمار في التكنولوجيا وتطبيق الممارسات المستدامة وتطوير عمليات تلبي متطلبات المستقبل.

وأطلقت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استكمالاً لهذه الجهود، برنامج "مسرّع AgriX الزراعي"، وهو مبادرة مدتها اثنان وعشرون أسبوعاً تهدف إلى مساعدة المزارع الصغيرة في جميع أنحاء دولة الإمارات على تجاوز تحديات النمو وتبني أساليب زراعية مبتكرة ومستدامة.

ويساهم برنامج "مسرّع AgriX " في ربط المشاركين بالموارد العملية والخبرة التقنية والشراكات الاستراتيجية، ما يُمكّن المزارعين من دمج التكنولوجيا والاستدامة في عملياتهم، ويساعد في بناء قطاع زراعي أكثر مرونة وكفاءة في الدولة.

وتنسجم هاتان المبادرتان مع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 وأجندة الاستدامة الأوسع للدولة، ما يؤكد دور المصرف في تمكين القطاعات التي ستدعم مرونة اقتصاد الدولة وازدهارها في المستقبل.

التمويل التجاري

وسّعت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024 مجموعة منتجاتها لدعم احتياجات رأس المال العامل وطموحات نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل.

وأطلقت الإدارة 10 منتجات جديدة لتمويل التجارة ورأس المال العامل، ما يوفر للمتعاملين مجموعة أوسع من الأدوات لتأمين العمليات وإدارة السيولة بفعالية، وتشمل هذه الخدمات الجديدة:

- تمويل سلسلة التوريد
- تمويل المستحقات الطبية
- إصدار خطابات الاعتماد
- تقديم خدمات التمويل والودائع بالدولار الأمريكي
- إتاحة إمكانية الحصول على الأذونات النقدية (M-Bill)، التي تُعد البديل الأمثل لشهادات الإيداع في دولة الإمارات

وطرحت الإدارة أيضاً حل التمويل المشترك المصمم خصيصاً لدعم هذه الشركات، انطلاقاً من إدراكها للاحتياجات الخاصة للشركات المتوسطة، ورصد برنامج التمويل المشترك الجديد مبلغ 300 مليون درهم لتقديم الدعم المالي إلى هذه الشركات بأسعار فائدة أقل وحدود تمويل أكبر تصل إلى 10 ملايين درهم، وفترات سداد أطول تصل إلى 10 سنوات.

ولتحقيق ذلك، وقع المصرف اتفاقيات مع عدد من المصارف التجارية في الدولة، لتيسير خيارات التمويل المشترك متعدد الأطراف وتمويل المحفظة، إلى جانب برنامج ضمان التمويل الحالي، ولتصل قيمة التمويلات المشتركة خلال عام 2024 إلى أكثر من 1 مليار درهم.

تطورات التكنولوجيا المالية

عزز مصرف الإمارات للتنمية التزامه بالابتكار المالي في عام 2024 عبر منظومة شراكات متنامية, ووسعت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نطاق تطبيق الخدمات المصرفية للأعمال "EDB 360", لتقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر, بما في ذلك التجار الأفراد ورواد الأعمال والشركات الناشئة.

عزز مصرف الإمارات للتنمية التزامه بالابتكار المالي في عام 2024... وكما عزز دعمه لمنظومة التكنولوجيا المالية...

يوفر التطبيق حالياً أدوات أعمال ذكية, وحلول تمويل مبتكرة, وبرامج دعم للشركات الناشئة, وفرصاً للتوجيه والإرشاد, حيث تمكن هذه الحلول الرقمية السلسة مصرف الإمارات للتنمية من تيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية, وتوسيع نطاق الشمول المالي, وتقديم دعم عملي لرواد الأعمال الذين يقودون مستقبل الإمارات الاقتصادي.

وفي مجال التمويل, استكشف المصرف شراكات جديدة لتعزيز عروض التمويل المباشر للقطاعات ذات الأولوية, وذلك من خلال منصة "EDB 360", كما تعاونت الإدارة مع عدد من مزودي الخدمات لتوفير خدمات تتجاوز نطاق الخدمات المصرفية التقليدية, مثل تحويل الأموال, وإدارة الإنفاق, وإصدار الفواتير وقبول المدفوعات, وتحليلات الإنفاق.

كما شكلت شراكة المصرف مع منصة "تريد كابيتال بارتنرز" خلال عام 2024 علامة فارقة في مسيرته, حيث مكّنته من تقديم حلول تمويل سلسلة التوريد ورأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر منصته الرقمية.

كما عزز مصرف الإمارات للتنمية دعمه لمنظومة التكنولوجيا المالية, وذلك من خلال شراكته مع منصة التعاون الجماعي "بيهايف" لإتاحة التمويلات غير المضمونة, والتي تصل إلى 5 ملايين درهم. بالإضافة إلى خيارات تمويل الفواتير ورأس المال العامل, وتمويل القروض لأجل, ما يمنح الشركات الصغيرة والمتوسطة خيارات تمويل أكثر مرونة وسهولة لدعم مسيرة نموها.

وركزت إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تطوير العمليات التشغيلية لتحسين تجربة المتعاملين ضمن جهودها المستمرة للارتقاء بأداء العمليات الداخلية, وذلك عبر إعادة هيكلة عدد من أنظمة معالجة بيانات مكاتب الدعم والمساندة وتسريع أتمتة العمليات, ليتمكن بذلك مصرف الإمارات للتنمية من خفض أوقات إنجاز الخدمات بشكل كبير, والتي تعد ميزة تنافسية بالغة الأهمية لمتعاملي الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ونجح المصرف في إطار استراتيجيته الأوسع للأتمتة, في نشر 27 عملية أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) عبر الوظائف الرئيسية في عام 2024, ومن المقرر نشر المزيد منها في العام 2025.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

خطة التغطية المشتركة بين مصرف الإمارات للتنمية والاتحاد لائتمان الصادرات

وقع مصرف الإمارات للتنمية شراكة استراتيجية مع الاتحاد لائتمان الصادرات بهدف إطلاق خطّة رائدة للتغطية المشتركة. ويجمع هذا التعاون المبتكر بين قوة برنامج ضمان التمويل التابع للمصرف، وخبرة الاتحاد لائتمان الصادرات في مجال تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار، ما يوفر حلًا مبسطاً لتعزيز دعم الائتمان التجاري وتعزيز السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات.

تعكس هذه الشراكة التزام كل من مصرف الإمارات للتنمية والاتحاد لائتمان الصادرات بدفع عجلة الابتكار، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاحتياجات المتطورة للقطاعات الأكثر حيوية في دولة الإمارات.

وتهدف هذه الخطة إلى تسهيل وتسريع حصول الشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات على رأس المال، ما يتيح لها الاستفادة من مصادر تمويل مبتكرة مع ضمان حماية مستحقاتها التجارية وطموحاتها في النمو.

تعكس هذه الشراكة التزام كل من مصرف الإمارات للتنمية والاتحاد لائتمان الصادرات بدفع عجلة الابتكار، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاحتياجات المتطورة للقطاعات الأكثر حيوية في دولة الإمارات.

مختبر الأعمال التابع لمصرف الإمارات للتنمية

قدّم مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024, 14 ندوة متخصصة عبر الإنترنت تناولت مواضيع رئيسية حول تأسيس الأعمال, وطرق تطويرها وتوسيعها, وإدارة الشؤون المالية, إلى جانب 16 حلقة بودكاست قدّمت رؤىً قيّمة حول ريادة الأعمال, وأفضل الممارسات المتبعة لتأسيس الأعمال, وإرشادات ريادية من خبراء في هذا المجال.

كما أطلقت الإدارة مختبر الأعمال, المنصة الإلكترونية الشاملة الهادفة إلى تزويد رواد الأعمال بالمعرفة العملية والأدوات اللازمة للتغلب على التحديات التي تعيق تطور أعمالهم.

يقدم مختبر الأعمال موارد مجانية عند الطلب لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها — من التأسيس إلى التوسع, وتوفر المنصة إرشادات عملية لتحسين الجدارة الائتمانية والمعرفة والدراية المالية, وذلك من خلال أفلام قصيرة تساهم في توضيح التحديات الشائعة التي تواجه الأعمال, وتعزز الثقافة المالية لدى الشركات سواء الناشئة أو في مرحلة النمو.

كما يوفر مختبر الأعمال إضافة إلى المحتوى المرئي, قوالب مهنية ومواد تعليمية مختارة بعناية تغطي مواضيع أساسية مثل الاستراتيجية, والابتكار, والمبيعات, والتسويق, والمحاسبة مقدّماً حزمة أدوات عملية لبناء شركات قوية وقادرة على المنافسة لرواد الأعمال.

ومختبر الأعمال مصمّم أيضاً لدعم الشركات في مراحل ما قبل التمويل والخدمات المصرفية, من خلال تقديم تدريبات تعزز الثقافة المالية وخدمات استشارية, تساعدها على تحسين جاهزيتها الائتمانية, وتعزيز فرصها في الوصول إلى الحلول المصرفية المناسبة في الوقت المناسب.

14 ندوة إلكترونية متخصصة

حول تأسيس الأعمال, والنمو, والإدارة المالية

معسكر ريادة الأعمال للطلاب من مصرف الإمارات للتنمية

مصرف الإمارات للتنمية أطلق معسكر ريادة الأعمال للطلاب في عام 2024, وهو برنامج ديناميكي يمتد لأربعة أيام, ويهدف إلى إلهام الجيل القادم من رواد الأعمال الإماراتيين. واستهدف المعسكر الطلاب المواطنين في دولة الإمارات الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و21 عاماً, حيث سعت إلى رفد المواهب الشابة بالمهارات الرياضية, والعقلية الابتكارية, وصفات القيادة اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام, وربط طموحاتهم مع القطاعات الوطنية الخمسة ذات الأولوية التي يركز عليها المصرف.

وشارك الطلاب في البرنامج بورش تدريبية تفاعلية, وحظوا بإرشاد فردي مباشر, كما استكشفوا فرصاً عملية من خلال برنامج التدريب الداخلي الذي يقدمه المصرف, كما تواصل المشاركون بشكل مباشر مع الجهات الحكومية وخبراء القطاع, ما أتاح لهم الاطلاع على رؤى واقعية حول الفرص والتحديات التي تواجه ريادة الأعمال في ظل المشهد الاقتصادي المتطور لدولة الإمارات.

مكن المعسكر برؤيته المبتكرة المشاركين من اكتساب المهارات القيادية الأساسية التي تؤهلهم للمساهمة بفاعلية في مسيرة التنمية الاقتصادية المستقبلة لدولة الإمارات, وبما يواكب رؤيتها الاستراتيجية 2030, ويتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للمصرف الذي يوظف جميع الإمكانات والأدوات لتحقيق النمو المستدام للاقتصاد الوطني.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

نظرة مستقبلية

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تستعد لتوسيع نطاق تأثيرها من خلال إطلاق مبادرات جديدة تهدف إلى دعم نمو هذه الشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات وتعزيز مرونتها وقدرتها على الابتكار, وذلك مع دخول مصرف الإمارات للتنمية العام الرابع من استراتيجيته الخمسية, وبما يسهم في تحقيق رؤيته ومهامه الرئيسة.

تحسين خدمات إدارة النقد

بعد إطلاقه الناجح لخدمات إدارة النقد في ديسمبر 2024, يركز مصرف الإمارات للتنمية الآن على توسيع وتعزيز هذه الخدمات بهدف دعم احتياجات رأس المال العامل وتمويل أنشطة التجارة لقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وسيواصل المصرف في عام 2025, تطوير منصته لإدارة النقد عبر طرح مجموعة موسعة من المنتجات والخدمات التي تغطي أكثر من 30 حالة استخدام, بدءاً من تحسين السيولة وحلول الدفع, وصولًا إلى خدمات التحصيل المتقدمة.

توسيع عروض التمويل التجاري

كما سيواصل مصرف الإمارات للتنمية تعزيز زخم توسعه في مجال التمويل التجاري, من خلال تقديم حلول متكاملة مصممة لتسهيل عمليات التجارة الدولية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, وجعلها أكثر سلاسة وكفاءة.

وسيركز المصرف كذلك على توسيع المجموعة الأولية من منتجات التمويل التجاري التقليدية التي أطلقها في الربع الثاني من عام 2024, لضمان تلبية احتياجات شريحة أوسع من المتعاملين.

وستكون إحدى أولوياته الرئيسية تطوير وتقديم حلول التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية, ما يسهم في توسيع فرص الوصول أمام الشركات التي تبحث عن أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وسيخضع كل منتج جديد لمراجعة دقيقة وتقييم شامل من قبل إدارة الحوكمة في المصرف, بما يضمن التزام كل خدمة بأعلى معايير الجودة والامتثال, وترسيخ نهج المصرف في الابتكار المرتكز على احتياجات المتعاملين.

الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقاً من إدراكه للدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنويع الاقتصادي والنمو الصناعي, أسّس مصرف الإمارات للتنمية فريقاً متخصصاً في هذا المجال نهاية عام 2023, ما عزز مكانة المصرف في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى جذب رؤوس الأموال الدولية الاستراتيجية.

وقدم المصرف في عام 2024, الدعم لمشاريع استثمار أجنبي مباشر بقيمة إجمالية بلغت 7 مليارات درهم, مساهماً بشكل فعّال في تحقيق مستهدفات حكومة دولة الإمارات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر, ومعززاً مكانة الدولة مركزاً عالمياً للأعمال والابتكار.

ويخطط المصرف في عام 2025, لتوسيع نهجه القائم على استراتيجية الدخول إلى السوق, وتطوير عروض متخصصة مصممة خصيصاً لاستقطاب ودعم موجات جديدة من الاستثمارات الأجنبية.

وقدم المصرف في، الدعم لمشاريع استثمار أجنبي مباشر، مساهمًا بشكل فعّال في تحقيق مستهدفات حكومة دولة الإمارات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعززًا مكانة الدولة كمركز عالمي للأعمال والابتكار.

وسيواصل المصرف التركيز على المشاريع الجديدة التي تقوم بها الشركات العالمية, وتشجيع الاستثمار الرأسمالي (النفقات الرأسمالية) الجديد في مشاريع وقدرات جديدة وقطاعات ناشئة, والتي ستضطلع جميعها بدورٍ حيوي في دعم الناتج المحلي الإجمالي, وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية, وتوفير فرص عمل عالية القيمة في جميع أنحاء دولة الإمارات.

7 مليارات درهم
لدعم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

مشاركة القطاع الخاص

مصرف الإمارات للتنمية في عام 2025 سيعمل على تدعيم استراتيجيته للتواصل مع القطاع الخاص, من خلال تعميق علاقاته مع الشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات, وتسهيل وصول المتعاملين الجدد إلى محفظة المصرف المتنامية من المنتجات والخدمات.

وستواصل الإدارة المعنية في المصرف توسيع جهودها لدعم نمو القطاع الخاص, مع ترسيخ مكانة المصرف كشريك استراتيجي للشركات التي تتطلع إلى التوسع, والابتكار, والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني, وستشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

توسيع سلسلة فعاليات "ملتقى التواصل والشراكة" عبر تنظيم لقاءات في إمارات مختلفة لاستعراض خدمات المصرف وبناء شراكات جديدة.

تنفيذ جولات ترويجية موجهة إلى جمعيات الأعمال, وذلك لتعريف المتعاملين الجدد من مختلف القطاعات بخدمات المصرف.

استضافة اجتماعات موائد مستديرة للرؤساء التنفيذيين, وتوفير منصة للحوار المباشر مع قادة الأعمال, وذلك لرصد توجهات السوق, وفهم التحديات الناشئة, ومواءمة العروض المستقبلية مع احتياجات مجتمع الأعمال — لا سيما لدعم مشاريع التوسع القائمة.

كما سيكثف المصرف أيضاً تواصله مع متعامليه الحاليين والمحتملين, لتعزيز الوعي بدور حلول مصرف الإمارات للتنمية في دعم نمو الأعمال المحلية, وجهود الدولة الأوسع في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

النمو المدعوم بالتكنولوجيا للشركات الناشئة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يواصل مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2025 تمكين الشركات الناشئة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وستركز الإدارة على تبسيط تجربة الانضمام إلى خدمات المصرف, بما يسهل على رواد الأعمال فتح حسابات أعمالهم بسرعة وسلاسة, ويمكنهم من الوصول إلى المجموعة الكاملة من خدمات المصرف.

وسيدعم ذلك مجموعة متنامية من الحلول التي تتجاوز نطاق الخدمات المصرفية التقليدية, والتي تقدم أدوات عملية, وإرشاداً متخصصاً, وخدمات رقمية تتجاوز التمويل التقليدي, وذلك بهدف تلبية الاحتياجات الواقعية للشركات في مراحلها المبكرة.

...وجميعها مدمجة بسلاسة ضمن منصة رقمية موحدة.

خدمات رقمية جديدة لدعم عمليات الأعمال

ستواصل إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توسيع منظومتها الرقمية, من خلال طرح مجموعة جديدة من الخدمات المصممة لتبسيط العمليات وتسهيل إدارة الشؤون المالية للشركات في مختلف أنحاء دولة الإمارات.

وستشمل العروض الجديدة خدمات دفع الفواتير إلكترونياً, وخدمات بطاقات الخصم, إلى جانب مجموعة من الحلول ذات القيمة المضافة مثل إدارة الرواتب والفوترة الإلكترونية, وجميعها مدمجة بسلاسة ضمن منصة رقمية موحدة.

وسيساهم المصرف عبر توفير دعم شامل للأعمال عبر منظومة واحدة ومتكاملة, في تمكين الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إدارة تدفقاتها النقدية, ودفع رواتب موظفيها, وإصدار الفواتير لمتعامليها, وإدارة أعمالها بكفاءة أكبر, ما يتيح لها توفير الوقت والموارد للتركيز على تنمية وتطوير أعمالها.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتبع

نظرة مستقبلية يتبع

تكامل رقمي سلس من خلال منصة اعرف عميلك الإلكترونية (e-KYC)

مصرف الإمارات للتنمية سيخطو خطوة جديدة نحو تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة تستهدف الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) في عام 2025، وذلك من خلال إطلاق عملية انضمام رقمية سلسة عن طريق منصة اعرف عميلك الإلكترونية (e-KYC).

سيُتيح إطلاق برنامج منصة e-KYC الرقمية للمتعاملين التحقق من هوياتهم بأمان وكفاءة عبر الإنترنت، ما يُبسّط عملية الانضمام، ويُقلّل الأخطاء اليدوية، ويُسرّع الوصول إلى منتجات وخدمات المصرف.

خدمات التوجيه والإرشاد الإلكتروني

في إطار بناء شبكة دعم أكثر ترابطاً، يعمل مصرف الإمارات للتنمية على إطلاق برنامج إرشادي بالتعاون مع مسرعات الأعمال والجهات الحكومية والمكاتب القانونية، بما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة إمكانية الحصول على نصائح الخبراء، والتوجيه العملي، والرؤى الاستراتيجية التي تساعدها على النمو المستدام والتعامل بفعالية مع التحديات.

كما ستُطلق الإدارة خدمة الكونسيرج، من خلال منصة "EDB 360" الرقمية، حيث ستحصل الشركات عبر مركز اتصال مخصص على دعم استشاري شامل يساعدها في إطلاق أعمالها داخل دولة الإمارات، بدءاً من تأسيس الشركات، وصولاً إلى الاستفادة من الحلول المصرفية.

وسيتم تدعيم هذه الخدمة من خلال توقيع شراكات مع جهات حكومية رئيسية، بما يضمن استفادة رواد الأعمال من تجربة سلسة وشفافة وفعالة عند تأسيس مشاريعهم أو توسيع نطاق أعمالهم.

إطلاق أول دفعتين من برنامج "مسرّع AgriX الزراعي"

مصرف الإمارات للتنمية يستعد لتوسيع نطاق البرنامج بهدف تحقيق أثر أوسع على مستوى الدولة، وذلك بعد نجاح مرحلة إثبات المفهوم في عام 2024، والتي قدّم خلالها "مسرّع AgriX الزراعي" التوجيه لمجموعة مختارة من الشركات الزراعية لمساعدتها في تعزيز عملياتها وتحسين أدائها المالي.

وسيطلق المصرف رسمياً في عام 2025، أول دفعتين كاملتين من برنامج "مسرّع AgriX الزراعي"، ليفتح بذلك باب التقديم أمام شريحة أوسع من المزارع والشركات الزراعية المؤهلة في جميع أنحاء دولة الإمارات. وسيحصل المشاركون على تدريب متخصص، وخدماتٍ إرشادية من خبراء متخصصين، إضافة إلى موارد عملية تهدف إلى مساعدتهم على تحديث وتوسيع نطاق عملياتهم، وبناء عمليات أكثر استدامة مدفوعة بالتكنولوجيا.

سيقدم مصرف الإمارات للتنمية خدمات متابعة ورعاية لما بعد البرنامج، مع مراقبة تقدم وتطور المزارع المشاركة لضمان تحقيق نمو مستدام وأثر ملموس على المدى الطويل، وذلك ضمن سعيه المتواصل لتقديم جميع أنواع الدعم التي تستمر لمرحلة ما بعد التخرج، وبما يسهم معها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف من هذا البرنامج.

منصة المسرّع الصناعي لدعم رواد الأعمال في قطاع التصنيع

خطوة نوعية جديدة يقدمها مصرف الإمارات للتنمية في عام 2025 لتعزيز مسيرة التحول الصناعي في دولة الإمارات، والتي تتمثل في الإطلاق الرسمي لبرنامج المسرّع الصناعي، والذي جرى تطويره بالشراكة مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

ويُعد هذا البرنامج الأول من نوعه إقليمياً، حيث تم تصميمه لمعالجة التحديات التي يواجهها رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع، بدءاً من توسيع نطاق الإنتاج، وصولاً إلى تعزيز الابتكار واستكشاف الفرص في الأسواق الجديدة.

وستحصل الشركات الصناعية من خلال المسرع على الأدوات والإرشاد والدعم المتخصص الذي يمكّنها من تحديث عملياتها، وتسريع وتيرة نموها، وتعزيز مساهمتها في دعم الاستراتيجية الصناعية الأوسع لدولة الإمارات.

قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

رسخ قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 دوره محركًا رئيساً لتمكين الشركات الكبرى ورواد القطاع والمؤسسات الحيوية، عبر تمكينها من الحصول على التمويل اللازم للتوسع في أعمالها مع التركيز بشكل أساسي على القطاعات والمشاريع الحيوية التي تشكل ركيزة أساسية لتعزيز مرونة اقتصاد دولة الإمارات وقدرتها التنافسية العالمية على المدى الطويل.

جهود القسم الكبيرة تُرجمت إلى إنجازات ملموسة تجسدت في تمكين الشركات، وتحفيز النمو الصناعي، وتحقيق أثر استراتيجي يتماشى مع أجندة الدولة للتحول الاقتصادي.

ووصلت قيمة التمويلات الجديدة التي منحها القسم خلال عام 2024 إلى 5.8 مليار درهم، متجاوزاً بذلك هدفه للعام والبالغ 4.8 مليار درهم، كما أن إجمالي التمويلات التي قدمها قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات منذ إطلاق استراتيجية المصرف الطموحة في عام 2021، بلغت 8.9 مليار درهم، وهو ما يتجاوز هدفه البالغ 8.8 مليار درهم.

ونجح القسم في استقطاب 12 مجموعة متعاملين جديدة من القطاعات الخمسة ذات الأولوية لدى المصرف، ليصل عدد مجموعات الشركات الكبرى التي يدعمها القسم إلى 15 مجموعة يتجاوز حجم إيراداتها السنوية 250 مليون درهم. وقد تم اختيار هذه الشركات بطريقة مدروسة أخذت بعين الاعتبار قدرتها على المساهمة في تحقيق أهداف دولة الإمارات لتحفيز التنوع الاقتصادي والتحول الصناعي، وتحقيق الريادة التكنولوجية.

حلول لتعزيز النمو الاستراتيجي

قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات ساهم من خلال إنجاز المرحلة الأولى من برنامج ابتكار المنتجات، في تعزيز قدرة المصرف على تلبية المتطلبات المعقدة لمتعامليه من الشركات والمؤسسات عبر تزويدها بحلول تمويلية تمكنها فعلياً من تعزيز نموها وقدراتها التنافسية.

وضمن جهود المصرف لتعزيز النمو وقع مصرف الإمارات للتنمية شراكة استراتيجية مع بنك دبي التجاري لتوسيع قدراته في مجال التمويل التجاري، كما عزز المصرف التعاون بين فريقيه للتمويل المشترك والتغطية، من أجل تحسين وصول خدماته إلى السوق وتوفير قيمة أفضل لمتعامليه.

وقد انعكست هذه الجهود في نتائج إيجابية على أرض الواقع، حيث اضطلع قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات بدور محوري في تمويل مبادرات رئيسية عدة، بما في ذلك "خزنة داتا سنتر"، والتي تعد إحدى أهم الجهود الرامية إلى توسيع الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات. كما ساهم في تسريع وتيرة تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، دعماً لأهداف استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، ما يعكس التزام مصرف الإمارات للتنمية الراسخ بدعم أهداف الأجندة الصناعية المستدامة للدولة.

تطوّر المعاملات المصرفية

قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات عمل على تطوير خدمات المعاملات المصرفية التي يقدمها مصرف الإمارات للتنمية عبر دمج خدمات التجارة وإدارة النقد ضمن منظومة موحدة، وذلك إدراكًا منه لأهمية الكفاءة التشغيلية في تيسير الوصول إلى رأس المال، وما أدى إلى إنشاء منصة متكاملة تركز على تيسير العمليات المالية اليومية للمتعاملين.

كما أطلق القسم 12 حلًا جديداً للتمويل التجاري التقليدي ورأس المال العامل، بما في ذلك حلول تمويل سلسلة التوريد التي توفر مرونة مالية أكبر للشركات لدعم توسعها محلياً ودولياً، وشهدت بوابة إدارة النقد تطورات ملحوظة من خلال إضافة وظائف رقمية جديدة، ساهمت في تحسين قدراتها التقنية وتسهيل إجراء المعاملات للمتعاملين.

وأطلق المصرف أيضاً البوابة الإلكترونية لإدارة النقد "EDB SmartConnect"، المنصة الذكية التي تتيح للمتعاملين إدارة السيولة في الوقت الفعلي وبشكل آمن تماماً، وتحديد وضع النقد، والإشراف على المعاملات، ما يدعم استمرارية أعمالهم ويعزز كفاءة عملياتهم عبر مختلف القطاعات.

إدارات المصرف يتبع

قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات يتبع

تطوّر المعاملات المصرفية يتبع

وقد شهدت المرحلة الثانية من خارطة طريق إدارة النقد مجموعة من التحسينات الجوهرية, أبرزها:

طرح **أربعة** منتجات مصرفية إسلامية جديدة.

إضافة **19** ميزة رقمية, تشمل لوحات معلومات متقدمة للتقارير, وعرض الودائع بطريقة مبسطة للمتعاملين.

توسيع إمكانيات الدفع لتشمل التحويلات بالدولار الأمريكي, والمدفوعات عبر خدمات "مضيف إلى مضيف", وبروتوكول نقل الملفات الآمن, ودفع الفواتير, ومساهمات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في دولة الإمارات, وكشوف الرواتب ضمن نظام حماية الأجور والرواتب غير المرتبطة بالنظام.

توسيع خدمات التحصيل لتشمل نظام الخصم المباشر, ومقاصة الشيكات عبر نظام مقاصة صور الشيكات, وخدمات إدارة السيولة, ومعالجة النقد عن بُعد.

دعم مركّز للقطاعات الحيوية

تكاملت في عام 2024 جهود قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات بشكل وثيق مع الأهداف الرئيسية لمصرف الإمارات للتنمية المتمثلة في تمكين القطاعات ذات الأهمية الوطنية الاستراتيجية, على النحو التالي:

- **الطاقة المتجددة:** ساهم قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في تمويل مشاريع تدعم خارطة طريق دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050, ما أدى إلى تسريع إطلاق مشاريع توليد الطاقة, والحفاظ على المياه, وتعزيز الاستدامة البيئية.
- **قطاع التكنولوجيا المتقدمة:** ساعد التمويل المقدم لقطاع التكنولوجيا المتقدمة في توسيع البنية التحتية لمراكز البيانات, التي تشكل أساساً حيوياً لنمو الاقتصاد الرقمي في الدولة.
- **الرعاية الصحية:** دعم مصرف الإمارات للتنمية مبادرات تهدف إلى بناء قدرات الرعاية الصحية المحلية, وتقليل الاعتماد على العلاج في الخارج, وتعزيز مكانة دولة الإمارات مركزاً إقليمياً رائداً لخدمات الرعاية الصحية.
- **قطاع التصنيع الصناعي:** قدم قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الدعم للشركات التي تتطلع إلى دخول أسواق عالمية جديدة, مستفيداً من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة للمصرف, ما عزز مكانة دولة الإمارات مركزاً رائداً للتصنيع يقدم مزايا عدة من حيث التعريفات الجمركية وكفاءة التكلفة.

نظرة مستقبلية

بينما يستهدف مصرف الإمارات للتنمية توفير تمويلات بقيمة 23 مليار درهم بحلول عام 2025, سيواصل قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات تعزيز دوره كمحرك رئيسي لتحقيق هذا الطموح من خلال توفير تمويلات استراتيجية تدفع عجلة التحول في القطاعات ذات الأولوية.

وسوف يركز القسم على توفير التمويل للشركات الكبرى والمشاريع المشتركة عبر القطاعات ذات الأولوية لدى المصرف, إلى جانب تعزيز التفاعل مع القطاع الخاص في إطار مبادرة "أفضل 100" للمصرف, وتوسيع نطاق التعاون مع المصارف المحلية والإقليمية. كما يخطط القسم لتحديث عملياته التشغيلية عبر دمج تقنيات أتمتة العمليات الروبوتية وتعلم الآلة لتعزيز السرعة والدقة في إجراء المعاملات وإدارة المخاطر بكفاءة عالية.

كما يوظف قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات أدوات مثل خطابات الاعتماد المستندي المؤجل القابل للدفع بالاطلاع, والتي تسمح للمستوردين بتأجيل تسديد المدفوعات, مع ضمان حصول المصدرين على مستحقاتهم فور تقديم الوثائق المطلوبة.

ويواصل قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وعبر ما يحققه من إنجازات ونجاحات متواصلة, التزامه بتحقيق أهداف المصرف في دعم المشاريع التحويلية التي تعزز مرونة الاقتصاد الوطني وتضمن مكانة تنافسية لدولة الإمارات عالمياً.

ويواصل قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وعبر ما يحققه من إنجازات ونجاحات متواصلة, التزامه بتحقيق أهداف المصرف في دعم المشاريع التحويلية التي تعزز مرونة الاقتصاد الوطني وتضمن مكانة تنافسية لدولة الإمارات عالميًا.

وسيعزز القسم دوره في عقد شراكات التمويل المشترك للقطاع الصناعي بالتعاون مع أهم اللاعبين الاستراتيجيين, من أجل تأمين التمويل اللازم للمشاريع المعقدة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة, وذلك بما يدعم أهداف الدولة في التنويع الاقتصادي.

وستتكامل منصة التمويل التجاري لمصرف الإمارات للتنمية مع منصات مثل منصة التجارة الرقمية (UTC) ومنصة "هايفن" لتعزيز الشفافية والحد من المخاطر وحماية سلاسل التوريد التي يعتمد عليها متعاملي المصرف, وذلك ضمن الجهود لمواصلة تقديم أفضل الخدمات المتعلقة بالمعاملات المصرفية.

إدارات المصرف
يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات

عززت إدارة الخزينة والاستثمارات قدرة المصرف على تحقيق نتائج كبيرة في بيئة مالية متقبلة، وذلك من خلال إدارة السيولة، وتحسين الاستثمارات وتنويع مصادر التمويل في العام 2024، الذي شهد بيئة مالية متقبلة، ولتمكّن معها المصرف من الحفاظ على مكانه المالي القوي ومواصلة النمو طويل الأجل.

وحققت الإدارة إيرادات فائدة بلغت 506 مليون درهم، بما في ذلك أرباح من فائض النقد البالغ 2.715 مليار درهم، والتي تم استلامها في منتصف العام كجزء من صفقة بيع محفظة التمويل السكن، وباستثناء هذه المبيعات بلغت إيرادات الفائدة الأساسية 430 مليون درهم. كما حققت الإيرادات التشغيلية نمواً ملحوظاً، حيث بلغت 250 مليون درهم، مدفوعة بارتفاع كبير في إيرادات توزيعات الأرباح، إضافة إلى ذلك ساهمت إدارة الخزينة والاستثمارات بأكثر من 40% من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمصرف للعام 2024.

وحققت الإدارة إيرادات فائدة بلغت 506 مليون درهم، بما في ذلك أرباح من فائض النقد البالغ 2.715 مليار درهم، والتي تم استلامها في منتصف العام كجزء من صفقة بيع محفظة التمويل السكن.

كما شهدت إيرادات الفائدة نمواً بنسبة 8% على أساس المثل بالمثل، مدعومةً بمبلغ 40 مليون درهم ناتج عن التخارج الاستراتيجي الناجح التي نفذها المصرف بقيمة 1.4 مليار درهم من الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي بدأه في مارس 2024. كما سجلت الإدارة تحسناً بمقدار 23 نقطة أساس في متوسط الإيرادات السنوية لمحفظة السندات والصكوك، ما يعكس الإدارة الحكيمة للمحفظة.

كما ارتفعت إيرادات الرسوم من حلول الأسواق المالية - بما في ذلك عمليات التحوط من تقلبات أسعار الفائدة ومعاملات صرف النقد الأجنبي - بنسبة 50% تقريباً، كما ارتفعت إيرادات الإيجار الناتجة عن محفظة العقارات الخاصة بالمصرف. وفيما يتعلق بإدارة الأصول، بلغ متوسط إجمالي الأصول المُدارة من قِبل إدارة الخزينة والاستثمارات 10.6 مليار درهم في نهاية عام 2024 (بما في ذلك إيرادات مبيعات التمويل السكني)، وباستثناء هذه العائدات، بلغ متوسط الأصول المدارة نحو 9.2 مليار درهم.

250 مليون درهم
الدخل التشغيلي

%50
نسبة الزيادة في دخل الرسوم من حلول الأسواق المالية

محفظة الدخل الثابت

حافظت إدارة الخزينة والاستثمارات على استراتيجية منضبطة وعالية الجودة للدخل الثابت، على مدار عام 2024، مع التركيز على تحقيق توازن دقيق بين مستوى المخاطر المقبولة، والحفاظ على استقرار الأصول، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وقد انعكس هذا التوجه المتحفظ في التوزيع النسبي للاستثمارات، حيث استحوذت الأصول الإماراتية على الحصة الأكبر بنسبة 60% (بقيمة 898 مليون درهم)، بينما شكلت الأصول الخليجية الأخرى 40% المتبقية (بقيمة 602 مليون درهم).

وقد تم اختيار هذه القطاعات لما تتمتع به من أهمية استراتيجية وقدرة على تحقيق عوائد مستقرة في مختلف الظروف الاقتصادية.

ونجح مصرف الإمارات للتنمية بفضل هذا النهج الحريص، في تجاوز التحديات التي فرضها ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام 2024، وحماية قيمة استثماراته من تأثير تقلبات التقييم بناءً على أسعار السوق، وبالتالي الحفاظ على الثروة وتنميتها للمستقبل.

استراتيجية منضبطة وعالية الجودة للدخل الثابت، تركّز على تحقيق توازن دقيق بين مستوى المخاطر المقبولة، والحفاظ على استقرار الأصول، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وتم تصنيف جميع الأدوات المالية ضمن المحفظة على أنها "محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق"، وهو ما يتماشى مع استراتيجية المصرف بعيدة المدى وتطلعاته نحو تحقيق نمو ثابت ومستمر. كما تميزت المحفظة بتصنيف ائتماني متوسط عند +BBB، مما يؤكد على الأهمية التي يوليها المصرف لمعايير الجودة الائتمانية وإدارة المخاطر الفعالة.

كما تم التركيز بشكل خاص على قطاعات محددة، وفي مقدمتها القطاع المالي بنسبة 33%، يليه القطاع السيادي بنسبة 21%، ثم قطاع المرافق بنسبة 13%.

التركيز على القطاعات التي تحقق عوائد مستقرة:

33% القطاع المالي

21% الصناديق السيادية

13% الخدمات والمرافق

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

الاستراتيجية

إدارة الخزينة والاستثمارات تمكنت من استقطاب ودائع جديدة طويلة الأجل من الشركات, بالإضافة إلى التوسع في تقديم حلول إدارة النقد المتطورة التي يوفرها مصرف الإمارات للتنمية لتحقق تقدماً ملحوظاً في توسيع قاعدة المطلوبات وتنويع مصادر التمويل لديها, والتي عملت عليها ضمن رؤية والتوجهات الاستراتيجية للمصرف التي تحرص على بناء قاعدة تمويلية قوية ومتوازنة, ما يدعم قدرته على تقديم التمويل اللازم للمشاريع الصناعية والمساهمة في تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات.

ووظفت الإدارة بصفتها الجهة المسؤولة عن إدارة الأصول النقدية والسائلة للمصرف, هذه الأصول في محفظة استثمارية متنوعة تتميز بالجودة العالية, وقد ارتكزت استراتيجيتها على تحقيق إيرادات مستقرة على المدى الطويل, والتي تشتمل على الإدارة الفعالة لمنتجات خصوم الخزينة وتأمين ودائع بتكاليف تنافسية, حيث وفرت هذه الودائع أساساً متيناً لدعم أنشطة التمويل في المصرف, وتعزيز العلاقة مع متعاملي المصرف وشركائه الاستراتيجيين في الوقت ذاته.

وتجسد التزام مصرف الإمارات للتنمية الإستراتيجي بدعم التنمية الوطنية خلال قمة جمعية أمناء خزائن الشركات في الشرق الأوسط 2024, حيث أكد المصرف خلال الحدث التزامه بنهج متأني في التعامل مع الدين, حيث يقدم حلولاً تمويلية طويلة الأجل وبأسعار تنافسية لدعم المشاريع ذات الأثر التحويلي التي تساهم بشكل جوهري في نمو اقتصاد دولة الإمارات.

وسارت إدارة الخزينة والاستثمارات خلال العام 2024 على نهج المصرف المتحفظ الذي يعتني بإدارة مخاطر الاستثمار مركزةً على معايير مثل القطاع والنطاق الجغرافي ومدة السداد والتصنيف الائتماني للمتعاملين. وأثبتت استراتيجية المصرف القائمة على الاحتفاظ بالاستثمارات حتى تاريخ استحقاقها فعاليتها في حماية محفظة الاستثمار من تقلبات التقييم بناءً على أسعار السوق والحفاظ على قيمتها على المدى الطويل رغم الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة خلال العام 2024.

إصدارات الدخل الثابت

مصرف الإمارات للتنمية نجح في شهر مارس من عام 2024, في الوفاء بالتزاماته المتعلقة باستحقاق سندات صادرة عنه, وذلك باستخدام الأموال التي حصل عليها من تمويل مقدم من وزارة المالية لتغطية كامل مبلغ السداد.

وأثبتت استراتيجية المصرف القائمة على الاحتفاظ بالاستثمارات حتى تاريخ استحقاقها فعاليتها في حماية محفظة الاستثمار من تقلبات التقييم بناءً على أسعار السوق والحفاظ على قيمتها على المدى الطويل رغم الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة.

العقارات

شهد القطاع العقاري لمصرف الإمارات للتنمية أداءً تشغيلياً قوياً في عام 2024، وذلك بفضل استراتيجية واضحة تركز على تحقيق أقصى قدر من الإشغال ورفع قيمة الأصول.

من ناحية أخرى، ارتفعت إيرادات الإيجار بنحو 10% على أساس سنوي، مدفوعةً بارتفاع معدلات الإشغال واستراتيجية البيع المؤجل، وبينما ظل نمو الإيرادات متواضعاً في عام 2024، فإن المكاسب الكبيرة في

كما حققت الوحدات السكنية مستويات إشغال غير مسبوقة، حيث بلغت ذروتها بنسبة 97% في شهر ديسمبر ومتوسطاً قدره 93% على مدار العام 2024، ما يمثل تحسناً ملحوظاً مقارنة بعام 2023. كما سجل الإشغال التجاري نمواً لافتاً، إذ ارتفع في منطقة بور سعيد ليصل إلى 46% وفي منطقة القرهود إلى 80%، وهو تطور كبير مقارنة بالعام السابق الذي لم يشهد سوى تأجير وحدة واحدة في الطابق الأرضي ببور سعيد.

معدلات الإشغال تُمهّد الطريق لأداء قوي في المستقبل، حيث من المتوقع أن تتضاعف إيرادات الإيجار في عام 2025، وأن تنمو بمقدار 2.5 ضعف بحلول عام 2026، مع استقرار معدلات الإشغال عند مستويات أعلى وتحسين أسعار الإيجار.

كما حققت الوحدات السكنية مستويات إشغال غير مسبوقة، حيث بلغت ذروتها بنسبة 97% في شهر ديسمبر ومتوسطاً قدره 93% على مدار العام 2024.

ويُعزى هذا التقدم إلى تغيير استراتيجي تبناه فريق إدارة الخزانة والاستثمارات، حيث تم إعطاء الأولوية لتأجير العقارات الشاغرة بدلاً من بيعها بشكل فوري، كما تمكّن المصرف من تعزيز القيمة طويلة الأجل لمحفظته العقارية، وهو تأثير انعكس بالفعل في تقييمات الأصول في نهاية العام، وذلك باتباعه نهجاً استراتيجياً يقوم على التركيز على تحقيق تدفقات إيرادات مستدامة، مع إعادة استثمار دخل الإيجار في أعمال الصيانة والتجديد والتحديثات الإدارية.

ومن المتوقع أن يُسهم تعديل أسعار عقود الإيجار الجديدة لوحدات المها في عام 2025، إلى جانب زيادة الإيجار بنسبة 5% المطبقة في عام 2024 (والتي تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2025)، في تسريع نمو الإيرادات في السنوات المقبلة.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

الحوكمة

شكلت الحوكمة القوية أساس استراتيجية الإدارة المالية لمصرف الإمارات للتنمية في العام 2024, حيث تم التركيز بشكل أساسي على الإشراف الحقيق والفعال على المخاطر, ومستويات السيولة, وديناميكيات الميزانية العمومية في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

كما عقدت لجنة الأصول والخصوم التابعة للمصرف أربعة عشر اجتماعاً خلال العام ضمن الجهود لتحقيق هذه الرؤية, والتي كان لها دور حيوي في مراقبة وإدارة الميزانية العمومية, بالإضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة والسيولة. وقد ساهمت هذه الجهود بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار المالي وتحسين إطار إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف في مواجهة التغيرات المستمرة في السوق.

لجنة الأصول والخصوم عقدت 14 اجتماعاً خلال عام 2024

وفي خطوة مهمة لتعزيز الرقابة, أنشأ مصرف الإمارات للتنمية وحدة مستقلة لإدارة الميزانية العمومية (BSM) ضمن قسم المالية, والتي تتركز مهامها في:

- تنفيذ وإدارة سياسة تسعير تحويل الأموال (FTP).
- إدارة هياكل الحوافز الإدارية المرتبطة بالأداء المالي.
- الإشراف على تقارير مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية (IRRBB) وصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية (FX NOP) من خلال أنظمة معلومات إدارية مُخصصة (MIS).
- قيادة التخطيط المُستقبلي للتحوط الهيكلي وتوقعات صافي إيرادات الفوائد (NII).

وإلى جانب إدارة المخاطر, سيقدم فريق وحدة إدارة الميزانية العمومية الدعم لعمليات التخطيط الاستراتيجي الأوسع للمصرف, بما في ذلك تطوير استراتيجية مزيج التمويل, وصياغة إطار الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA), والمراجعات الدورية للحظة التمويل الطارئ وتوقعات السيولة.

وتضمن هذه المبادرات مجتمعة حفاظ المصرف على مستوى سيولة قوي ومرن في مواجهة الصدمات الخارجية, وستشمل المهام الرئيسية الأخرى لعمل وحدة إدارة الميزانية العمومية خلال عام 2025 حوكمة حسابات العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAROC) من خلال وضع منهجيات وأدوات قوية لتقييم الربحية مع الأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر.

وفي إطار الاستجابة للتطورات في المتطلبات التنظيمية, طبّق فريق مخاطر السوق سياسة مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية (IRRBB) خلال عام 2024, مع تقديم تحديثات دورية حول الأرباح المعرضة للخطر والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية خلال اجتماعات لجنة الأصول والخصوم, ما يضمن المتابعة المستمرة لمخاطر أسعار الفائدة.

وخلال العام نفسه, خطا مصرف الإمارات للتنمية خطوة مهمة وجوهرية في استراتيجيته للميزانية العمومية من خلال تحويل ديونه ذات السعر الثابت إلى التزامات ذات سعر فائدة متغير للمرة الأولى, ولتأتي هذه الخطوة تماشياً مع إرشادات بازل 3 بشأن معايير الرقابة.

وفي خطوة مهمة لتعزيز الرقابة, أنشأ مصرف الإمارات للتنمية وحدة مستقلة لإدارة الميزانية العمومية (BSM) ضمن قسم المالية.

دعم المتعاملين

واصلت إدارة الخزانة والاستثمارات تقديم الدعم اللازم لفرق العمل ومتعاملي المصرف, حيث ساهمت في إدارة المخاطر, وتعزيز السيولة النقدية, وتحسين كفاءة إنجاز المعاملات على مستوى المصرف بأكمله.

وقد اضطلع فريق حلول الأسواق المالية بدور محوري في هذا السياق, حيث قدم دعماً متخصصاً يتمحور حول ثلاثة مجالات أساسية:

1. التحوط من مخاطر أسعار الفائدة بهدف حماية المتعاملين من تقلبات الأسواق المالية.
2. تنفيذ معاملات صرف النقد الأجنبي لتيسير حركة التجارة الدولية.
3. تقديم الودائع الآجلة للمساعدة في تحقيق أقصى استفادة من سيولة المتعاملين وإدارتها بكفاءة.

كما تعاون فريق حلول الأسواق المالية بشكل وثيق مع قسم إدارة النقد بهدف تطوير استراتيجية الخصوم الخاصة بمصرف الإمارات للتنمية, وذلك بالاستفادة من المنتجات القائمة على الحسابات الجارية وحسابات التوفير لتحسين كفاءة التمويل ودعم الأهداف العامة للميزانية العمومية للمصرف.

وقامت مجموعة المؤسسات المالية بالتوازي مع تنفيذ هذه الإجراءات المهمة, بتقديم هيكل جديد ومعدل لحدود المعاملات المصرفية, حيث تم تخصيص سقوف غير ممولة بهدف تسهيل وتبسيط عمليات تمويل التجارة لمتعاملي المصرف وتسريع وتيرتها.

أما على الصعيد التشغيلي, فقد عمل الفريق على تعزيز العلاقات بين البنوك عن طريق إبرام اتفاقيات لإدارة العلاقات مع الأطراف المقابلة الرئيسية, مما يضمن معالجة سلسة للمعاملات ورفع مستوى كفاءة التنفيذ عبر قنوات مختلفة.

STANDARD &POOR'S

ترقية التصنيف الائتماني إلى AA

...المصرف الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي حصل على هذه الترقية خلال عام 2024.

مصرف الإمارات للتنمية خطا في ديسمبر من عام 2024, خطوة إضافية نحو تعزيز قدراته في مجال المعاملات المصرفية الدولية من خلال افتتاح حساب نوسترو جديد بالدولار الأمريكي لدى أحد بنوك المقاصة, ما سهل عليه إتمام معاملات الدولار الأمريكي بفعالية أكبر وعزز الدعم المقدم لقاعدته المتنامية من المتعاملين ذوي النشاط الدولي.

تصنيفات استثنائية

حظي الأداء المالي القوي لمصرف الإمارات للتنمية ودوره الاستراتيجي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني خلال عام 2024 بتقدير وكالات التصنيف العالمية.

فرفعت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني تصنيفها لمصرف الإمارات للتنمية من AA- إلى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة, ليصبح بذلك المصرف الوحيد في الشرق الأوسط وأفريقيا الذي يحقق هذه الترقية خلال العام 2024.

كما أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف المصرف عند AA-, مع نظرة مستقبلية مستقرة, مبينة قوة المركز المالي للمصرف, وأهميته الاستراتيجية في دفع جهود التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات, والدعم الحكومي الكبير الذي يحظى به المصرف لتنفيذ أهدافه بعيدة المدى.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

التمويل والمطلوبات

مستفيدةً من الزخم الذي تحقق في العام السابق، ومع بداية عام 2024، واصلت إدارة الخزينة والاستثمارات استراتيجيتها المتمثلة في توليد المطلوبات من خلال الودائع الآجلة، وليشهد تركيز مصرف الإمارات للتنمية تحولًا استراتيجياً في منتصف العام، ولاسيما مع تطور ظروف السوق.

فقد حوّل المصرف في إبريل 2024 تركيزه نحو معالجة تحدي تكلفة التمويل، حيث أُعيد توجيه الجهود لاستقطاب ودائع منخفضة التكلفة من الشركات التجارية، وليشكل هذا التعديل خطوة مدروسة تهدف إلى تعزيز كفاءة التمويل ومواءمة هيكل مطلوبات المصرف مع طموحاته للنمو على المدى الطويل.

ورغم أن هذه الاستراتيجية أسفرت عن انخفاض مؤقت في حجم ودائع الشركات، إلا أنها شكلت خطوة مهمة نحو إنشاء قاعدة تمويل أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة لدعم محفظة المصرف المتنامية من تمويلات القطاع الصناعي.

تنويع مصادر التمويل

حقق مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024 تقدماً ملحوظاً على مسار توسيع وتعزيز قاعدته التمويلية، وتمثل الإنجاز الأبرز في حصول المصرف على أرخص تمويل طويل الأجل حتى تاريخه، من خلال تمويل ثنائي بقيمة 2.8 مليار درهم من وزارة المالية.

كما تم تحويل هذا التمويل ذي السعر الثابت فوراً إلى التزام بسعر فائدة متغير من خلال مبادلة أسعار الفائدة، وذلك ضمن جهود إدارة مخاطر أسعار الفائدة والحفاظ على المرونة المالية، ما أدى إلى تحييد المخاطر المرتبطة به، وليسجل المصرف نمواً في مستويات السيولة في منتصف العام 2024 عقب بيع محفظة التمويل السكني، والذي وفر مصدراً مؤقتاً للتمويل.

وتجاوبت الإدارة مع هذا التطور بشكل استراتيجي، حيث أعادت توجيه تركيزها نحو تحسين توظيف هذه الفوائض النقدية، مع تحقيق توازن بين الفرص قصيرة الأجل والأهداف الأوسع للمصرف في النمو والتمويل على المدى الطويل.

نظرة مستقبلية

وستواصل إدارة الخزينة والاستثمارات تركيز استراتيجيتها حول أربع أولويات رئيسية، خلال رؤيتها الاستراتيجية للعام 2025، وهي: تنويع مصادر التمويل، وتحسين الاستثمارات، والكفاءة التشغيلية، والخدمات المصرفية الأخلاقية.

تنويع مصادر التمويل

ستعمل الإدارة على استكشاف مجموعة من قنوات التمويل - بما في ذلك التمويلات الثنائية، وتسهيلات الائتمان الاحتياطي والمتجدد، وعمليات إعادة الشراء، والإصدارات العامة، والاكتتابات الخاصة - لإنشاء محفظة متوازنة من الأدوات المالية طويلة وقصيرة الأجل، وضمان قاعدة تمويل مستدامة وفعّالة، مع تحقيق توافق قوي بين الأصول والخصوم.

وعقب تقييم إقبال السوق على هذه الأصول، وفي إطار سعيها المستمر لتحسين الاستثمارات حصلت إدارة الخزينة والاستثمارات على الموافقة للتخارج الجزئي من بعض الاستثمارات المختارة في الأسهم الخاصة، حيث من المقرر أن يتم تقديم استراتيجية محدثة، تتضمن طلب تفويض ببيع الأسهم، إلى مجلس الإدارة بحلول يونيو من العام 2025.

كما تدرس الإدارة في الوقت ذاته فرص تسييل أرباح من محفظة أسهم المصرف المدرجة من خلال عمليات بيع جزئية، وإعادة استثمار العائدات في فرص أكثر ربحية تتماشى مع أهداف المصرف من حيث العائدات والمخاطر.

وحصل المصرف موافقة مجلس الإدارة من أجل استثمار 1.25 مليار درهم في محفظة قصيرة الأجل (حوالي 1.4 سنة)، وقد بدأ تنفيذ هذا الاستثمار بالفعل ومن المتوقع اكتماله بحلول الربع الأول من عام 2025.

وستواصل الإدارة تركيزها على تمديد آجال استحقاق التمويل قصير الأجل خلال العام 2025 حيثما أمكن، وتحسين حدود المعاملات المصرفية، والاستفادة من الأذونات النقدية ذات العائد الأعلى، بما يعزز موقف السيولة لدى المصرف ويُهيئه للنمو المستقبلي.

تعزيز المطلوبات

يركز مصرف الإمارات للتنمية على تعزيز جانب المطلوبات في الميزانية العمومية باعتباره من أهم أولوياته الاستراتيجية لعام 2025, وذلك لضمان النمو المستمر في محفظة تمويل القطاع الصناعي.

وتهدف هذه الاستراتيجية أيضاً إلى إيجاد مصادر جديدة للمطلوبات من خلال منصة المصرف المتنامية لدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, ما يشكل حلقة وصل طبيعية بين المعاملات المصرفية والتمويل طويل الأجل.

يركز مصرف الإمارات للتنمية على تعزيز جانب المطلوبات في الميزانية العمومية باعتباره من أهم أولوياته الاستراتيجية.

وسيركز نهج المصرف على تأمين الودائع الآجلة للمتعاملين الحاليين والجدد من الشركات, إلى جانب توسيع العلاقات مع المؤسسات المالية غير المصرفية والجهات المرتبطة بالحكومة.

كما سيستفيد المصرف من حلول إدارة النقد التي أطلقها مؤخراً لتنمية أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب الخاصة بالمؤسسات, ما يوفر للمتعاملين حلولاً مصرفية أكثر تكاملاً, ويسهم في الوقت ذاته في تحسين هيكل التمويل لدى المصرف.

كما يعمل مصرف الإمارات للتنمية على توسيع نطاق خدماته من خلال تطوير إطار عمل للخدمات المصرفية الإسلامية, ووضع خطط لإطلاق ودائع الوكالة ومنتجات الحسابات الجارية وحسابات التوفير الإسلامية. وسيتيح ذلك تقديم حلول مالية للمستثمرين الباحثين عن بدائل مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية, ما يعزز قدرة المصرف على خدمة هذه الشريحة المتنامية والمهمة ضمن المنظومة المالية في دولة الإمارات.

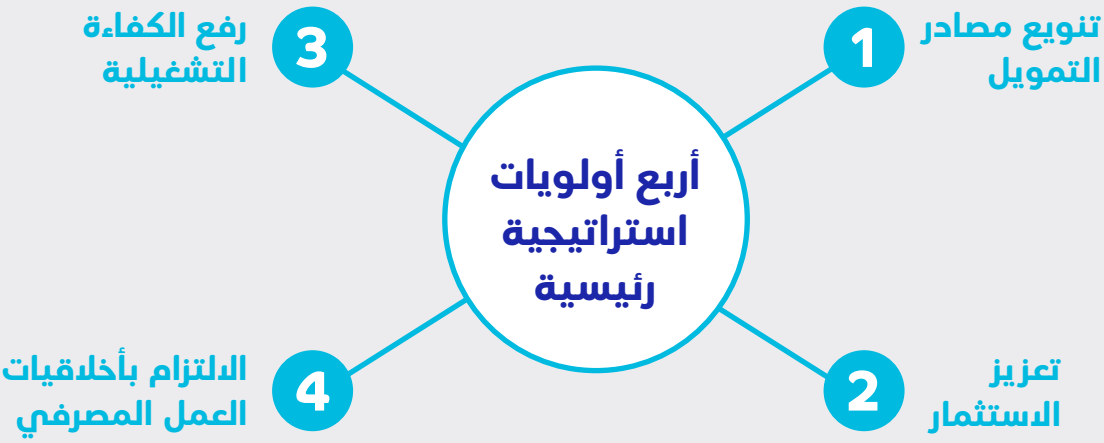

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

نظرة مستقبلية يتبع
تحسين الاستثمارات

يواصل مصرف الإمارات للتنمية خلال العام 2025 التركيز على زيادة قيمة موارده من السيولة لدعم النمو المستدام وضمان استقرار التمويل. وستكون إحدى أولوياته الرئيسية هي الحفاظ على خطوط سوق النقد قصيرة الأجل, التي وفّرتها المؤسسات المالية في مطلع عام 2024, والاستفادة منها بفعالية.

وتُعد هذه الخطوط — التي تتجاوز قيمتها الإجمالية 1 مليار درهم — مصدراً حيوياً ومرناً للسيولة, ما يمكّن المصرف من تحسين استراتيجيته التمويلية مع الحفاظ على المرونة اللازمة للتكيف مع تطورات السوق.

وستكون إحدى أولوياته الرئيسية هي الحفاظ على خطوط سوق النقد قصيرة الأجل, التي وفّرتها المؤسسات المالية في مطلع عام 2024, والاستفادة منها بفعالية.

إطار عمل اتفاقيات إعادة الشراء

يعمل مصرف الإمارات للتنمية على تطوير إطار عمل متكامل لاتفاقيات إعادة الشراء (الريبو), وذلك في إطار استراتيجيته الشاملة لتعزيز إدارة السيولة ورفع كفاءة ومرونة العمليات.

وبدأ المصرف بالتفاوض مع الأطراف المقابلة بشأن اتفاقيات إعادة الشراء الرئيسية العالمية (GMRAs) في العام 2024, ممهداً الطريق بذلك لتوفير حلول تمويلية أكثر تطوراً وقائمة على الضمانات.

ويعمل المصرف أيضاً على إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الضمانات ضمن فريق العمليات, وذلك بهدف ضمان كفاءة إجراءات تخصيص وتتبع الأصول المرهونة بموجب ملاحق دعم الائتمان (CSAs), واتفاقيات إعادة الشراء الرئيسية العالمية (GMRAs).

ويسعى مصرف الإمارات للتنمية لدعم هذه القدرات, عبر التوجه لدمج وحدة إدارة الضمانات [MARS] من بلومبيرغ ضمن نظامه T24 المصرفي الأساسي, بما يسهم في إنشاء بيئة منظمة قائمة على التكنولوجيا لإدارة الضمانات وعمليات التمويل المضمونة.

الإصدارات العامة أو الخاصة

يدرس مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2025 فرص تنويع مصادر تمويله من خلال إصدار عام أو خاص محتمل - إما بالدرهم الإماراتي (AED) أو بالدولار الأمريكي (USD).

مصرف الإمارات للتنمية بدأ التواصل مع المؤسسات المالية لرسم المسار الاستراتيجي الأمثل لهذه الخطوة, وتقييم مجموعة من هياكل وخيارات الإصدار التي تتوافق مع احتياجاته التمويلية طويلة الأجل واستراتيجيته لإدارة السيولة.

ورغم أنّ المصرف يحافظ على ملاءة مالية ولا يواجه أي ضغوط إعادة تمويل فورية — حيث يحل موعد استحقاق السندات المقبلة في يونيو 2026 — إلا أنه يواصل متابعة أوضاع السوق عن كثب.

وفي حال توفرت الفرص المناسبة, قد يختار المصرف المضي قدماً في الإصدار في وقت مبكر, للاستفادة من حالة تضييق هوامش الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً, بما يسهم في تحسين تكاليف التمويل وتعزيز ميزانيته العمومية استعداداً للنمو المستقبلي.

العقارات

ستعمل إدارة الخزينة والاستثمارات على تطوير استراتيجية عقارية منظمة تهدف إلى تعظيم القيمة وتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وتعتزم الإدارة طرح عملية بيع لعدد من قطع الأراضي المختارة, بهدف تسييل الأرباح, والتخلص من التكاليف المتكررة للاحتفاظ بهذه الأصول, وتخفيف العبء المالي الناتج عن الأصول غير المُستغلة بكفاءة.

وسيتم إعادة استثمار عائدات هذه المبيعات الاستراتيجية في أصول مولّدة للدخل الدوري, بما يضمن استمرار مساهمة المحفظة في تحقيق دخل ثابت ومتكرر, مع دعم الهدف الأوسع للمصرف والمتمثل في بناء ميزانية عمومية مرنة وجاهزة لمتطلبات المستقبل.

الكفاءة التشغيلية

اتخذ مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 خطوات مهمة لتعزيز بنيته التحتية التشغيلية مع التركيز على كفاءة التكاليف وجودة التنفيذ.

وقد استعان المصرف في البداية بمزود خدمات خارجي لقيادة عملية دمج نظام إدارة أوامر التداول (TOMS) ووحدات إدارة المخاطر والمشتقات المالية (من MARS) التابعين لبلومبيرغ في منصتيه الاساسيتين — T24 و "أوراكل".

وبعد إنجاز المتطلبات الأولية, تبيّن أن نطاق المشروع وتعقيداته وتكاليفه المرتبطة به يمكن إدارتها بشكل أكثر كفاءة داخلياً. وعليه, نقل مصرف الإمارات للتنمية عملية التكامل إلى موارده الداخلية, بما يضمن تحكماً أكبر, وكفاءة أعلى, وتوافقاً أفضل مع أهداف المصرف التقنية على المدى الطويل.

ويهدف الجدول الزمني المُعدّل إلى استكمال المشروع بحلول الربع الثاني من عام 2026, وسيمنح المصرف عند تنفيذه بالكامل مرونة تشغيلية أكبر وقدرات أوسع وأكثر كفاءة في مجالي الخزينة والتداول.

توسيع مبادرات الخدمات المصرفية

يعتزم مصرف الإمارات للتنمية خلال العام 2025 اتخاذ خطوات حاسمة لتوسيع مبادراته في مجال الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمستدامة.

ويعمل المصرف حالياً على وضع إطار عمل للتمويل الأخضر, والحصول على الاعتماد اللازم لدعم أنشطة التمويل المستدام — سواء للعام المقبل أو كجزء من استراتيجيته التمويلية طويلة الأجل.

وسيمكن هذا الإطار المصرف من مواءمة أنشطته التمويلية بشكل أفضل مع المعايير البيئية العالمية, مع فتح آفاق جديدة لتمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق طموحات دولة الإمارات المتمثلة بالوصول إلى الحياد المناخي.

وستعمل إدارة الخزينة والاستثمارات على توسيع محفظة منتجات المصرف من خلال تطوير حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية, وفتح آفاق جديدة لتمويل التجارة وإدارة النقد وأدوات إدارة المخاطر المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المستثمرين والشركات, ممن يبحثون عن عروض تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الوحدات المساندة

العمليات وتكنولوجيا المعلومات

التميز التشغيلي والابتكار التقني هما الركيزتان الأساسيتان لمصرف الإمارات للتنمية لمواصلة تحقيق دوره الريادي في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤيته الاستراتيجية، وحفل العام 2024 بتوظيف فرق العمليات وتكنولوجيا المعلومات جميع الأدوات وبذل الجهود المضاعفة للارتقاء بأداء الأنظمة التقنية، وإطلاق منصات جديدة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالأمن السيبراني مع الحرص على التطوير المستمر للبنية التحتية، التي ساهمت بمجملها في تمكين المصرف من تقديم نموذج ملهم في الاعتماد على الابتكار لتوفير خدمات استباقية تلبي جميع الاحتياجات المصرفية في دولة الإمارات.

منصة الخدمات المصرفية

إطلاق بوابة حلول إدارة النقد "EDB Smart Connect" خلال الربع الأول من العام 2024، كانت في مقدمة الإنجازات المتميزة للمصرف ضمن رحلته لترسيخ رحلته للتحول الرقمي، والتي شكلت محطة مهمة في مسيرته للارتقاء بمنظومة الحلول الرقمية التي يوفرها لمتعامليه من الأفراد والشركات.

ومع الإنجازات التي حققتها بوابة "EDB Smart Connect" ، تعززت مكانتها منصة توفر أفضل الحلول لتسهيل وتبسيط إدارة التدفقات النقدية، ومنح الشركات أداةً رقمية وآمنة لإدارة معاملاتها وسيولتها النقدية ومدفوعاتها في الوقت الفعلي.

المرحلة الأولى للمنصة شملت إطلاق 7 منتجات جديدة لإدارة النقد، وهي: دفع الفواتير، وخدمات نظام حماية الأجور، والتحصيلات النقدية، وتكامل بوابة الدفع، وبطاقات الشركات، ورواتب عمال الياقات الزرقاء، في حين تضمنت المرحلة اللاحقة للمبادرة إضافة 10 مزايا جديدة مكنت المصرف من تلبية احتياجات المتعاملين بأساليب أكثر مرونة وسهولة ودقة.

وواصلت منصة "EDB SmartConnect" نجاحاتها حتى نهاية عام 2024، فضمت 50 متعاملاً، ونفذت نحو 30 معاملة شهرياً بمعدل إنتاج إلكتروني يصل إلى 8-7 ملايين درهم شهرياً، ما أرسى نهجاً رائداً لمواصلة توفير خدمات رقمية مبتكرة خلال العام 2025 والأعوام التي تليه.

إطلاق البوابة الإلكترونية لإدارة النقد EDB SmartConnect
كواحد من أبرز إنجازات التحول الرقمي.

50 عميلاً جديداً
انضمام

30 حوالي
معاملة شهرياً

7-8 ملايين درهم شهرياً
بلغ حجم المعاملات الإلكترونية

التمويل التجاري

عزز مصرف الإمارات للتنمية قدراته في مجال التمويل التجاري عبر اعتماده لإجراءات مهمة ساهمت في توفير خدمات أكثر شمولية وعمقاً للمتعاملين من الصناعيين والمؤسسات, حيث تمكن في العام 2024 من تشغيل منصة التمويل التجارية بنجاح.

وتم طرح 10 منتجات جديدة في مجالي التجارة ورأس المال العامل لتلبية احتياجات المتعاملين بشكل أفضل, بدءاً من تمويل سلاسل التوريد, ووصولاً إلى حلول إدارة السيولة, ولتتمكن معها وحدة التمويل الصناعي من تعزيز فرص البيع المتبادل, وتوطيد العلاقات مع المتعاملين, وتنويع مصادر الدخل عبر القطاعات الرئيسية.

كما واصل المصرف ترسيخ مكانة المنصة من خلال إضافة مجموعة جديدة من تطبيقات التمويل التجاري, وتحديث إطاره التشغيلي عبر تحديث الشروط والأحكام, والتعريفات, والإجراءات التشغيلية القياسية لضمان الاتساق والامتثال والسهولة في استخدام المنصة للمتعاملين وفرق العمل على حدٍ سواء.

الوحدات المساندة يتبع

العمليات وتكنولوجيا المعلومات يتبع

مركز التميز ومكتب إدارة المشاريع المؤسسية

التميز التشغيلي كان من أولويات المصرف في العام 2024 الذي شهد جهوداً مضاعفة من فرق دعم مركز التميز ومكتب إدارة المشاريع المؤسسية, والتي كانت حصيلتها التطبيق الأمثل لأفضل الممارسات في جميع أقسام وإدارات المصرف.

وتمحورت جهود مركز التميز في هذا الإطار حول ثلاثة ركائز أساسية, هي: تقديم الخدمات, وتجربة المتعاملين, والتميز التشغيلي, حيث تم تصميم كل منها لرفع مستوى الكفاءة داخل المصرف, وتحسين النتائج للمتعاملين, وترسيخ ثقافة التحسين المستمر.

تقديم الخدمات: عمل مركز التميز على مراجعة وتبسيط سير العمليات, ما ساهم في تقليل أوقات الاستجابة وتسريع تقديم الخدمات.

تجربة المتعاملين: أرسى مركز التميز نهجاً تفاعلياً واستباقياً في التعامل مع طلبات واحتياجات المتعاملين, سواء كان ذلك على صعيد إدارة الشكاوى, أو استطلاع الآراء, أو تطبيق أفضل المبادرات. وتمكن المركز من تأسيس نظام فعال لقياس مستوى رضا المتعاملين والتحسين المستمر له, وذلك من خلال تبني إجراءات تقوم على تطوير الأداء بالاستناد إلى استبيانات مؤشر صافي نقاط الترويج, وبرامج المتسوق السري, ومنهجيات الاستبيانات المشتركة بين الإدارات.

التميز التشغيلي: أجرى مركز التميز تدقيقاً للحد من تكرار الإجراءات, وخفض معوقات سير العمل, وتحسين إدارة الوثائق سواء في عمليات المكاتب الخلفية أو في التعامل المباشر مع المتعاملين.

وأسس المركز خلال العام 2024, ودعماً لهذه الجهود, قاعدة معرفية مركزية, لتكون بمثابة منصة منظمة تضم العمليات والسياسات والوثائق التشغيلية الرئيسية الخاصة بالمصرف.

ولترسيخ قيم الأداء والجودة والتميز, تم صياغة آليات جديدة تقوم على إرفاق كل منتج أو مبادرة جديدة يتم إطلاقها بإجراءات تشغيل قياسية, واتفاقيات مستوى الخدمة, ووثائق متطلبات العمل, وطلبات التغيير المرتبطة بها, مع تتبع للمشكلات التي تطرأ في هذه المنتجات وحلّها بشكل منهجي.

وضمن مسيرة التطور التي ينتهجها المصرف, واصل مكتب إدارة المشاريع المؤسسية الإشراف على جميع المشاريع الرئيسية, كما طبّق منهجيات متقدمة لإدارة المشاريع, مع تقديم تقارير أداء أسبوعية إلى اللجنة التنفيذية لضمان إطلاع القيادة ومواءمة جهودها مع الأهداف الاستراتيجية وترسيخ قيم الشفافية في المصرف.

لعب مركز التميز أيضاً دوراً محورياً في تعزيز التعاون بين مختلف أقسام المصرف من خلال توقيع اتفاقيات مستوى الخدمة بين فرق المكاتب الخلفية والأقسام الرئيسية التي تتعامل بشكل مباشر مع المتعاملين, بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات, والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الأداء والأمان

أولويات مصرف الإمارات للتنمية في رفع المرونة التشغيلية وتحسين مستوى الأمان دون التأثير على مسار المصرف وتطوره حوالي الركائز الرئيسة التي عمل على تحقيقها قسم العمليات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام 2024.

واعتمد المصرف إجراءات عدة ساهمت في تعزيز الأداء حيث تم التركيز على تعزيز قدرات الأمن السيبراني، وتوسيع كادر فريقه، وإطلاق حملة توعية ضد التصيد الاحتيالي شملت جميع أقسام المؤسسة، بالإضافة إلى تنظيم جلسات متابعة واستطلاع لآراء الموظفين حول الدروس التي تعلموها من الحملة، ما ساهم في زيادة وعي وجاهزية جميع الكوادر لمواجهة أي حالة احتيال.

كما أكد المصرف التزامه الراسخ بالامتثال للوائح التنظيمية والحد من المخاطر السيبرانية وضمان أمن العمليات المالية، لتتكلل هذه الجهود بحصوله في شهر أكتوبر على شهادة التيزو ISO/IEC 27001:2022 لنظام إدارة أمن المعلومات الخاص به، محققاً إنجازاً جديداً يضاف إلى سلسلة إنجازاته في العام 2024.

وتمكن المصرف كذلك من تحسين الأداء وضمان قوة منصاته الرئيسية ومواكبتها لمتطلبات المستقبل، عبر الفحص السنوي الذي أجراه فريق تكنولوجيا المعلومات في ديسمبر 2024 لسلامة أنظمة الخدمات المصرفية الأساسية، وليستكمل إجراءاته في هذا المجال عبر سلسلة من عمليات محاكاة التعافي من الكوارث، حيث تم إيقاف تشغيل واستعادة الأنظمة الرئيسية عمداً للتحقق من قدرة مصرف الإمارات للتنمية على الاستجابة للانقطاعات التشغيلية بسرعة وكفاءة.

كما حفل العام 2024 بالتحولات التكنولوجية، وذلك من خلال تسريع مسار دمج أتمتة العمليات الروبوتية في عمليات المصرف، ليتم تحويل 10 من العمليات الرئيسية في أقسام مختلفة إلى عمليات مؤتمتة بالكامل.

شهادة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO/IEC 27001:2022)

وتجلى تأثير ذلك في جوانب عدة، هي:

100% **الدقة** في معالجة المعاملات

30% **تقليل** أوقات المعالجة بنسبة

+1 مليون **وفورات في التكاليف** تزيد على مليون درهم سنوياً

+690 دقيقة تحويل ما يزيد على يومياً إلى أنشطة استراتيجية تركز على المتعاملين **بعد أن كانت تضيع في أداء مهام يدوية**

تعكس هذه النتائج فعالية أتمتة العمليات الروبوتية أداة قوية لتمكين الأداء وتحسينه، ما يتيح للمصرف العمل بدقة وسرعة أكبر، ويعزز قدرته على التوسع والنمو بما ينسجم مع رؤية المصرف الاستراتيجية في تعزيز عمليات التحول الرقمي.

الوحدات المساندة يتبع

العمليات وتكنولوجيا المعلومات يتبع

تحسين عمليات المطابقة من خلال الأتمتة

استبدال الإجراءات اليدوية بأتمتة العمليات الروبوتية واحدة من أبرز المهام التي عملت عليها وحدة الخدمات المصرفية، وتمكنت عبرها من إحداث نقلة نوعية في عمليات المطابقة المصرفية، ولتقلل معها نسبة الأخطاء والوقت المخصص لإنجاز المهام.

وتتركز الحلول الروبوتية المعتمدة في المصرف على استخراج البيانات من أنظمة وجداول متعددة، بما في ذلك منصة الخدمات المصرفية الأساسية لمصرف الإمارات للتنمية "Transact T24"، وليتم بعدها مقارنة المعاملات وتحديد أوجه التطابق وإصدار تقارير مطابقة دقيقة.

هذا التحول في الارتقاء بالأداء أسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز مستويات الدقة والموثوقية وقابلية التوسع بشكل كبير عبر جميع عمليات المطابقة في المصرف، مع تقليل وقت الاستجابة إلى أقل من 15 دقيقة بعد أن كان 4 ساعات يومياً.

قياس الأداء

عززت وحدة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات أجندتها الخاصة بجودة الخدمة من خلال ثلاث مبادرات أساسية، وهي:

1. **مؤشر صافي نقاط الترويج:** لاستطلاع ملاحظات المتعاملين والاستجابة لها بشكل فوري.
2. **الاستبيانات المشتركة بين الإدارات:** لتعزيز التعاون بين الفرق، وتحديد الثغرات في الخدمة، وتحسين التواصل بين أقسام المصرف.
3. **برنامج المتسوق السري:** لتوفير تدقيق مستقل للخدمات المقدمة، وضمان الاتساق، وتحديد مجالات التدريب اللازمة.

تضمن هذه الأدوات أن يكون التميز في الخدمة نظامياً وقابلاً للقياس وشفافاً، بالإضافة إلى التتبع المُنتظم من خلال لوحة معلومات الشبكة الداخلية والتقارير ربع السنوية.

وفي مجال المرونة التشغيلية واصل مصرف الإمارات للتنمية في العام 2024 إنجازاته بحصوله على شهادة الآيزو ISO 27031 للعام الخامس على التوالي، والتي تشكل اعترافاً مهماً بالتزام المصرف بجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استمرارية الأعمال، كما يؤكد قدرته على حماية عملياته الرئيسية من مخاطر الانقطاع.

كما أجرى قسم تكنولوجيا المعلومات، بهدف ضمان قدرة المصرف على مواكبة التحديات والتطورات وبما يتماشى مع ما يحققه من نمو وتطور مستمرين، تقييماً أمنياً شاملاً للبنية التحتية للمصرف، وحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم وتعزيز دفاعات الأمن السيبراني متعددة الطبقات.

التوسع في المكاتب

ضاعف قسم العمليات وتكنولوجيا المعلومات في الربع الأول من العام مساحة مكاتبه في مقر مصرف الإمارات للتنمية بدبي، بما يوسع مكان العمل ليضم كوادر القسم في مكان عمل واحد ومتكامل، ويعزز كفاءة التعاون بين أعضاء القسم ويرفع كفاءته التشغيلية وأدائه مسؤولياته المتزايدة في مجالات البنية التحتية والمنصات الرقمية وتقديم الخدمات.

استشراف المستقبل

العمليات التشغيلية

مع دخول مصرف الإمارات للتنمية العام 2025, يواصل فريق العمليات التركيز على بناء أسس أقوى وأكثر مرونة لتمكين المصرف من تحقيق طموحاته ورؤيته الاستراتيجية بعيدة المدى ومواصلة تحقيق الإنجازات التي تتعزز معها مكانته الريادية.

وانسجاماً مع الأولويات الاستراتيجية الأربع التي حددها مصرف الإمارات للتنمية للعام 2024, يعمل مركز التميز على تأسيس أربع مجموعات عمل متخصصة, بقيادة كبار المديرين من مختلف الأقسام.

وسيتم تكليف هذه المجموعات بتحديد وتوثيق السياسات التشغيلية والإجراءات وسير العمليات, من أجل تطوير إطار عمل مُنظّم يعزز مستويات الكفاءة والاتساق ويدعم توسع المبادرات الحالية والنمو المستقبلي.

تهدف هذه الخطوات إلى تبسيط وتسهيل تجارب متعاملي المصرف, عبر تزويدهم بمجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية

كما سيواصل قسم العمليات أعمال صيانة وتوسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المكاتب الخلفية التي تدعم جميع منصات مصرف الإمارات للتنمية.

تهدف هذه الخطوات إلى تبسيط وتسهيل تجارب متعاملي المصرف, عبر تزويدهم بمجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية, بما في ذلك عروض ذات قيمة مضافة في المستقبل, مثل إدارة الضرائب وإدارة الموارد البشرية وخدمات إدارة علاقات المتعاملين.

تكنولوجيا المعلومات

بناء أسس رقمية تدعم التوجهات الاستراتيجية للمصرف في النمو والابتكار والمرونة التشغيلية, تقع ضمن الأولويات التي يعمل عليها قسم تكنولوجيا المعلومات في العام 2025.

وضمن جهوده المتواصلة للارتقاء بالأداء, سيطلق المصرف المرحلة الثانية من منصة SmartConnect في النصف الأول من العام 2025, وهو إنجاز بارز سيُعزز قدرات المنصة لتقديم مزايا أفضل للمتعاملين ومنحهم تجربة مصرفية أكثر سلاسة وقدرة على التحكم في القرارات.

وسيعمل قسم تكنولوجيا المعلومات على ترسيخ الأسس اللازمة لتبنّي تقنية الذكاء الاصطناعي والتطبيقات التحليلية على نطاق أوسع في المصرف, وبما يضمن تعزيز اعتماد المصرف على الأتمتة الذكية من خلال توسيع نطاق استخدام الروبوتات في العمليات التشغيلية لتحسين كفاءتها.

وسيركز القسم خلال العام 2025 على جانبين رئيسيين في استخدام الذكاء الاصطناعي, هما:

1. **اتخاذ القرارات الائتمانية:** لتقليل أوقات معالجة الموافقات الائتمانية وتحسين الاستجابة للمتعاملين.
2. **مراجعة عملية التوظيف واختيار الكفاءات:** لتعزيز سرعة ودقة وموضوعية عمليات اختبار المرشحين وتوظيفهم.

كما سيتم التركيز بشكل أساسي على تطوير استراتيجية سحابية شاملة, إضافة إلى تقييم المصرف لخيارات نقل استضافة مركز بياناته من بيئته الحالية ضمن مكاتبه إلى حلول سحابية عامة أو خاصة أو هجينة, مع تقييم تأثير كل نموذج منها على تجربة المتعاملين, وانعكاساته على الكفاءة التشغيلية, وإدارة التكاليف, ومستويات الأمان والمرونة.

الوحدات المساندة

يتبع

إدارة الموارد البشرية

دور الوحدات المساندة بقيادة إدارة الموارد البشرية تعزّز بشكل كبير في العام 2024، مع سعي المصرف لزيادة عدد موظفيه وترسيخ ثقافته المؤسسية التي تقوم على تحفيز الإنتاجية وتمكين الابتكار لبناء فرق عمل تتمتع بأعلى معايير الكفاءة والخبرة لتكون القوة التي تمكن المصرف من تحقيق الإنجازات التمويلية والقطاعية، وبناء منظومة شراكات استراتيجية تمكنه من مواصلة تحقيق رؤيته الاستراتيجية.

الوحدات المساندة مع ما تحققه من أداء متميز وإطلاق برامج تعكس توجهات المصرف والقيم التي يمثلها، يترسخ دورها في بناء واستدامة القوة المؤسسية التي تشكل أحد الركائز الرئيسة لتنفيذ مهامه، وليصبح عام 2024 عام النمو والمشاركة والاستثمار في المواهب المستقبلية.

فريق متنامٍ لمواكبة حجم المسؤوليات

مواكبة العمليات التشغيلية المتزايدة لمصرف الإمارات للتنمية تتطلب زيادة في عدد الكوادر الكفؤ, وهذا ما حرصت عليه إدارة الموارد البشرية حيث زادت عدد موظفي المصرف من 248 إلى 345 موظفاً بنسبة نمو 39.11%, مما يعكس دور المصرف المتنامي في القطاعات ذات الأولوية وحاجته إلى خبرات متخصصة في جميع الإدارات.

هذا التوجه للاهتمام بفرق العمل, شكل ميزة تنافسية للمصرف ومكنه من الحصول على التقدير الكبير من مؤسسات عالمية, ليحصل وبجدارة على شهادة "أفضل مكان للعمل"® من مؤسسة "Great Place to Work" بمعدل نقاط 80%, وليكون بذلك أول مصرف محلي في دولة الإمارات يحصل على هذه الشهادة, التي تشكل اعترافاً عالمياً بالثقافة المؤسسية الرائدة التي يرسخها المصرف والقائمة على التركيز على الابتكار والعمل بروح الفريق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي يسعى جميع الموظفين الذين يضعهم المصرف في صدارة اهتمامه لتحقيقها.

الوحدات المساندة يتبع

إدارة الموارد البشرية يتبع

استقطاب المواهب

التزام مصرف الإمارات للتنمية باستقطاب الكفاءات ودعم وتمكين المواهب الوطنية في جميع التخصصات هدف استراتيجي ويعمل على توظيف جميع الأدوات لتحقيقه، فنظم أنشطة تعريفية وتوعوية تفتح آفاقاً ملهمة للتفاعل مع الشباب الإماراتي الطموح، وذلك من خلال مشاركته في معارض الوظائف التي نظمتها كليات التقنية العليا بدبي، وجامعتي العين وأبوظبي، بالإضافة إلى مشاركته في معرض "رؤية الإمارات للوظائف".

20 فعاليات المشاركة الداخلية

%39 زيادة عدد الموظفين

%94 شعور الموظفين بأهمية أصواتهم

+135 تعيينات جديدة

دمج ومشاركة الموظفين

الفعاليات التي نظمها المصرف، والتي وصل عددها إلى 20 فعالية ومبادرة وفي مقدمتها: خلوة نسائية في الهواء الطلق، وفعالية السحور الجماعي، وأكتوبر الوردي، ويوم المرأة الإماراتية، واحتفالات اليوم الوطني، ساهمت في توفير بيئة عمل إيجابية تحفز على الإنتاجية، ووفرت رؤية جديدة للتفاعل والتواصل بين الموظفين الذين يشكلون الثروة الأهم في استراتيجية الموارد البشرية.

هذا بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة لبرنامج "رواد المشاركة" - الذي يضم حالياً 21 ممثلًا من جميع أقسام المصرف – في تعزيز التواصل الداخلي بين الموظفين من خلال سرد القصص الشخصية، ومنصات التواصل الاجتماعي، وأنشطة تحفيز فرق العمل للتواصل فيما بينهم، بما يعزز الثقافة المؤسسية المميزة للمصرف.

وساهمت منصتان رئيسيتان في تعزيز الشعور بالشفافية وروح الفريق، وهما:

1. اجتماعات كوادر مصرف الإمارات للتنمية، والتي منحت الموظفين مساحة مهمة لمشاركة ملاحظاتهم وطرح الأسئلة.
2. مبادرة لقاء الرئيس التنفيذي مع الموظفين الجدد، والتي ساهمت بشكل كبير بتفعيل الحوار بين المواهب الجديدة وقيادة المصرف منذ انطلاقتها وإلى الآن.

وتستمر منصة المصرف الداخلية عبر الإنترنت Viva Engagement كقناة رقمية مخصصة لسرد القصص الداخلية، والاحتفاء بالإنجازات، والترحيب بالموظفين الجدد، واستعراض النجاحات عبر مختلف الإدارات والأقسام.

وساهمت هذه الجهود المشتركة، بدءاً من الاستطلاعات والفعاليات وصولاً إلى المنصات ورواد المشاركة، في بناء بيئة عمل ديناميكية وإنسانية مترابطة.

والذي تجسد من خلال استطلاع استقطاب المواهب لعام 2024، حيث عبر 94% من موظفي المصرف أن آراءهم وملاحظاتهم تحظى بالاهتمام والتقدير والمتابعة، ما يرسخ نهج مصرف الإمارات للتنمية الذي يضع الموظفين وتوفير بيئة عمل تفاعلية وإيجابية في مقدمة أولوياته.

التوطين

التوطين كان وسيبقى الاستثمار الرئيس وبعيد المدى لمصرف الإمارات للتنمية ضمن رؤيته الاستراتيجية في تطوير القيادات والقدرات والكوادر الوطنية, وهذا ما تجسد بشكل واضح في الوصول إلى نسبة توطين 37%, والتي تلبي المعايير الداخلية والتوقعات الوطنية لاستقطاب وتطوير وتمكين المواطنين الإماراتيين على جميع المستويات.

فخلال العام 2024, انضم إلى مصرف الإمارات للتنمية 135+ موظفاً جديداً, 41 منهم من مواطني دولة الإمارات, وتولى ثلاثة منهم مناصب قيادية عليا. وبحلول نهاية العام, وصل عدد موظفي المصرف الإماراتيين إلى 105 موظفاً, وهو ما يمثل 36% من إجمالي عدد الموظفين, وبذلك تترسخ الأسس القوية التي يعمل عليها المصرف وفق نهج استراتيجي واضح لبناء قيادة وطنية مستقبلية للمصرف.

فقد أكمل كل خريج 168 ساعة تدريب على مهارات الأعمال الأساسية, ما يوفر لهم مساراً سريعاً نحو التخصص خلال فترة زمنية تصل إلى 18 شهراً.

يضاف إلى ذلك برنامج توظيف الخريجين الإماراتيين الذي يساعدهم على بناء الثقة وتعزيز حضورهم منذ اليوم الأول, لما يوفره من دعم مستمر لهم عبر جلسات تواصل مع فريق التعلم والتطوير, إضافة لما يشكله من مسار رئيسي للتطوير الوظيفي وإتاحته الفرصة لهم للالتقاء بالإدارة العليا متمثلة بالرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الموارد البشرية ومدير التعليم والتطوير وغيرهم من قيادات المصرف, الذين يوفرون لهم رؤية واضحة لتمكينهم من بناء مستقبلهم الوظيفي.

41 مواطناً إماراتياً توظيف

من بينهم 3 في مناصب تنفيذية عليا

%36

نسبة التوطين

فقد أكمل كل خريج 168 ساعة تدريب على مهارات الأعمال الأساسية, ما يوفر لهم مساراً سريعاً نحو التخصص خلال فترة زمنية تصل إلى 18 شهراً. وتمكن كل متدرب من استكمال تدريبات مخصصة عبر منصة "كورسيرا" وبرنامج الإشراف الإداري من هارفارد (Harvard ManageMentor) وADGM وEIFS, ما سمح للخريجين باستكشاف موضوعات تبدأ من الأعمال الأساسية وصولًا إلى الاستراتيجية الخاصة بكل قطاع.

ويواصل مصرف الإمارات للتنمية التزامه بدعم قيم الاستقرار والاستمرارية والتقدم الوظيفي في بيئة العمل, وقد حفل العام 2024 بتخريج الدفعة الأولى من برنامج توظيف الخريجين, وتم تعيينهم في وظائف بدوام كامل, كما تم تخريج 10 إماراتيين كدفعة جديدة, اثنان منهم تلقوا تدريباً مسبقاً في مصرف الإمارات للتنمية.

كما واصل برنامج "أصحاب الكفاءات العالية" تحديد ودعم المواطنين الإماراتيين من أصحاب الكفاءات العالية في المصرف, حيث شارك 19 إماراتياً في البرنامج خلال العام 2024, وأتمت الدفعة الأولى عملية تقييم صارمة, وشكلت رحلتهم بدايةً لسلسلة من الجهود المتواصلة لاختيار مجموعات جديدة وتنفيذ دورات تدريبية.

الوحدات المساندة يتبع

إدارة الموارد البشرية يتبع

التنوع والشمول

واصل مصرف الإمارات للتنمية التزامه بتوفير بيئة عمل واعدة ومتنوعة من خبرات وكفاءات ووجهات نظر مختلفة.

وضمن هذه الرؤية و إيمانه بأهمية تكافؤ الفرص، استقطب المصرف مواهب من 22 جنسية مختلفة، وكان للمرأة دور مهم وبارز في مسيرة النجاحات التي يحققها، فقد شكلت ما يزيد على 40% من إجمالي عدد الموظفين مع تمكينها من ترك بصمتها والوصول إلى المناصب القيادية واللجان الاستراتيجية.

الاحتفاء بالنجاح

تعزيز قيم المصرف والروح الإيجابية في بيئة العمل غاية رئيسة لإدارة الموارد البشرية خلال العام 2024، والتي قدمت برامج جديدة لتشجيع التميز وتكريم المبادرات والمساهمة في ترسيخ مكانة المصرف.

وبناء على هذا التوجه الاستراتيجي تم منح 50 جائزة فردية تقديراً لمساهمات الموظفين المتميزة، بما في ذلك:

10 جوائز لتحقيق **التميز في مجال الابتكار**

7 جوائز لتفضيل **الأثر الاقتصادي** على الربح

9 جوائز **لتحفيز الإلهام الذي يطلق** الطموح لدى الآخرين

14 جائزة للتميز من خلال **الشراكات**

13 جائزة لتجسيد **ثقافة الاحترام**

العناية بالصحة والعافية

صحة وعافية الموظفين ركيزة رئيسية في ثقافة المصرف المؤسسية، لما توفره من مقومات لمواصلة المصرف تطوره ونمو موظفيه، ولهذا يحرص المصرف دائماً على تشجيع موظفيه للاهتمام بصحتهم ودعم بعضهم الآخر، سواء من خلال الأنشطة الجماعية أو التحديات الرقمية.

ومن هنا نظمت إدارة الموارد البشرية خلال العام 2024، وفي إطار إيمانها أن الموظفين الأصحاء والمتحمسين للعمل ركيزة نجاح وازدهار رئيسة للمصرف، سلسلة من مبادرات العافية الهادفة إلى بناء عادات طويلة الأمد، وتشجيع الأنشطة البدنية، ودعم الصحة العامة ضمن أماكن العمل وخارجه، والتي تركز على التوعية بالغذاء الصحي، والنشاط البدني، وتمارين اليوغا، والصحة العقلية، وصحة المرأة.

وفي إطار فعاليات تحدي اللياقة البدنية في "دبي 30×30"، شارك موظفو مصرف الإمارات للتنمية في تحدي LVL Wellbeing من خلال تطبيق مخصص يوفر لهم رحلة صحية حافلةً بالأهداف الشخصية، والأنشطة البدنية، والمنافسة الودية بين الفرق والأقسام. وساهمت هذه المبادرة في تشجيع موظفي المصرف بعضهم البعض وبناء التحفيز الإيجابي المنشود في بيئات العمل.

40% نسبة الموظفات

22 جنسية

التعلم والتطوير

يضع مصرف الإمارات للتنمية منهجية واضحة للارتقاء بمهارات الموظفين وتحفيز الابتكار وبناء القدرات اللازمة لمواكبة متطلبات المستقبل في جميع الأعمال التي يقوم بها المصرف، وهذا كان ركيزة رئيسة في عمل قسم التعلم والتطوير في العام 2025، حيث تم إطلاق مجموعة من المبادرات الرائدة مثل برنامج "آفاق الذكاء الاصطناعي"، المبادرة الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز الوعي بأهمية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف عمليات وأنشطة المصرف.

واستكشف الموظفون آليات التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي في مجال الخدمات المالية من خلال تقديم سلسلة من ورش العمل التفاعلية، وجلسات التدريب العملي، وجلسة حوارية بقيادة خبراء الذكاء الاصطناعي في "آي بي إم". ومع نهاية العام 2024، أكمل 67% من الموظفين بدوام كامل تدريباً للتوعية بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يمهد لتأسيس بيئة عمل متميزة قائمة على التوظيف الأمثل للتقنيات الرقمية.

كما واصل الموظفون المشاركة على نطاق واسع في منصة "كورسيرا"، المنصة التعليمية العالمية التي توفر مئات الدورات الافتراضية وتركز على الأعمال، إلى جانب برامج الشهادات المهنية للموظفين. وأصبحت هذه المنصة، التي تم إطلاقها في العام 2022، جزءاً أساسياً من رحلة التعلم لموظفي مصرف الإمارات للتنمية، حيث خضع كل موظف إلى نحو 43 ساعة تدريب خلال العام 2024.

يؤمن المصرف أن التعلم والتطوير سيلعبان دوراً محورياً في زيادة عدد الموظفين الأكفاء القادرين على مواكبة متطلبات التحول القطاعي والاقتصادي في المرحلة المقبلة. وضمن هذه الرؤية طوّر المصرف طريقة جديدة للتعلّم؛ حيث تبنى نموذج التدريب "70-20-10"، وهو نهج قائم على النتائج الملموسة، ويجمع بين التعلم في الفصول (70% من الوقت) والتدريب على رأس العمل (20%) وجلسات التوجيه الإرشادي (10%).

هذا النموذج اقترن بدوره بأهداف التطوير الشخصية مع تتبع مسار تقدم الموظفين بعناية، الأمر الذي يضمن تحقيق مكاسب حقيقية في الأداء والتقدم الوظيفي، والذي يعود بالنتائج الإيجابية على المصرف وعلى الأداء في القطاعات التي يقدم لها الدعم.

%67
من الموظفين أكملوا تدريب التوعية بالذكاء الاصطناعي

43 ساعة
متوسط مدة التدريب لكل موظف

الوحدات المساندة يتبع

إدارة الموارد البشرية يتبع

المكافآت الشاملة

ضمن جهوده للحفاظ على هيكل مكافآت تنافسي وعادل ومتوافق مع معايير السوق والتطلعات الداخلية, اتخذ مصرف الإمارات للتنمية في العام 2024 خطوات جادة, تمثلت في تطبيق نظام جديد للأجور يعتمد على مقارنة الرواتب بمعايير القطاع للاحتفاظ بأفضل المواهب وتقليل معدل دوران الموظفين, كما ترافق ذلك مع وضع سياسة جديدة للترقية وزيادة الرواتب ترتبط بمعايير الجدارة وأداء الموظفين.

ومن خلال إجراء مراجعات ربع سنوية للأداء, تم تقديم تعليقات بناءة مع توفير منصة لمناقشة الطموحات المهنية للموظفين ومسارات التطوير المستقبلية, ما ساهم في تحقيق تقدم ملموس في الأداء.

واستكمل المصرف دورة الترقية السنوية على أساس الجدارة مع زيادة الرواتب والترقيات بناءً على معايير أداء شفافة وتقييمات وظيفية مفصلة, وقد عززت هذه الدورة ثقافة المصرف القائمة على الأداء, وتمت مكافأة الموظفين الأكثر تأثيراً.

وأشرفت إدارة الموارد البشرية في ختام العام على توزيع مكافآت مسترشدةً بالتخطيط الاستراتيجي والالتزام الراسخ بتحقيق العدالة, وبما يضمن شعور موظفي المصرف بالتقدير لمساهمتهم في تحقيق رسالته الأوسع.

تأهيل الموظفين الجدد وإشراكهم

برنامج الزميل: يركز برنامج الزميل على تعزيز الاتصال وبناء شعور قوي بالترابط داخل المصرف, حيث يهدف البرنامج إلى دمج الموظفين الجدد مع زملائهم من ذوي الخبرة الذين سيقدمون لهم التوجيه والدعم والإرشاد بصورة غير رسمية خلال عملية التأهيل, ما يساعد الموظفين الجدد على الشعور بالترحيب والحصول على الدعم المناسب لتسريع اندماجهم مع ثقافة الشركة.

يوفر الزملاء الدعم العملي اللازم لتحقيق النجاح والرؤية الثقافية والتواصل الشخصي, ما يساعد الموظفين الجدد على اجتياز أسابيعهم الأولى والشعور بالانتماء إلى الفريق منذ البداية., وذلك بهدف تعزيز ثقافة التعاون وتبادل المعرفة والاندماج في بيئات العمل والشعور بروح الفريق بصرف النظر عن خلفيات الموظفين الجدد أو مهامهم, إلى جانب الترحيب بهم.

استشراف المستقبل

سيواصل مصرف الإمارات للتنمية خلال العام 2025 تركيزه على استقطاب الكفاءات المناسبة ممن يتمتعون بالمهارات والتفكير اللازمين لدعم تحقيق رسالته الوطنية، كما سيواصل سعيه لتعيين الكفاءات المطلوبة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، التي تُعد أولوية رئيسية لإدارة الموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، سيمضي المصرف قدمًا في تنفيذ عملية التخطيط الرسمي للتعاقب الوظيفي عبر جميع إداراته وأقسامه، ما يعزز من عمق برنامج التطوير الوظيفي الشامل في المصرف.

رواد المشاركة

سيضطلع "رواد المشاركة" بدور أكثر فاعلية في تشكيل ثقافة مصرف الإمارات للتنمية، وستعمل الإدارة بشكل مكثف مع الرواد لتعزيز تأثيرهم الإيجابي من خلال التفاعل مع زملائهم الموظفين لإنشاء مجتمعات مترابطة والتخطيط لإقامة وتنظيم فعاليات صغيرة.

نموذج التدريب "70-20-10"

يشكل نموذج التدريب "70-20-10" ركيزة رئيسية في مبادئ التعلم والتطوير الخاصة بمصرف الإمارات للتنمية. حيث يجمع بين التعلم المنظم، والخبرة العملية، والتوجيه الإرشادي الهادف لدفع عجلة التطور المهني. وسيتم تعزيز هذا النهج بخطط تطوير دقيقة تناسب الاحتياجات الفردية للموظفين وتحدد بوضوح أهداف التطوير الشخصية وتتبع تقدمهم بعناية.

الأتمتة

ستتم أتمتة الرحلة التعريفية للموظفين الجدد بشكل كامل مع وضع خطط تدريب مخصصة لتبسيط تجربة الموظفين وتسهيل وصولهم إلى أدوات التطوير الهادفة، كما سيتم استخدام التكنولوجيا أيضاً من أجل استكشاف أدوات مبتكرة لدعم الإدارة في مجالات إدارة أداء الموظفين وتكريمهم وتعزيز التواصل، وذلك عبر استفادة إدارة الموارد البشرية من البنية التحتية الرقمية المتقدمة في عموم المصرف والهادفة إلى تيسير عمليات الموارد البشرية اليومية وتسهيل وصول الموظفين إلى مزاياهم.

المكافآت الشاملة

سيواصل مصرف الإمارات للتنمية تعزيز استراتيجيته الخاصة بالمكافآت الشاملة مع التركيز على رفع رضا الموظفين، وضمان تحقيق العدالة، ومواءمة التكريم مع الأداء والأهداف، كما ستمنح إدارة الموارد البشرية الأولوية لتوزيع المكافآت في الوقت المناسب وتقديم حوافز نهاية العام مع إجراء مراجعة شاملة للرواتب والترقيات لدعم الشفافية والمساواة والتقدم المهني.

وسيتم اختتام دورة تقييم الأداء، وتجهيز ميزانية عام 2025 مع ضمان توفير الدعم الكامل من إدارة الموارد البشرية لضمان تحقيق المزيد من النجاح والتميز للمصرف.

وستستمر إدارة الموارد البشرية في تنفيذ هذه المبادرات إلى جانب برامج العافية التي تركز على الصحة النفسية والتوازن بين الحياة العملية والشخصية، والتي تلعب دوراً رئيسياً في بناء مستقبل الكوادر الموهوبة في المصرف، إضافة إلى دعم نمو المصرف، لتحقيق أهدافه لعام 2025.

الحوكمة

76 مجلس الإدارة
78 لجان المجلس
80 الإدارة التنفيذية
81 لجان الإدارة التنفيذية

مجلس الإدارة

تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، وبتوجيه من وزارة المالية، يُشرف على مصرف الإمارات للتنمية مجلس إدارة يضم نخبة من الكفاءات والخبرات البارزة في مختلف المجالات. ويُساند المجلس فريقٌ تنفيذي محترف، يتمتع بكفاءة وهمّة عالية، يتولى إدارة الأنشطة اليومية للمصرف، إلى جانب لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر
رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الوزراء، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

معالي علياء بنت عبدالله المزروعي
نائب الرئيس

وزيرة دولة لريادة الأعمال

سعادة يونس حاجي الخوري
عضو مجلس الإدارة

وكيل وزارة – وزارة المالية

سعادة عبدالواحد محمد الفهيم
عضو مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة
"بورصة ناسداك دبي"

سعادة محمد سيف السويدي
عضو مجلس الإدارة

المدير العام
"صندوق أبوظبي للتنمية"

سعادة خلفان جمعة بالهول
عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي في
"مؤسسة دبي للمستقبل"

سعادة مريم سعيد غباش
عضو مجلس الإدارة

مستقل

سعادة أحمد تميم الكتاب
عضو مجلس الإدارة

رئيس "دائرة الإسناد الحكومي"

سعادة نجلاء أحمد المدفع
عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي لـ "مركز الشارقة
لريادة الأعمال (شراع)"

سعادة علي عبدالله السعدي
عضو مجلس الإدارة

مدير التحول والأداء المؤسسي – دائرة
المالية أبوظبي

لجان المجلس

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس مصرف الإمارات للتنمية بما يتوافق مع قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2024 بشأن حوكمة مجالس الإدارة في الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف تمكين أعضاء اللجان من أداء مهامهم الإشرافية بكفاءة عالية.

لجنة التطوير والتحسين التابعة لمجلس الإدارة

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التطوير والتحسين في دعم مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالتوجيه والتطوير الاستراتيجي على المدى المتوسط والطويل لمصرف الإمارات للتنمية. وتقوم اللجنة بمراجعة الاستراتيجية وخطة العمل المعتمدة للمصرف، ومتابعة تقدم تحقيق أهدافه بشكل مستمر. كما تحدد اللجنة التحديات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجية، وتقدم التوصيات العملية لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تتولى اللجنة مسؤولية وضع استراتيجية المصرف لتخصيص الأصول، واستراتيجية الاستثمار، فضلًا عن الإشراف على شؤون الحوكمة والمتطلبات التنظيمية، وتُجري اللجنة مراجعات دورية للاستراتيجية، وتقدّم المشورة والتوجيه الاستراتيجي عند الحاجة.

أعضاء اللجنة:

- سعادة خلفان جمعة بالهول (رئيس اللجنة)
- سعادة أحمد تميم الكتاب
- سعادة مريم سعيد غباش
- سعادة نجلاء أحمد المدفع

لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

تُسهم لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في دعم مجلس الإدارة لأداء مسؤولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية، وإدارة مخاطر التدقيق الداخلي والخارجي، ومراقبة البيانات المالية الامتثال الخاص بالمصرف. وتشرف اللجنة على جودة ونزاهة ممارسات المحاسبة والتدقيق والضوابط الداخلية والتقارير المالية للمصرف. وتتولى كذلك وضع إرشادات الامتثال وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب وضع المعايير وآليات الرقابة على جميع الأنشطة التي تنطوي على مخاطر ذات صلة على مستوى المصرف. وتحرص اللجنة أيضاً على توافق البيانات والتقارير المالية مع القواعد المعمول بها في المؤسسات الاتحادية والبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أعضاء اللجنة:

- سعادة يونس حاجي الخوري (رئيس اللجنة)
- سعادة عبد الواحد محمد الفهيم
- سعادة مريم سعيد غباش
- السيد عامر كاظم (مستشار اللجنة)

لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الإدارة

تتمثل المسؤوليات الرئيسية للجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الإدارة في الإشراف على المكافآت وتقييم الأداء والتوظيف والهيكل التنظيمي وسياسات الموارد البشرية. وتتولى اللجنة ترشيح الموظفين لشغل المناصب القيادية في المصرف, وتُحدّد مؤشرات الأداء للإدارة التنفيذية وتُشرف على تقييم أداء الموظفين. كما تُقرّر اللجنة سياسات المكافآت, والمزايا والحوافز المرتبطة بها وتعويضات الإدارة التنفيذية للمصرف. وتتلقى اللجنة التقارير السنوية عن أداء الموظفين الذين يشرف على إدارتهم الرئيس التنفيذي مباشرة, لمراجعة مدى مساهمتهم في تنفيذ استراتيجية المصرف وامتثالهم بقيم ومواثيق المصرف.

أعضاء اللجنة:

- سعادة مريم سعيد غباش (رئيسة اللجنة)
- سعادة خلفان جمعة بالهول
- سعادة أحمد تميم الكتاب
- سعادة علي عبدالله السعدي

لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

تُشرف لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة على أنشطة الائتمان والاستثمار في مصرف الإمارات للتنمية, وتقوم بمراجعة استراتيجيات وسياسات الائتمان والاستثمار المقترحة, وخطط التنفيذ, بالإضافة إلى متابعة الأداء العام لإدارة الائتمان والاستثمار في المصرف. كما تقوم اللجنة بالموافقة على عروض الائتمان والاستثمار ضمن الصلاحيات المفوضة إليها من قبل مجلس الإدارة. وتُشرف اللجنة عن كثب على الأصول المتعثرة, وتحرص على وضع المخصصات الكافية والمتابعة المستمرة لجميع هذه الأصول.

أعضاء اللجنة:

- سعادة عبد الواحد محمد الفهيم (رئيس اللجنة)
- سعادة نجلاء أحمد المدفع
- سعادة محمد سيف السويدي
- سعادة علي عبدالله السعدي

الإدارة التنفيذية

سعادة أحمد محمد النقبي
الرئيس التنفيذي

شاكر زينل
رئيس إدارة الأعمال المصرفية

الدكتورة عبير السميطي
رئيس إدارة الموارد البشرية

تانو غويل
رئيس التدقيق الداخلي

ريتشارد مولر
رئيس قسم التحول الاستراتيجي

ديفيد أندرو ترافورد
رئيس الإدارة المالية

أحمد عبدالله
رئيس إدارة المخاطر

مريم سيف النعيمي
رئيس قسم التمويل السكني

لجان الإدارة التنفيذية

اللجنة الإدارية

تتولى اللجنة الإدارية مسؤولية الأنشطة العامة لمصرف الإمارات للتنمية, وتتيح لها مسؤولياتها الواسعة القيام بدور محوري في اتخاذ القرارات اللازمة في جميع الأنشطة الرئيسية. وتقدم اللجنة المشورة لمجلس الإدارة بشأن التوجه الاستراتيجي والتخطيط , وتُشرف بعد ذلك على تنفيذ الخطط ومتابعة التقدم المحرز ورفع التقارير بشأنه. كما تحرص اللجنة على توافق جميع الأنشطة مع رؤية المصرف ورسالته, ودعمها لقيم ومواثيق المصرف. وتمارس لجنة الإدارة التنفيذية كذلك الإشراف المالي على المصرف بهدف ضمان الأداء المالي الفعّال والإدارة المثلى لموارده المالية.

اللجنة الإدارية للمخاطر والامتثال

تشرف اللجنة على إدارة مخاطر المصرف بالإضافة إلى أنشطة الرقابة على العمليات والامتثال. كما تقوم بمراجعة الأولويات والإجراءات المقترحة , ومراقبة إطار إدارة المخاطر , وبيان مستوى تحمل المخاطر, وملف المخاطر. كما تقوم اللجنة بمراجعة كافة المخاطر التشغيلية بما في ذلك إدارة الحوادث, والتقييم الذاتي للمخاطر والضوابط, وإدارة استمرارية الأعمال. وتراجع أيضاً إفصاحات الامتثال والتقارير الخاصة عن أي أنشطة غير اعتيادية. كما ترفع اللجنة توصياتها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة بجميع الأمور المتعلقة بالمخاطر والامتثال.

اللجنة الإدارية للائتمان والاستثمار

تُشرف اللجنة على أنشطة الائتمان والاستثمار في المصرف, وتقوم بمراجعة الأولويات والإجراءات المقترحة, ومراقبة جميع العناصر المتعلقة بالتعرض الائتماني على مستوى الإدارة. كما تراجع اللجنة جميع طلبات الائتمان وعروض الاستثمار, بالإضافة إلى مراجعة واقتراح التعديلات اللازمة على جميع السياسات والإجراءات ونظم العمل الخاصة بالائتمان والتوصية بإجراء التعديلات عليها إذا لزم الأمر. كما تُشرف اللجنة على مراجعة عروض الائتمان والاستثمار وتقديم توصياتها ضمن صلاحياتها المعتمدة إلى لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة.

لجنة الأصول والخصوم

تتمثل مسؤولية لجنة الأصول والخصوم في مراقبة الامتثال لإطار عمل الأصول والخصوم ومراقبة تعرض المصرف لمخاطر السوق. وتقوم اللجنة بمراجعة مستمرة لمعلومات الاقتصاد الكلي والجزئي, وتنفيذ عمليات فعالة لمواجهة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة وإدارة مخاطر السوق, وذلك من خلال اعتماد السياسات ذات الصلة وحدود المخاطر, إذا لزم الأمر. كما تحرص لجنة الأصول والخصوم الامتثال للحدود والنسب المحددة في الخزانة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة, أو المصرف المركزي, أو الإدارة العليا, ومن جهة أخرى, توصي اللجنة بإجراءات تصحيحية إلى لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة, المشرفة على إدارة الأصول والخصوم.

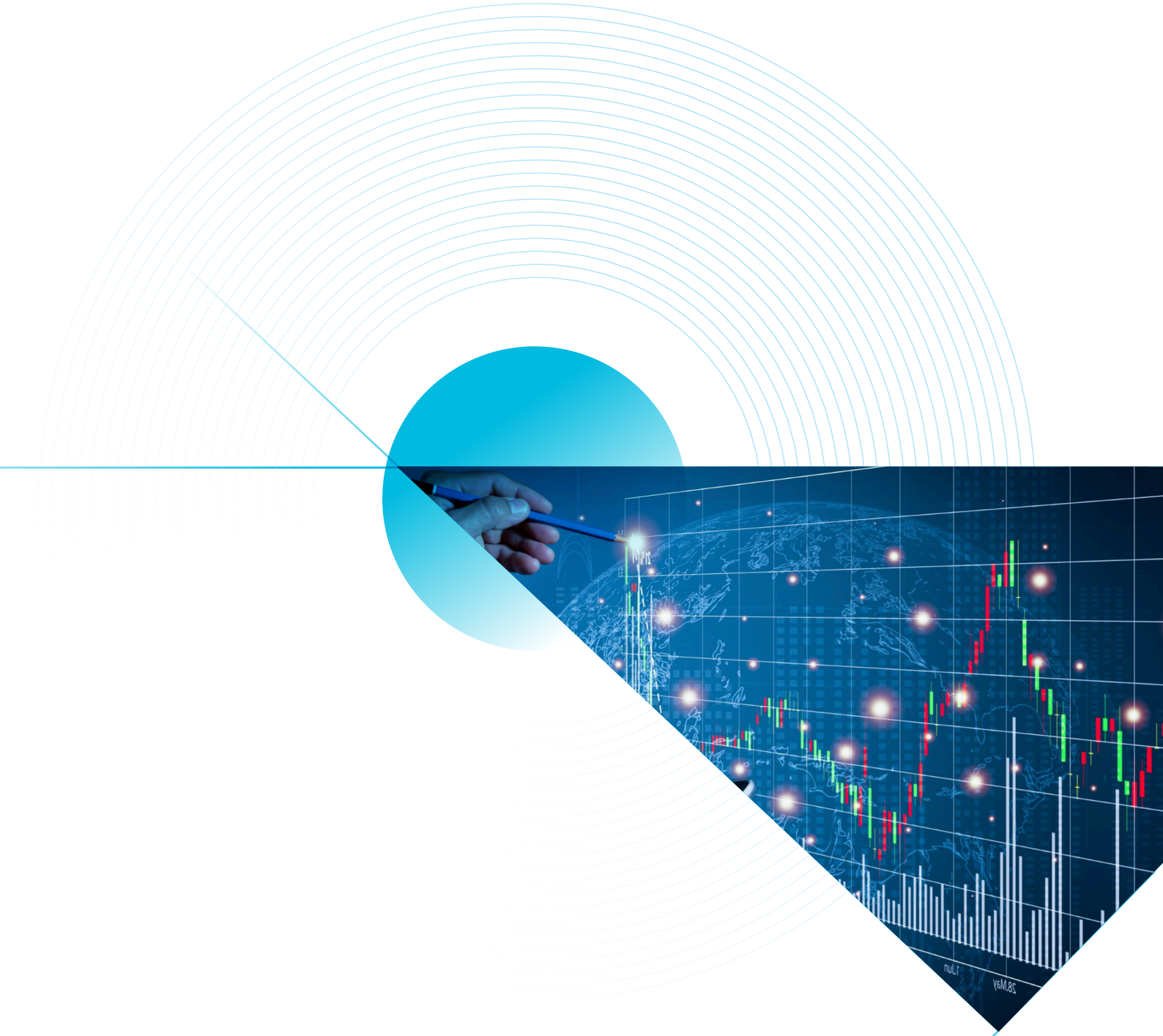

التقارير والبيانات المالية

84 تقرير مدقق الحسابات المستقل
89 بيان المركز المالي الموحد
90 بيان الربح أو الخسارة الموحد
91 بيان الدخل الشامل الآخر الموحد
92 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
93 بيان التدفقات النقدية الموحد
94 إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي مصرف الإمارات للتنمية ش.م.ع.

تقرير حول تحقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتحقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الإمارات للتنمية ش.م.ع. ("المصرف") وشركاته التابعة ("المجموعة") والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024, وكل من بيان الربح أو الخسارة الموحد وبيان الدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ, والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل ملخص معلومات السياسة الجوهرية.

في رأينا, إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة, من جميع النواحي الجوهرية, المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

اساس الـــــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تحقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا, وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني, هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل, وفي تكوين رأينا حولها, ولا نبدي رأيا منفصلا بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي يتبع

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تمت معالجة هذا الأمر خلال التدقيق
التقدير غير المؤكد فيما يتعلق بمخصص انخفاض القيمة للموجودات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة	
تم إدراج الموجودات التمويلية للمجموعة في بيان المركز المالي بمبلغ 5,2 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 7,4 مليار درهم). بلغ مخصص خسارة الائتمان المتوقعة 362,9 مليون درهم (2023: 325,1 مليون درهم) كما في هذا التاريخ, والذي يتكون من مخصص بمبلغ 103,4 مليون درهم (2023: 77,5 مليون درهم) مقابل تعرضات المرحلة الأولى والثانية ومخصص بمبلغ 259,6 مليون درهم (2023: 247,7 مليون درهم) مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة. يعتبر تحقيق انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية والموجودات التمويلية جانب رئيسي للتركيز نظراً لحجمه (الذي يمثل 32,6% من إجمالي الموجودات) ونتيجةً لأهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية والموجودات التمويلية في مراحل مختلفة وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة ومدى تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. راجع إيضاح 3/3/7 حول البيانات المالية الموحدة للسياسة المحاسبية, والإيضاح 4 للأحكام والتقديرات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة والإيضاح 5/2 للإفصاحات حول مخاطر الائتمان. تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة تعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني (المرحلة 2). إن مخصص الخسارة مطلوب للخسائر الائتمانية المتوقعة بالكامل على مدى العمر الزمني للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل هام منذ الاعتراف الأولي. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية للخسائر الائتمانية. يتم قياسها بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها إستناداً إلى سيناريوهات الاقتصاد المستقبلية المتعددة المرجحة, مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لإحتسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الإحتسابات هي احتمالية التعثر, الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر, والتي تم تحديدها في إيضاح 5/2 حول البيانات المالية الموحدة.	قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية لاحتساب ومعقولية/ ملاءمة خسائر الائتمان المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024: لقد حصلنا على فهم لعملية نشأة الموجودات التمويلية وعملية إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقدير مخصصات انخفاض القيم للموجودات التمويلية. قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة وقمنا باختبار الفعالية التشغيلية ذات الصلة ضمن هذه العمليات. على أساس عينة, قمنا باختيار القروض التي تم تقييمها بشكل فردي وقمنا بتقييم المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المراحل. قمنا بمراجعة الافتراضات التي تستند عليها احتسابات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة, مثل تخفيف مخاطر الائتمان من خلال التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بما في ذلك الضمانات وتقديرات الاسترداد. قمنا كذلك بتقييم مدى اتساق تطبيق المجموعة لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) المتعلقة بهذا الأمر. بالنسبة للقروض التي تم اختبارها بشكل جماعي, قمنا بتقييم الضوابط على عملية النماذج, بما في ذلك نموذج مراقبة المخرجات والإعتماد. بمشاركة المتخصصين في مخاطر الائتمان والنماذج لدينا, قمنا بتقييم معقولية وملاءمة المنهجية والافتراض المستخدم في احتساب المكونات المختلفة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك احتساب احتمالية التعثر, الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر للنماذج المختارة للاختبار. لعينة من العملاء, قمنا باختبار الدقة الحسابية واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إعادة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مستندات المصدر ذات الصلة. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان, وتعريف التخلف عن السداد, ومعايير التصنيف والمعلومات الاقتصادية الكلية المتوقعة والترجيح المرتبط بها.

أمر التدقيق الرئيسي يتبع

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تمت معالجة هذا الأمر خلال التدقيق
التقدير غير المؤكد فيما يتعلق بمخصص انخفاض القيمة للموجودات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتبع	
يتم تقييم الجزء الهام من محفظة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والهيئات الحكومية والمؤسسات المالية من الموجودات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة بشكل فردي للزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. هناك مخاطر تتمثل في أن الإدارة لا تتمكن من الحصول على جميع المعلومات النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم المستقبلية عند تقييم الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان، أو عند تقييم معايير مخاطر إنخفاض قيمة الائتمان. كذلك قد يكون هناك تحيز من الإدارة في المراحل غير التالية وفقًا لسياسات المجموعة. هناك مخاطر أيضًا من عدم تطبيق الأحكام، الافتراضات، التقديرات والخطوات العملية المطبقة سابقًا، بشكل مستمر طوال فترة إعداد التقرير الحالي أو أن هناك أي حركات غير مبررة في التعديلات التي قامت بها الإدارة. يتم تصنيف قياس مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة كالمرحلة 1 والمرحلة 2 من خلال النماذج ذات التدخل غير التالي المحدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون نماذج (احتمالية التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية المفعول طوال فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق. لمزيد من المعلومات حول السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة وكذلك إدارة المجموعة لمخاطر الائتمان، يرجى مراجعة إيضاح 5/2 حول البيانات المالية الموحدة.	على أساس عينة، قمنا بالتحقق من مدى ملاءمة التطبيق الجماعي لمعايير المراحل، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل. بمساعدة أخصائيي مخاطر الإئتمان والنماذج لدينا، قمنا بتقييم معقولية التعديلات على النماذج والتعديلات الإضافية التي قامت بها الإدارة ومراجعة مدى منطقية هذه التعديلات. لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم معقولية تجاوزات المراحل عند عملية تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. بمساعدة أخصائيي تكنولوجيا المعلومات لدينا، قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية تقدير انخفاض قيمة الائتمان والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج انخفاض القيمة. قمنا بتقييم الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة).

أمر التدقيق الرئيسي يتبع

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تمت معالجة هذا الأمر خلال التدقيق
مخاطر الوصول غير المناسب أو التغييرات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات	
قمنا بتحديد أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات على التقارير المالية للمجموعة كأحد جوانب التركيز بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات التي تتم معالجتها يوميًا من قبل المجموعة وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط الآلية وغير الآلية لتكنولوجيا المعلومات. هناك مخاطر تتمثل في عدم تصميم الإجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة وتشغيلها بشكل فعال. على وجه الخصوص, تعتبر الضوابط المدمجة ذات الصلة ضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات ذات العلاقة. وبالتالي، اعتبرنا هذا الجانب أمر تدقيق رئيسي.	يعتمد نهجنا في التدقيق على الضوابط الآلية, وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول والضوابط على أنظمة تكنولوجيا المعلومات: قمنا بالحصول على فهم للتطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات بما في ذلك أي تغيير في التطبيقات الرئيسية ونقل الأنظمة خلال السنة. قمنا باختبار الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية والمعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي أمان الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. قمنا بفحص المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية حول منطقية التقارير الخاصة بها. قمنا باختبار الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة المتعلقة بعمليات تشغيل النظام.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة والإدارة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي للمجموعة ولا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. نتوقع أن يصبح التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى, ولا نعبر بأي شكل عن استنتاج تأكيدي بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى, وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق, أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً جوهرية. إذا استنتجنا وجود أي أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى التي حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا, فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك, استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى. ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وطبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (7) لسنة 2011, وكذلك من وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية, سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة, ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً, عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي, ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها, أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

يعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الاشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي مصرف الإمارات للتنمية ش.م.ع. يتبع

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية, سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ, وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد, ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ, وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية, فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة, سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ, بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ, حيث يشمل الاحتيال التواطؤ, التزوير, الحذف المتعمد, سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف, ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي, وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها, في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظـــروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن, يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة, أو, في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك, قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها, بما في ذلك الإيضاحات, وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت أو أنشطة الأعمال ضمن المجموعة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة. ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة, بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية, والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الامور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة, نقوم بتحديد الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية, والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها, أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية, ان لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

عباده محمد وليد القوتلي
رقم القيد 1056
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2024

2023 ألف درهم	2024 **ألف درهم**	إيضاحات	
			الموجودات
1,222,143	**1,278,065**	27	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
6,083,977	**5,403,168**	6	أرصدة وودائع لدى المصارف
5,763,291	**5,074,974**	7	قروض وسلف للعملاء
1,661,324	**117,185**	8	تمويل إسلامي
1,698,267	**3,259,244**	9	أوراق مالية إستثمارية
37,820	**11,699**	31	أدوات مالية مشتقة
480,027	**503,702**	10	إستثمارات عقارية
45,902	**48,650**	12	ممتلكات ومعدات
152,977	**210,592**	11	موجودات أخرى
17,145,728	**15,907,279**		**مجموع الموجودات**
			المطلوبات
37,820	**90,587**	31	أدوات مالية مشتقة
5,340,409	**3,096,916**	13	ودائع وأموال
5,507,480	**5,474,723**	14	قروض لأجل
265,216	**866,081**	15	مطلوبات أخرى
11,150,925	**9,528,307**		**مجموع المطلوبات**
			حقوق الملكية
4,658,390	**4,708,390**	16	رأس المال المدفوع
621,894	**649,907**	17	إحتياطي خاص
649,769	**905,846**		أرباح مستبقاة
46,895	**96,974**		إحتياطي إعادة تقييم إستثمار
17,855	**17,855**		فائض إعادة تقييم
5,994,803	**6,378,972**		**مجموع حقوق الملكية**
17,145,728	**15,907,279**		**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

معالي الدكتور/ سلطان بن أحمد الجابر
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ أحمد محمد النقبي
الرئيس التنفيذي

السيد/ ديفيد ترافورد
المدير المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الربح او الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 ألف درهم	**2024 ألف درهم**	إيضاحات	
			إيرادات
698,399	**827,105**	19	إيرادات الفائدة
(318,621)	**(379,659)**	20	مصروفات الفائدة
379,778	**447,446**		**صافي إيرادات الفائدة**
117,718	**57,781**		أرباح من تمويل إسلامي
497,496	**505,227**		**صافي إيرادات الفائدة والأرباح**
16,299	**27,722**	21	إيرادات الاستثمار
35,712	**45,341**	22	إيرادات الرسوم والعمولات - صافي
36,416	**24,632**	23	إيرادات أخرى
585,923	**602,922**		**مجموع الإيرادات التشغيلية**
			المصاريف
(125,099)	**(164,849)**		رواتب وتعويضات الموظفين
(79,520)	**(99,441)**	24	مصاريف تشغيلية وعمومية
(53,678)	**(58,566)**	25	إنخفاض القيمة المحمل
327,626	**280,066**		**الربح قبل تغيرات القيمة العادلة على إستثمارات عقارية وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة**
995	**26,854**	10 ,9	صافي التغير في القيمة العادلة على إستثمارات عقارية وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
328,621	**306,920**		**الربح قبل الضريبة للسنة**
-	**(26,787)**	32	ضريبة الدخل
328,621	**280,133**		**الربح بعد الضريبة للسنة**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	**2024 ألف درهم**	2023 ألف درهم
الربح بعد الضريبة للسنة		**280,133**	328,621
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح او الخسارة			
مكسب القيمة العادلة في أدوات إستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – صافي الضريبة	9	**54,036**	10,017
مجموع الدخل الشامل للسنة		**334,169**	338,638

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	رأس المال المدفوع ألف درهم	إحتياطي خاص ألف درهم	أرباح مستبقاة ألف درهم	إحتياطي إعادة تقييم إستثمار ألف درهم	فائض إعادة تقييم ألف درهم	مجموع حقوق الملكية ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2023	4,608,390	589,032	350,523	40,365	17,855	5,606,165
زيادة في رأس المال المدفوع	50,000	-	-	-	-	50,000
تحويل إلى إحتياطي خاص	-	32,862	(32,862)	-	-	-
ربح السنة	-	-	328,621	-	-	328,621
مكاسب القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	10,017	-	10,017
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	328,621	10,017	-	338,638
مكاسب القيمة العادلة المحولة ضمن حقوق الملكية عند استبعاد استثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	3,487	(3,487)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**4,658,390**	**621,894**	**649,769**	**46,895**	**17,855**	**5,994,803**
زيادة في رأس المال المدفوع	50,000	-	-	-	-	50,000
تحويل إلى إحتياطي خاص	-	28,013	(28,013)	-	-	-
ربح السنة	-	-	280,133	-	-	280,133
مكاسب القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (صافي الضريبة)	-	-	-	54,036	-	54,036
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	280,133	54,036	-	334,169
مكاسب القيمة العادلة المحولة ضمن حقوق الملكية عند استبعاد استثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	3,957	(3,957)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**4,708,390**	**649,907**	**905,846**	**96,974**	**17,855**	**6,378,972**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 **ألف درهم**	2023 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		**306,920**	328,621
تعديلات لـ:			
إستهلاك وإطفاء	12	**12,463**	10,725
تغيرات القيمة العادلة لموجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	9	**(4,701)**	(573)
التغيرات في القيمة العادلة لإستثمارات عقارية	10	**(22,153)**	464
إيرادات توزيعات أرباح	21	**(23,255)**	(12,858)
إطفاء علاوة على أوراق مالية استثمارية	9	**(2,361)**	(3,125)
إطفاء تكلفة الإصدار – قروض لأجل		**881**	1,552
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين		**4,809**	3,688
مخصص إنخفاض القيمة على موجودات مالية	25	**58,566**	53,678
مكسب من بيع موجودات محتفظ بها للبيع		**-**	(25,808)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**331,169**	356,364
التغيرات في رأس المال العامل:			
ودائع لدى البنوك تستحق بعد ثلاثة أشهر		**1,518,863**	(4,274,085)
قروض وسلف للعملاء		**620,962**	(840,520)
تمويل إسلامي		**1,563,378**	153,028
موجودات أخرى		**(65,212)**	(86,783)
مستحق للبنوك		**-**	(25,000)
ودائع وأموال		**(2,243,493)**	2,948,512
مطلوبات أخرى		**563,989**	61,401
النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**2,289,656**	(1,707,083)
تعويضات نهاية خدمة الموظفين المستردة/ (المدفوعة)		**463**	(2,762)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**2,290,119**	(1,709,845)
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	12	**(14,989)**	(4,790)
متحصلات من بيع موجودات محتفظ بها للبيع	30	**-**	37,216
إضافات لإستثمارات عقارية	10	**(1,522)**	(2,138)
توزيعات أرباح مستلمة		**25,275**	10,838
شراء إستثمار في أوراق مالية	9	**(1,795,448)**	(122,635)
بيع إستثمار في أوراق مالية	9	**299,468**	148,899
صافي النقد (المستخدم في) /الناتج من الأنشطة الإستثمارية		**(1,487,216)**	67,390
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
زيادة في رأس المال المدفوع	16	**50,000**	50,000
استحقاق قروض لأجل	14	**(2,754,750)**	-
متحصلات من إعادة تمويل	14	**2,800,000**	-
تسديد مطلوبات عقود الإيجار		**(4,313)**	(3,729)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**90,937**	46,271
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد ومرادفات النقد		**893,840**	(1,596,184)
النقد را افدفات النقد في 1 يناير		**1,757,617**	3,353,801
النقد ومرادفات النقد في 31 ديسمبر (إيضاح 27)		**2,651,457**	1,757,617
معاملات غير نقدية:			
الإعتراف بحق إستخدام الموجودات	12	**-**	4,685
الإعتراف بمطلوبات عقود الإيجار		**-**	4,685

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسّس مصرف الإمارات للتنمية ش.م.ع. ("المصرف") كشركة مساهمة مملوكة بالكامل من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم الصادر عن رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بموجب القانون الاتحادي رقم 7 الصادر في 18 سبتمبر 2011 ("قانون مصرف الإمارات للتنمية"), من خلال دمج عمليات وموجودات ومطلوبات كل من مصرف الإمارات الصناعي والمصرف العقاري, وهما مصرفان اتحاديان تم تأسيسهما بموجب قوانين منفصلة ("المصرفان المدمجان"). أصبح قانون مصرف الإمارات للتنمية ساري المفعول من 30 سبتمبر 2011.

تتمثل الأهداف الرئيسية للمصرف في تشجيع النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة, وتسريع تبني التقنيات المتقدمة, وتمكين نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة, وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار ودعم مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في الحصول على منازلهم.

تشمل الأنشطة الرئيسية للمصرف وشركاته التابعة, شركة الإمارات للسجلات المتكاملة وصندوق الإمارات للنمو القابضة المحدودة ("يشار إليها معاً بـ ("المجموعة") في تقديم القروض للأغراض الصناعية, وتقديم خدمات ادارة السجلات المتكاملة وتسهيل الوصول إلى التمويل بالأسهم للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, من خلال النهج الجاد في الإمارات العربية المتحدة.

تم تأسيس صندوق الإمارات للنمو القابضة المحدودة في 5 أبريل 2024 (شركة تابعة مملوكة بالكامل للمصرف) ضمن نطاق سوق أبوظبي العالمي كشركة خاصة محدودة بالأسهم كشركة ذات غرض خاص يتم إدراجها بموجب اللوائح المعمول بها والقواعد الفرعية لسوق أبوظبي العالمي.

إن العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب 01010, أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة.

تم اعتماد وإجازة إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 6 مارس 2025.

2 أساس الإعداد

1.2 بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (7) الصادر في 18 سبتمبر2011.

2.2 أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية, باستثناء إعادة تقييم الإستثمارات العقارية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة, والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

3.2 العملة التشغيلية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم"), وهي العملة التشغيلية وعملة العرض للمجموعة. تم تقريب المبالغ إلى أقرب ألف, إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

4.2 إستخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة, قامت الإدارة بإصدار أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة بالإضافة إلى المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات ذات العلاقة بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بهذا التعديل. تم الإفصاح عن الجوانب التي تتضمن على درجة عالية من التقدير أو التعقيد, أو الجوانب التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة ضمن البيانات المالية الموحدة في إيضاح 4.

2 أساس الإعداد يتبع

5.2 أساس التوحيد

إن الشركات التابعة هي الجهات المستثمر بها الخاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على الجهات المستثمر بها إذا كانت تستوفي معايير السيطرة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة:

- السلطة على الجهة المستثمر فيها؛
- التعرض للعوائد المتغيرة الناتجة من الشراكة مع الجهة المستثمر بها أو الحقوق فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على عوائدها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم فيما إذا كان لديها سيطرة على الجهة المستثمر بها أم لا في حال أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغيرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة. يتضمن ذلك الظروف التي تكون فيها حقوق السيطرة المحتفظ بها أكثر جوهرية وتؤدي إلى سيطرة المجموعة على الجهة المستثمر بها. تم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة إلى تاريخ توقف تلك السيطرة.

المعاملات المحذوفة عند التوحيد

عند إعداد البيانات المالية الموحدة, يتم حذف كافة المعاملات والأرصدة الداخلية فيما بين شركات المجموعة, وكذلك الإيرادات والمصاريف (باستثناء الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية) الناتجة عن المعاملات فيما بين شركات المجموعة. هذا ويتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي يتم بها حذف الأرباح غير المحققة, ولكن فقط إلى المدى الذي لا يصاحبه دليل على انخفاض القيمة.

تتألف هذه البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة كما يلي:

الإسم القانوني	بلد التأسيس	سنة التأسيس	نسبة الملكية
شركة الإمارات للسجلات المتكاملة – شركة الشخص الواحد ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	2018	%100
صندوق الإمارات للنمو القابضة المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	2024	%100

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

1.3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

تم كذلك تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي تصبح فعّالة بشكل إلزامي للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أي تأثير هام على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة للفترات الحالية والسابقة ولكن قد تؤثر على المعاملات المحاسبية أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 فيما يتعلق بمطلوبات عقود الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية المتعلقة بالمطلوبات غير المتداولة مع التعهدات
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين

بخلاف ما ذُكر أعلاه, لم تكن هناك أية معايير محاسبية دولية لإعداد التقارير المالية أو تعديلات أو تفسيرات جوهرية أخرى دخلت حيز التنفيذ للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

2.3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

لم تقم المجموعة بشكل مبكر بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بعدم قابلية التبادل	1 يناير 2025
تعديلات على معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة لتعزيز إمكانية تطبيقها دوليًا	1 يناير 2025
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية	1 يناير 2026
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية معايير المحاسبة- المجلد 11 يتضمن الإعلان التعديلات التالية: • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1: محاسبة التحوط من قبل المعتمدين لأول مرة • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7: المكسب أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7: الإفصاح عن الفرق المؤجل بين القيمة العادلة وسعر المعاملة • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7: مقدمة والإفصاح عن مخاطر الائتمان • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: إلغاء المستأجر لمطلوبات عقود الإيجار • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: سعر المعاملة • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10: تحديد "الوكيل الفعلي" • المعيار المحاسبي الدولي رقم 7: طريقة التكلفة	1 يناير 2026
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	1 يناير 2027
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 العرض والإفصاحات في البيانات المالية	1 يناير 2027
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (2011)	تم تأجيل تاريخ التطبيق إلى أجل غير مسمى. ولا يزال التطبيق مسموح به

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير الدولية للتقارير المالية والتعديلات سيتم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة في أول فترة عندما تصبح فعالة بشكل إلزامي. قامت الإدارة بتقييم أن تطبيق هذه التعديلات لن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

3.3 الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1.3.3 الاعتراف

تقوم المجموعة مبدئياً بالاعتراف بالقروض والسلف للعملاء، وعقود المرابحة والإجارة والاستصناع والأرصدة والودائع لدى البنوك والمصرف المركزي والأوراق المالية الاستثمارية والودائع والأموال من المؤسسات الحكومية والقروض لأجل والموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، باستثناء الذمم المدينة التجارية التي ليس لها عنصر تمويلي هام والتي يتم قياسها بسعر المعاملة. يتم إضافة تكاليف المعاملة التي تعود مباشرة إلى إستحواذ أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الإعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى إستحواذ الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

2.3.3 التصنيف والقياس المبدئي

الموجودات المالية

يتم الإعتراف وإلغاء الإعتراف بجميع مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطريقة الإعتيادية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات التي تتم بالطريقة الإعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تستلزم تسليم الموجودات ضمن إطار زمني تم تحديده من خلال التشريع أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها بالكامل لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس تصنيف الموجودات المالية.

عند الاعتراف المبدئي, يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقاس: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة إذا تم الوفاء بالشروط التالية ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- تنشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية التي تكون عبارة فقط عن مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا تم استيفاء الشروط التالية ولم يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- تنشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية التي تكون عبارة فقط عن مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

بشكل افتراضي, يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عند الاعتراف المبدئي باستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة, يجوز للمجموعة أن تقوم بإختيار بشكل نهائي عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. تتم هذه الإختيارات على أساس كل استثمار على حدة.

بالإضافة إلى ذلك, عند الاعتراف المبدئي, قد تقرر المجموعة بشكل نهائي تصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان هذا يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفها غير ذلك.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم هدف نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة حيث يعتبر ذلك أفضل أسلوب يوضح الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقدم بها المعلومات إلى الإدارة. تشتمل المعلومات التي تم وضعها في الاعتبار على ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال؛ و
- مدى تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة, أسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة, يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة, حيث لا يتم الاحتفاظ بها سواء لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

2.3.3 التصنيف والقياس المبدئي يتبع

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة

لأغراض هذا التقييم, يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها البدل للقيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومقابل تكاليف ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية), بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة, تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم, تضع المجموعة في الاعتبار الأحداث المحتملة التي قد تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية, وشروط السداد المبكر أو مد أجل السداد, والشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة, والشروط التي قد يترتب عليها تعديل المقابل للقيمة الزمنية للمال.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع دخل الفوائد خلال الفترة المعنية.

بالنسبة للموجودات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة, فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية, تكاليف المعاملة والعلاوات الأخرى أو الخصومات) باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة, من خلال العمر المتوقع لأداة الدين, أو, حيثما ينطبق, فترة أقصر, إلى إجمالي القيمة المدرجة عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة, يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة, بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة, إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الإلتزام المالي هي القيمة التي يتم من خلالها قياس الأصل أو الإلتزام المالي عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدفعات الرئيسية, زائد أو ناقص الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق, ويتم تعديلها لأي مخصص خسارة.

أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر, باستثناء ما يلي, والتي يتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة والعكوسات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عند إلغاء الاعتراف بأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكم المعترف به سابقًا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

2.3.3 التصنيف والقياس المبدئي يتبع

أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة باختيار أن تعرض في الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة على حدة على أساس الاعتراف الأولي وغير قابل للإلغاء.

يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في حال:

- تم الإستحواذ عليه بشكل رئيسي لغرض بيعه في المستقبل القريب؛ أو
- عند الاعتراف المبدئي, كونه جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تقوم المجموعة بإدارتها معًا ولديها دليل على نمط فعلي حديث لتحصيل أرباح قصيرة الأجل؛ أو
- هو أداة مشتقة (باستثناء الأداة المشتقة التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط محددة وفعالة).

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة. لاحقًا, يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وتجميعها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية, وبدلًا من ذلك, يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة, إلا إذا كانت تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار, وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير قياسها بالتكلفة المطفأة أو الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إعادة التصنيف

لا تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاعتراف المبدئي, إلا في الفترة التي تغير فيها المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

التمويل الإسلامي

تم استخدام المصطلحات التالية في التمويل الإسلامي, المصنفة ضمن كل تصنيف من الأدوات المالية المذكورة أعلاه, في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

تمثل عقود الاستصناع التمويل الممنوح لإنشاء أعمال مدنية صناعية على أساس السداد المؤجل. يتم الاعتراف بعقد الاستصناع عندما يتم صرف الأموال للمقاول لإنشاء الأعمال المدنية لمصلحة المقترض.

هناك عقود استصناع أخرى تُلحق بعقد إجارة بين المصرف ومؤسسة الإمارات العقارية حيث تتعهد المؤسسة, بناءً على طلب من المصرف, ببناء العين موضوع العقد ثم تأجيرها بثمن وطريقة سداد متفق عليهما.

تمثل الإجارة عقود إيجار تمويلية. تشمل فترة عقد الإجارة الجزء الأكبر للعمر الاقتصادي للأصل ويتم فيها تحويل المخاطر والامتيازات الهامة المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي إلى المستأجر. قد تنتقل أو لا تنتقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية العقد.

المطلوبات المالية

قامت المجموعة بتصنيف وقياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

3.3.3 إلغاء الإعتراف

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل, أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول, تقوم المجموعة بالإعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ المجموعة بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري, فإن المجموعة تستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة, يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع البدل المستلم والذمم المدينة في الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك, عند إلغاء الاعتراف باستثمار في أداة دين مصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات إلى الربح أو الخسارة. في المقابل, عند إلغاء الإعتراف باستثمار في أداة حقوق ملكية اختارت المجموعة عند الاعتراف المبدئي قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات إلى الربح أو الخسارة, ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما وفقط عندما تقوم المجموعة بإستيفاء الالتزام أو إلغائه أو إنتهاء صلاحيته. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمبلغ المدفوع والمستحق في الربح أو الخسارة.

4.3.3 تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بأصل مالي, تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل جوهري, عندئذ تعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. في هذه الحالة, يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي والاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف مستحقة للمعاملة. يتم احتساب أي أتعاب مقبوضة في إطار التعديل كما يلي:

- يتم إدراج الأتعاب التي تم إعتبارها عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد والأتعاب التي تمثل استرداداً لتكاليف المعاملة المستحقة ضمن القياس المبدئي للأصل؛ و
- يتم إدراج الأتعاب الأخرى ضمن الربح أو الخسارة كجزء من الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يكون المقترض متعسر مالياً, عادة يكون هدف التعديل هو زيادة فرصة الاسترداد حسب الشروط التعاقدية الأصلية بدلًا من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة جوهرياً. إذا كانت المجموعة تخطط لتعديل أصل مالي بطريقة سوف ينتج عنها تنازل عن التدفقات النقدية, فأنه أول ما يضع في الاعتبار ما إذا كان ينبغي شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. تؤثر هذه الطريقة على نتيجة التقييم الكمي مما يعني عدم الوفاء عادة بمعايير إلغاء الاعتراف في مثل هذه الحالات.

إذا لم يؤدي تعديل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي, عندئذ تقوم المجموعة أولا بإعادة احتساب إجمالي القيمة المدرجة للأصل المالي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي للأصل وتقوم بالاعتراف بالتعديل الناتج على أنه أرباح أو خسائر للتعديل ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة للموجودات المالية ذات أسعار فائدة متغيرة, يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي المستخدم في إحتساب الأرباح أو الخسائر بما يعكس الشروط الراهنة السائدة في السوق في وقت التعديل. يتم إطفاء أي تكاليف أو رسوم متكبدة بالإضافة إلى الأتعاب المستلمة في إطار تعديل إجمالي القيمة المدرجة للأصل المالي المعدل على مدى الفترة المتبقية للأصل المالي المعدل.

إذا تم إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها المقترض, يتم عرض الأرباح أو الخسائر ضمن خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى, يتم عرضها كإيرادات فائدة محتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

4.3.3 تعديل الموجودات والمطلوبات المالية يتبع

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية, وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي, يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للالتزام المالي الذي تم إيقاف الاعتراف به وبين الثمن المدفوع ضمن الربح أو الخسارة. يتضمن الثمن المدفوع الموجودات غير المالية التي تم تحويلها, في حال وجودها, والالتزامات المتحملة بما في ذلك الالتزام المالي الجديد المعدل.

إذا لم يتم احتساب تعديل الالتزام المالي كإلغاء اعتراف, فيتم إعادة احتساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن الربح أو الخسارة. فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة, يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم في احتساب أرباح أو خسائر التعديل لبيان شروط السوق السائدة عند إجراء التعديل. يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها تعديل على القيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية من الالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

5.3.3 المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي وذلك فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها النية إما في التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسوية الالتزامات بصورة متزامنة.

يتم بيان الإيرادات والمصروفات على أساس صافي المبلغ, وذلك فقط عندما تجيز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذلك, أو عندما تتعلق بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن مجموعة معاملات مماثلة في سياق الأنشطة التجارية للمجموعة.

6.3.3 قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو, في حالة عدم وجوده, أفضل سوق لهذا الأصل أو الالتزام يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء بالالتزام.

عند تقدير القيمة العادلة لأصل أو التزام, تستخدم المجموعة البيانات القابلة للملاحظة في السوق عندما تكون متاحة. في حالة عدم توفر مدخلات المستوى 1, تقوم المجموعة بمشاركة مقيمين مؤهلين من أطراف أخرى لإجراء التقييم. تعمل الإدارة بشكل وثيق مع المقيمين الخارجيين المؤهلين لوضع تقنيات التقييم والمدخلات المناسبة للنموذج. تم إدراج مزيد من المعلومات حول القيم المدرجة لهذه الموجودات وحساسية تلك المبالغ للتغيرات في المدخلات غير القابلة للملاحظة في إيضاح 5/7/1.

7.3.3 إنخفاض القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية المتمثلة في أدوات دين؛ و
- التزامات القروض وعقود الضمانات المالية.

يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي للأداة المالية المعنية.

لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة من أدوات حقوق الملكية.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

7.3.3 إنخفاض القيمة يتبع

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية, باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهر:

- سندات استثمارات الدين التي تم تحديدها بأنها ذات مخاطر ائتمانة منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها.

تعتبر المجموعة أن مخاطر الائتمان الخاصة بسند استثمار الدين منخفضة عندما يتوافق تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة به مع التعريف العالمي "لدرجة استثمارية". لا تقوم المجموعة بتطبيق الإعفاء الخاص بمخاطر الائتمان المنخفضة على أي أدوات مالية أخرى.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر في جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر لأداة مالية ما والمحتمل حدوثها خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. تتم الإشارة إلى الأدوات المالية التي تم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة منها على مدى ١٢ شهر كأدوات مالية ضمن "المرحلة 1".

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتم الإشارة إلى الأدوات المالية التي تم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة منها على مدى عمر الأداة ولم تتعرض لانخفاض ائتماني كأدوات مالية ضمن "المرحلة 2".

يتم استخدام صيغتي انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة بشكل متبادل ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان كما يلي:

- الموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها)؛
- الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: على أنها الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- التزامات القروض غير المسحوبة: على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الضمان ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة, يرجى الرجوع إلى الايضاح 6/2/5.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حال إعادة التفاوض بشأن الشروط الخاصة بأصل مالي أو تعديلها أو استبدال أصل مالي حالي بأصل جديد نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض, يتم تقييم ما إذا كان من الضروري إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي, يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سوف تؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي, تتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف. يتم استخدام هذه القيمة عند احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يشار إلى الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة "كالمرحلة 3". يعتبر الأصل المالي أنه ' اخت قيمة ائتمانية منخفضة القيمة'عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

7.3.3 إنخفاض القيمة يتبع

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني يتبع

تشتمل الأدلة الموضوعية على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني على البيانات الملحوظة التالية:

- الأزمة المالية الحادة التي يواجهها المقترض أو المُصدر؛
- الإخلال بالعقد, مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفية من قبل المجموعة وفقاً لشروط ما كانت المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى؛
- أن يكون من المحتمل تعرض المقترض للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخر؛ أو
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة أزمات مالية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي

يتم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: على أنها استقطاع من إجمالي القيمة العادلة للموجودات؛
- التزامات القروض وعقود الضمانات المالية: يتم عرضها بشكل عام كمخصص؛ و
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بمخصص خسائر في بيان المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات تمثل قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن احتياطي القيمة العادلة.

8.3.3 المشطوبات

يتم شطب القروض وسندات الدين (بصورة جزئية أو كلية) عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا يوجد احتمال واقعي لاستردادها. بالرغم من ذلك, قد تبقى الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة التنفيذ من أجل الامتثال لإجراءات تنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة فيما يخص تحصيل المبالغ المستحقة. يتم إدراج المبالغ المستردة من المبالغ المشطوبة سابقًا ضمن "تكاليف انخفاض القيمة" في بيان الربح أو الخسارة.

4.3 مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

يتم دفع مساهمات التقاعد الخاصة بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية. إن مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين (خطة تعويضات محددة) المحتسبة وفقاً للائحة شؤون الموظفين المعتمدة لدى المجموعة.

يتم تكوين مخصص للالتزام المقدّر لمستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر السفر نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ بيان المركز المالي. يتم رصد مخصص لتعويضات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وسياسة المصرف ولوائحه الداخلية وذلك عن فترات خدمتهم حتى تاريخ بيان المركز المالي.

لم يتم إجراء تقييم اكتواري لتعويضات نهاية الخدمة للموظفين حيث أن صافي تأثير معدل الخصم ومستويات الرواتب والتعويضات المستقبلية على القيمة العادلة للالتزام الخاصة بالتعويضات ليس من المحتمل أن يكون جوهرياً.

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يترتب على المصرف التزام حالي قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة, ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر تدفق خارج للموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية لتسوية الالتزام, ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق.

5.3 النقد ومرادفات النقد

يتألف النقد ومرادفات النقد من النقد في الصندوق والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحسابات أموال تحت الطلب وودائع وإيداعات لدى المصارف بتواريخ إستحقاق أصلية لأقل من ثلاثة أشهر.

6.3 الأرصدة والودائع لدى المصارف

تتمثل الأرصدة والودائع لدى المصارف في الموجودات المالية التي تتألف بشكل أساسي من إيداعات سوق المال ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد والاستحقاقات الثابتة غير المدرجة في سوق نشط. لا يتم التعامل مع إيداعات سوق المال بغرض إعادة البيع الفوري أو على المدى قصير الأجل. يتم قياس الأرصدة والودائع لدى المصارف مبدئيًا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للبدل المدفوع. لاحقاً للاعتراف المبدئي, يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها أي مخصص لإنخفاض القيمة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

7.3 الإستثمارات العقارية

تتألف الإستثمارات العقارية بصورة أساسية من الأراضي والمباني التجارية المحتفظ بها من قبل المجموعة لتحقيق أرباح من تأجيرها أو لزيادة قيمة رأس المال أو لكلا السببين. يتم قياس هذه العقارات مبدئياً بالتكلفة بما فيها جميع تكاليف المعاملة. لاحقاً للإعتراف المبدئي, يتم قياس الإستثمار العقاري بالقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة في بيان الربح أو الخسارة في الفترة التي نشأت فيها. عندما يطرأ أي تغير على الغرض من استخدام العقار بحيث يتم تحويله من الاستثمار العقاري, فإن تكلفة العقار لأغراض المحاسبة اللاحقة هي قيمته العادلة في تاريخ تغيير الاستخدام.

تستند القيم العادلة للإستثمارات العقارية على أعلى وأفضل استخدام للعقارات, وهو الاستخدام الحالي لها. تم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات العقارية للمجموعة على أساس التقييم الذي تم إجراؤه في نهاية فترة التقرير من قبل مقيمين مستقلين تم تعيينهم من قبل المجموعة. يتوافق هذا التقييم مع تقييم المعهد الملكي للمساحين القانونيين - المعايير العالمية. تم تحديد القيمة العادلة بناءً على نهج السوق القابل للمقارنة والذي يعكس أسعار المعاملات الحديثة لعقارات مماثلة ونهج الاستثمار الذي يتم تحديده من خلال تحليل تدفق الدخل والنفقات المتوقعة للعقار.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري عند استبعاده أو عندما يتم سحبه بشكل نهائي من الاستخدام وعندما يكون من غير المتوقع تحقيق منافع اقتصادية من استبعاده. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن سحب أو استبعاد بالعقار الاستثمار, والمحتسبة على أنها الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة المدرجة, في بيان الربح أو الخسارة في الفترة التي نشأت فيها.

يقوم المصرف بتحويل العقار إلى أو من الاستثمار العقاري عندما, وفقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام. يحدث التغيير في الاستخدام عندما يستوفي العقار, أو يتوقف عن تلبية تعريف الاستثمار العقاري, ويكون هناك دليل على التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقارًا استثماريًا سيتم إدراجه بالقيمة العادلة, ويقوم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 للعقارات المملوكة حتى تاريخ التغيير في الاستخدام. تتم معاملة أي فرق في ذلك التاريخ بين القيمة المدرجة للعقار وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 وقيمته العادلة بنفس الطريقة كإعادة تقييم وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16.

إستثمارات عقارية قيد التطوير

يتم قياس الإستثمارات العقارية قيد التطوير التي يتم إنشاؤها أو تطويرها للاستخدام المستقبلي كعقار استثماري, مبدئيًا بالتكلفة, بما في ذلك جميع التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقار بما في ذلك تكاليف الموظفين ذات الصلة. عند الانتهاء من الإنشاء أو التطوير, يتم تحويل هذه العقارات إلى إستثمارات عقارية مكتملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي, يتم قياس الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية قيد التطوير في بيان الدخل الموحد في الفترة التي نشأت فيها.

8.3 المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الرسمية للمجموعة وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. تتمثل أرباح أو خسائر العملات الأجنبية من البنود المالية بالفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية السنة, بعد تعديلها لبيان أثر الفائدة الفعلية والمبالغ المدفوعة خلال السنة, والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية التي يتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.

أما الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة, فيتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير المالية التي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

تم الاعتراف بشكل عام بفروق العملات الأجنبية الناتجة من التحويل في الربح أو الخسارة. ومع ذلك, يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن ترجمة استثمارات حقوق الملكية التي تم بشأنها اختيار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر كجزء من بيان الدخل الشامل الآخر.

9.3 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة أي إلتزام حالي (قانوني أو إستدلالي) ناتج عن أحداث سابقة ويحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن تقديره بصورة موثوقة.

إن المبلغ المعترف به كمخصص يتم إحتسابه حسب أفضل التوقعات للبدل المطلوب لمقابلة الإلتزام كما بنهاية فترة التقرير بعد الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والأمور غير المؤكدة المحيطة بالإلتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدّرة لسداد الالتزام الحالي, فإن قيمته المدرجة هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهريًا).

عندما يكون جزء أو كافة المنافع الاقتصادية المطلوبة لسداد المخصص متوقع استردادها من طرف ثالث, يتم الاعتراف بالخدمة المدينة كأصل في حالة كون استلام واستعاضة المبلغ مؤكدة وإمكانية قياس المبلغ بشكل موثوق.

10.3 موجودات محتفظ بها للبيع

تتكون الموجودات المحتفظ بها للبيع من العقارات إذا كان سيتم تحصيل قيمتها المدرجة بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع بدلًا من الاستخدام المستمر. يعتبر هذا الشرط مستوفياً فقط عندما يكون البيع محتملًا بشكل عالي ويكون الأصل متوفراً للبيع الفوري في وضعه الحالي. ينبغي أن تكون الإدارة ملتزمة بالبيع الذي يتوقع أن يكون مؤهلًا للاعتراف به كبيع كامل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف. يتم قياس والإعتراف بهذه العقارات مبدئيًا بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع والقيمة المدرجة للعقار, أيهما أقل. يتم تسجيل أي تخفيض لاحق للعقارات المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع كخسارة انخفاض في القيمة ويتم إدراجه في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم الإعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع, إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه ذلك خسارة انخفاض القيمة المتراكمة, في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

11.3 الممتلكات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة, إن وجدت. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لتخفيض تكلفة الموجودات على مدى أعمارها الإنتاجية. لا يتم احتساب استهلاك للأراضي الممنوحة للمصرف من قبل الحكومة الاتحادية (المساهم) ويتم قياسها بقيمة اسمية قدرها درهم واحد.

تتم رسملة البرامج المشتراة والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من القدرة التشغيلية للمعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة, يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) من الممتلكات والمعدات. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات تحت بند إيرادات أخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بتلك المصروفات إلى المجموعة. يتم احتساب أعمال الإصلاح والصيانة المستمرة للمعدات كمصروفات عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمها المتبقية المقدرة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ويتم بصورة عامة الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب استهلاك الموجودات المؤجرة على مدى فترة الإيجار والأعمار الإنتاجية أيهما أقصر مالم يكن هناك تأكيد معقول بأن الملكية ستؤول للمجموعة بنهاية فترة الإيجار.

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير, ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

تقوم المجموعة بمراجعة سنوية للأعمار الإنتاجية المقدرة لكافة فئات الموجودات الأساسية, وتقوم بتعديلها بحيث تتوافق مع الأعمار الإنتاجية المقدرة المعاد تقييمها, إذا لزم الأمر.

فئة الموجودات	الأعمار الإنتاجية المقدرة
المباني	40 سنة
الأثاث والتجهيزات والسيارات	4 سنوات
أجهزة الكمبيوتر	من 4 إلى 5 سنوات

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

12.3 إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تعمل المجموعة في نهاية كل فترة تقرير على مراجعة القيم المدرجة لموجوداتها وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت). في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل محدد, تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. عندما يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة, يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد محددة, أو يتم توزيعهم إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع وقيمة الاستخدام, أيهما أعلى. عند تقييم قيمة الاستخدام, يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بالأصل حيث لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بخصوصها.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة, يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض مباشرةً في الربح أو الخسارة, ما لم يتم تسجيل الموجودات ذات الصلة بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة يتم التعامل مع خسائر انخفاض القيمة كانخفاض في إعادة التقييم.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة لاحقاً, يتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد, بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل استرجاع خسائر انخفاض القيمة مباشرةً في الربح أو الخسارة إلا إذا كان الأصل قد تم إدراجه بمبلغ إعادة التقييم وفي هذه الحالة يتم تسجيل استرجاع خسائر انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

13.3 عقود الإيجار

تقوم المجموعة في بداية العقد بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد إيجار. يعتبر العقد, أو يتضمن, عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد, تقوم المجموعة باستخدام تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

المجموعة كمستأجر

تعترف المجموعة بحق استخدام الموجودات والتزام الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بالتكلفة, التي تتضمن القيمة المبدئية لالتزام الإيجار المعدلة بناء على دفعات الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية الإيجار, مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها.

يتم لاحقاً احتساب استهلاك حق استخدام الموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية الإيجار حتى نهاية فترة الإيجار. علاوة على ذلك, يتم تخفيض حق استخدام الأصل بشكل دوري بناء على خسائر انخفاض القيمة, إن وجدت, ويتم تعديله بناء على بعض عمليات إعادة القياس لالتزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء العقد, ويتم احتساب التغير في قيمة الالتزام على الفترة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو, إذا تعذر تحديد ذلك التغير في القيمة بسهولة, يتم استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمجموعة. تستخدم المجموعة بشكل عام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي لها من خلال تحليل قروضها من المصادر الخارجية المختلفة وإجراء بعض التعديلات لبيان فترات الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

13.3 عقود الإيجار يتبع

المجموعة كمستأجر يتبع

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات ثابتة, بما في ذلك الدفعات الثابتة الجوهرية؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل, والتي يتم قياسها في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بداية عقد الإيجار؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تتوقع المجموعة بشكل معقول من ممارسته, ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختياري إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من استخدام خيار التمديد, وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتم إعادة قياس الالتزام عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في أحد المؤشرات أو المعدلات, أو تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية, أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها بخصوص ما إذا كانت ستقوم بممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو كان هناك تعديل في دفعات الإيجار الثابتة الجوهرية. عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة, يتم في المقابل تعديل القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات, أو يتم تسجيلها ضمن الربح أو الخسارة إذا تم تخفيض القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات إلى صفر.

تقوم المجموعة بعرض حق استخدام الموجودات ضمن' الممتلكات والمعدات'والتزامات الإيجار ضمن ' المطلوبات الأخرى'في بيان المركز المالي الموحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار لعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة وعقود الإيجار قصيرة الأجل, بما في ذلك عقود إيجار معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

المجموعة بصفتها مؤجر

عندما تكون المجموعة هي المؤجر, تقوم عند بدء عقد الإيجار بتحديد ما إذا كان عقد الإيجار يمثل عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون المجموعة مؤجرًا لها كعقود إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. عندما تنقل شروط عقد الإيجار إلى حد كبير جميع مخاطر ومزايا الملكية إلى المستأجر, يتم تصنيف العقد كعقد إيجار تمويلي. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلية. كجزء من هذا التقييم, تأخذ المجموعة في الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار لجزء كبير من العمر الاقتصادي للأصل.

يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة المدرجة للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كخمم مدينة بقيمة صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات التأجير التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار. لاحقاً للإعتراف المبدئي, تقوم المجموعة بصورة منتظمة بمراجعة القيمة المتبقية المقدرة غير المضمونة وتقوم بتطبق متطلبات انخفاض القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, مع الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخمم المدينة.

14.3 الودائع والأموال

يتم احتساب ودائع وأموال برنامج الشيخ زايد للإسكان وصندوق محمد بن راشد للابتكار ووزارة المالية الموجعة لدى المجموعة والمدارة بواسطتها ضمن المطلوبات الخاصة بالمجموعة (إيضاح 13).

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

15.3 قروض لأجل

تتكون قروض لأجل من أوراق حين وهي مصادر تمويل الحيون للمجموعة. تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقًا لجوهر الشروط التعاقدية للأدوات. يتم قياس أوراق الحين المصدرة مبدئياً بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية. يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

16.3 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالأرباح الموزعة على مساهم المصرف كمطلوبات في البيانات المالية الموحدة للمصرف في الفترة التي يتم فيها اعتماد توزيعات الأرباح من قبل المساهم.

17.3 الاعتراف بإيرادات والمصروفات

إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد للأدوات المالية في "صافي إيرادات الفوائد" كإيرادات فوائد و "مصروفات الفوائد" في بيان الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

يتم احتساب إيرادات أو مصروفات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية غير المنخفضة القيمة الائتمانية (أي بالتكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة), أو على التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. بالنسبة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية, يتم احتساب دخل الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلية على التكلفة المطفأة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية (أي إجمالي القيمة المدرجة ناقصًا مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). بالنسبة للموجودات المالية التي نشأت أو تم شراؤها منخفضة القيمة الائتمانية, يعكس سعر الفائدة الفعلي الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

الربح من التمويل الإسلامي

يتم الاعتراف بأرباح التمويل الإسلامي على أساس الاستحقاق وتقسيم الوقت باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

عائد توزيعات الارباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق في استلامها. وهو تاريخ إستحقاقات توزيع الأرباح للأوراق المالية المدرجة, وعادة ما يكون التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

ايرادات الرسوم والعمولات

تشمل مصروفات وإيرادات الرسوم والعمولات رسومًا أخرى غير تلك التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن الرسوم المدرجة في هذا الجزء من بيان الربح أو الخسارة الموحد للمجموعة, من بين أمور أخرى, الرسوم المفروضة على تقديم خدمة المعاملات ورسوم عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن ينتج عن ذلك ترتيب إقراض محدد وغيرها.

يتم احتساب مصاريف الرسوم والعمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

إيرادات الإيجار

يتم احتساب الإيجارات الناتجة من العقارات المؤجرة على أساس القسط الثابت على مدى فترات الإيجار لعقود الإيجار المستمرة ويتم عرضها كجزء من "الدخل الآخر" في الربح أو الخسارة.

مكاسب / (خسائر) القيمة العادلة من الإستثمارات العقارية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير, مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة.

يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية في الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

18.3 الضمانات المالية والتزامات القروض

تتمثل "الضمانات المالية" بالعقود التي تتطلب من المجموعة القيام بسداد دفعات محددة لتعويض صاحب الضمان عن أي خسارة متكبدة نتيجة عجز طرف محدد عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً للبنود التعاقدية. أما "التزامات القروض" فهي التزامات مؤكدة بتقديم ائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

إن المطلوبات الناتجة عن الضمانات أو الالتزامات المالية الخاصة بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من المعدل السائد في السوق يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة, ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان أو الالتزام. يتم لاحقاً تسجيل المطلوبات بالقيمة المطفأة أو القيمة الحالية لأي دفعة متوقعة عندما يكون من المحتمل سداد الدفعة بموجب العقد, أيهما أعلى. يتم إدراج الضمانات أو الالتزامات المالية الخاصة بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من المعدل السائد في السوق ضمن المطلوبات الأخرى.

19.3 الأدوات المالية المشتقة

التصنيف

تدخل المجموعة في أدوات مالية مشتقة مثل سقف معدل الفائدة الذي يتم الحصول عليه في أسواق رأس المال. يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط "كموجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

القياس المبدئي والقياس اللاحق

في سياق الأعمال الإعتيادية, فإن القيمة العادلة للمشتقات عند الاعتراف المبدئي هي سعر المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي, يتم الإعتراف بالأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة. يتم الحصول على القيم العادلة بشكل عام بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة, أو باستخدام تقنيات التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط.

يتم إدراج المشتقات الموجبة لقيم السوق (المكاسب غير المحققة) للأدوات المالية المشتقة ضمن الموجودات الأخرى. يتم إدراج المشتقات السالبة لقيم السوق (الخسائر غير المحققة) للأدوات المالية المشتقة ضمن المطلوبات الأخرى.

المكاسب والخسائر من القياس اللاحق

يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الأدوات المالية المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

20.3 ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والمؤجلة في الربح أو الخسارة, إلا عندما تتعلق ببنود تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية, وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والمؤجلة كذلك في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية على التوالي.

الضريبة الحالية

تشمل الضريبة الحالية الضريبة المتوقع دفعها أو استردادها على الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة وأي تعديل للضريبة المستحقة الدفع أو المستحقة القبض فيما يتعلق بالسنوات السابقة. مبلغ الضريبة الحالية المستحقة الدفع أو المستحقة القبض هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة المتوقع دفعه أو استلامه والذي يعكس عدم اليقين المتعلق بضرائب الدخل, إن وجدت. يتم قياسه باستخدام معدلات الضرائب التي تم تطبيقها أو تطبيقها بشكل جوهري في تاريخ التقرير. تشمل الضريبة الحالية أيضا أي ضريبة تنشأ عن توزيعات الأرباح.

لا يتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية إلا إذا تم استيفاء معايير معينة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية يتبع

20.3 ضرائب الدخل يتبع

الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيمة المدرجة للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لما يلي:

- الفروقات المؤقتة عند الاعتراف الأولي بالموجودات والمطلوبات في المعاملة التي هي ليست اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح أو الخسارة المحاسبية أو الخاضعة للضريبة؛
- الفروقات المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والترتيبات المشتركة, إلى الحد الذي تتمكن فيه المجموعة من التحكم في توقيت عكس الفروقات المؤقتة, ومن المرجح ألا تنعكس في المستقبل المنظور؛ و
- الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة الناشئة عن الاعتراف الأولي بالشهرة.

يتم الإعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة للخسائر الضريبية غير المستخدمة, والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة, والفروقات المؤقتة القابلة للخصم, وذلك بالقدر الذي يُحتمل معه توافر أرباح خاضعة للضريبة مستقبلية يمكن استخدامها في مقابلها. تُحدد الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية بناء على خطط العمل للشركات التابعة الفردية في المجموعة. يتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير, وتُخفض إلى الحد الذي يُصبح معه من غير المحتمل تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة؛ وتُعكس هذه التخفيضات عند تحسن احتمالية تحقيق أرباح خاضعة للضريبة مستقبلية.

يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن تكون الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية متاحة والتي يمكن استخدامها مقابلها.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بمعدلات الضرائب التي من المتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها, باستخدام معدلات الضرائب التي تم تطبيقها أو تطبيقها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

يعكس قياس الضريبة المؤجلة الآثار الضريبية المترتبة على الطريقة التي تتوقع بها المجموعة, في تاريخ التقرير, استرداد أو تسوية القيمة المدرجة لموجوداتها ومطلوباتها. ولهذا الغرض, يفترض أن القيمة المدرجة للإستثمارات العقارية المقاسة بالقيمة العادلة يتم استردادها من خلال البيع, ولم تُبطل المجموعة هذا الافتراض.

يتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة فقط إذا تم استيفاء معايير معينة.

21.3 محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتحديد بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة في تحوطات القيمة العادلة.

عند بدء علاقة التحوط, تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر والإستراتيجية المتعلقة به لتنفيذ معاملات التحوط المختلفة. وبالإضافة لذلك, عند بداية التحوط وعلى اساس مستمر, تقوم المجموعة بتوثيق فيما إذا كانت أداة التحوط عالية الفاعلية في تسوية التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط لها العائدة إلى المخاطر المتحوط لها, وهو عندما تلبي علاقات التحوط جميع متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط؛
- لا يسيطر تأثير مخاطر الإئتمان على تغيرات القيمة الناتجة عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي تقوم المجموعة بالتحوط لها فعليًا وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعليًا للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

عندما تتوقف علاقة التحوط في تلبية المتطلبات المتعلقة بالتحوط لنسب التحوط ولكن أهداف إدارة مخاطر التي تصنف علاقة التحوط تبقى كما هي, فإن المجموعة سوف تقوم بتعديل نسب التحوط المتعلقة بعلاقة التحوط من خلال إعادة توازن التحوط على أساس كل حالة على حدة, حتى يمكنها أن تلبي معايير التأهيل مرة أخرى.

21.3 محاسبة التحوط يتبع

تحوطات القيمة العادلة

يتم الاعتراف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم تعديل القيمة المدرجة للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالفعل بالقيمة العادلة لتغير القيمة العادلة العائد إلى المخاطر المتحوطة لها مع إدخال مماثل في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

عندما يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر التحوط في بيان الربح أو الخسارة الموحد, يتم الاعتراف بها في نفس البند المتحوط له. تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن استيفاء المعايير المؤهلة (بعد إعادة الموازنة, إن وجدت).

ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو استخدامها. يتم احتساب التوقف بشكل مستقبلي. يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة المدرجة للبند المتحوط له الناشئ عن مخاطر التحوط في تاريخ التوقف إلى بيان الربح أو الخسارة الموحد كجزء من سعر الفائدة الفعلي المعاد احتسابه خلال الفترة حتى تاريخ الاستحقاق أو إلغاء الاعتراف. إذا تم بيع البند المتحوط له أو سداده, يتم الاعتراف بتعديل القيمة العادلة غير المطفأة مباشرةً في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

اختبار فعالية التحوط

يتم تحديد فعالية التحوط عند بداية علاقة التحوط, ومن خلال تقييمات الفعالية الدورية لضمان وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط. يحدد توثيق كل علاقة تحوط كيفية تقييم فعالية التحوط. تعتمد الطريقة التي تقوم المجموعة بتطبيقها لتقييم فعالية التحوط على استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها.

تقوم المجموعة بتقييم العلاقة الاقتصادية والفعالية على التحوطات المحددة لها من خلال مطابقة الشروط الهامة للبند المتحوط له وأداة التحوط كجزء من تقييمها النوعي.

تقوم طريقة مطابقة المصطلحات الهامة بتكرار بند التحوط وبالتالي لا يتم استخدامها لعلاقات التحوط التي تتضمن فيها مشتقات التحوط ميزات غير موجودة في البند المتحوط له. في مثل هذه الحالات, يتم إجراء تقييم فعالية التحوط باستخدام طرق كمية أخرى وقد يؤدي إلى عدم الفعالية. تشمل بعض مصادر عدم الفعالية ما يلي:

- عدم التطابق بين الشروط التعاقدية للبند المتحوط له وأداة التحوط, بما في ذلك الفروق الأساسية؛
- تغييرات جوهرية في مخاطر الائتمان لأدوات التحوط؛
- آثار الإصلاحات القادمة لمؤشر أسعار الفائدة لأنها قد تدخل حيز التنفيذ في وقت مختلف ويكون لها تأثير مختلف على البنود المتحوط لها وأدوات التحوط.

يتم الاعتراف بعدم الفعالية الناتج عن التقييمات الكمية في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

4 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات الطارئة. تؤثر هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات أيضًا على الإيرادات والمصروفات والمخصصات بالإضافة إلى تغيرات القيمة العادلة.

قد تؤثر هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات على المبالغ المدرجة في السنوات المالية اللاحقة. يتم حاليًا تقييم التقديرات والأحكام وتستند إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى. من أجل تقليل عنصر الموضوعية, وضعت المجموعة معايير واضحة لكي تتمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. نظرًا لأن التقديرات تستند إلى الأحكام, فقد تختلف النتائج الفعلية, مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في هذه المخصصات.

فيما يلي التقديرات والأحكام المطبقة:

إنخفاض القيمة المحمل على الموجودات المالية

أ) الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

كما هو موضح في الإيضاح 6/2/5, يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا لأصول المرحلة 1, أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لأصول المرحلة 2 أو المرحلة 3 الموجودات. ينتقل الأصل إلى المرحلة 2 عندما تزيد مخاطر الائتمان الخاصة به بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد زادت بشكل هام, تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية المعقولة والمدعومة التي قد تطرأ في المستقبل.

ب) إنشاء مجموعات من الأصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي, يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. تراقب المجموعة مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال متشابهة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان, تكون هناك إعادة تقسيم للأصول بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل أصول إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الأصول.

تصنيف وقياس الاستثمارات في أوراق مالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نموذج الأعمال الذي تستخدمه الإدارة في إدارة موجوداتها المالية, ويستند كذلك إلى سمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية الخاضعة للتقييم. إن الإدارة على قناعة بأن استثمارات المجموعة في الأوراق المالية مصنفة ومقاسة بالشكل المناسب. تتمثل الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في تلك الموجودات المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, وينشأ عن الشروط التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل دفعات فقط للمبلغ الأصلي والفائدة. إن الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تمثل استثمارات في أدوات الملكية غير المحتفظ بها للاستفادة من التغيرات في قيمتها العادلة ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. ترى الإدارة أن تصنيف هذه الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يعكس خططها المتوسطة وطويلة الأجل في استثماراتها بشكل أفضل من الاحتفاظ بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تمت مناقشة أساليب التقييم المستخدمة لإحتساب القيم العادلة في إيضاح 7/5.

التقييم العادل للإستثمارات في أوراق مالية

عندما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي الموحد من الأسواق النشطة, يتم تحديدها باستخدام تقنيات التقييم التي تتضمن واحدًا أو أكثر من مدخلات السوق الهامة التي لا يمكن ملاحظتها. تتطلب تقنيات التقييم التي تعتمد إلى حد كبير على المدخلات غير القابلة للملاحظة مستوى أعلى من أحكام الإدارة لاحتساب القيمة العادلة من تلك التي تعتمد بالكامل على المدخلات التي يمكن ملاحظتها. يمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول هذه العوامل على القيمة العادلة المدرجة للاستثمارات في الأوراق المالية.

تمت مناقشة أساليب التقييم المستخدمة لإحتساب القيم العادلة في إيضاح 1/7/5.

4 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة يتبع

التقييم العادل للإستثمارات العقارية

تستند القيم العادلة للاستثمارات العقارية على أعلى وأفضل إستخدام للعقارات, وهو إستخدامه الحالي. يتم إدراج القيمة العادلة للاستثمارات العقارية من قبل خبراء تقييم عقارات مستقلين بناءً على طريقة المقارنة في التقييم وطريقة تقييم الاستثمار وطريقة القيمة المتبقية, لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح 10.

خصم مدفوعات عقد الإيجار

يتم خصم مدفوعات عقود الإيجار باستخدام معدل الإقتراض الإضافي للمجموعة. قامت الإدارة بتطبيق أحكام وتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار باستخدام متوسط تكلفة الاقتراض كعائد مرجعي.

5 إدارة المخاطر

1.5 نظرة عامة

تدرك المجموعة أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على استقرارها ومرونتها. تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية وتنطوي على تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض مستويات المخاطر أو مجموعة المخاطر. إن قبول المخاطر هي سمة رئيسية للمؤسسات المالية كما أن المخاطر التشغيلية هي نتيجة حتمية لمزاولة الأعمال.

إن وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة عن تحديد المخاطر وتحليلها وقياسها وإدارتها لضمان بقائها ضمن رغبتها في المخاطر؛ ويحقق عوائد مستدامة معدلة حسب المخاطر كما يفرضه المساهمون.

فيما يلي أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر تشغيلية

تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر بغرض وضع حدود وضوابط إدارة المخاطر المناسبة ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود عن طريق أنظمة معلومات حديثة ويعتمد عليها. تقوم الإدارة بصورة دورية بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر لتعكس التغيرات التي تطرأ على السوق والمنتجات وأفضل الممارسات التي تظهر.

إطار إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") من خلال لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ("BARCC") ولجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة ("BCIC") المسؤولية الشاملة عن إنشاء والإشراف على إطار إدارة المخاطر وإدارة مخاطر الائتمان على التوالي.

كما يتم مساعدتهم من قبل العديد من اللجان الإدارية بما في ذلك لجنة الإدارة ("MANCOM"), ولجنة إدارة المخاطر ("MRC"), ولجنة إدارة الائتمان والاستثمار ("MCIC"), ولجنة الموجودات والمطلوبات الإدارية ("ALCO"), ولجنة الامتثال الإداري ("MCC") وغيرها. تساعد هذه اللجان مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بما في ذلك مراجعة جميع سياسات إدارة المخاطر.

في حين يتحمل المجلس المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر بشكل عام, تساعد لجنة إدارة المخاطر ("MRC") لجنة المخاطر والامتثال ("BARCC") المجلس في الاضطلاع بهذه المسؤوليات بما في ذلك تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر المرتبطة بجميع الأنشطة والوظائف والعمليات بما في ذلك التوصية بتقبل المخاطر الإجمالية.

تتحمل لجنة إدارة المخاطر المسؤولية الشاملة عن الإشراف على إطار إدارة المخاطر وتقبل المخاطر. كما تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية الموافقة على سياسات وإجراءات إدارة المخاطر وضمان الالتزام بالسياسات المعتمدة والمراقبة الحقيقية للمخاطر المختلفة داخل المصرف.

5 إدارة المخاطر يتبع

1.5 نظرة عامة يتبع

إطار إدارة المخاطر يتبع

إن وظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن مجموعات الأعمال ويقودها كبير مسؤولي المخاطر وهي مسؤولة عن نشر إدارة المخاطر على مستوى المصرف والإشراف على جميع المخاطر الجوهرية. هذه الوظيفة مسؤولة بشكل أساسي عن تحديد إطار إدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تعمل وظيفة التحقيق الداخلي كخط دفاع ثالث, وهي مستقلة عن كل من وحدات الأعمال ("خط الدفاع الأول") وفريق إدارة المخاطر ("خط الدفاع الثاني"). يقدم التحقيق الداخلي ضمانا مستقلا لأصحاب المصلحة والإدارة العليا بشأن الامتثال لجميع سياسات وإجراءات المخاطر وفعالية عمليات إدارة المخاطر.

إدارة رأس المال

تم تصميم نهج إدارة رأس المال لضمان استيفاء المتطلبات التنظيمية في جميع الأوقات وأن يتم رسملة الأنشطة التشغيلية بما يتماشى مع الرغبة في المخاطرة والنسب المستهدفة ووفقًا للمتطلبات التنظيمية.

يهدف نهج إدارة رأس المال أيضا إلى تسهيل تخصيص رأس المال واستخدامه, بحيث يحقق عائدا يعوض المساهمين بشكل مناسب عن المخاطر المتكبدة. تتم إدارة كفاية رأس المال بنشاط وتشكل مكونا رئيسيا في عملية الموازنة والتوقعات. يتم اختبار خطة رأس المال في ظل مجموعة من سيناريوهات الإجهاد كجزء من عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية السنوية.

تقبل المخاطر واختبار الإجهاد

يكمن مفتاح النمو المستدام والربحية على المدى الطويل في ضمان وجود صلة قوية بين تقبل المخاطر والاستراتيجية.

يتضمن إطار تقبل المخاطر على مقاييس كمية ونوعية ويوافق عليه مجلس الإدارة. وتعد هذه التدابير جزءا لا يتجزأ من مراقبة الأداء القائم على المخاطر وتتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف. يتم توزيع تقبل المخاطر على مجموعات الأعمال بما يتماشى مع استراتيجيات الأعمال لهذه المجموعات.

اختبار الإجهاد هو أداة إدارة رئيسية تستخدم لتقييم حساسية ملفات تعريف المخاطر الحالية والمستقبلية للصدمات ذات الطبيعة والشدة المتفاوتة. يخضع اختبار الإجهاد لسياسة اختبار الإجهاد التي تحدد مناهج اختبار الإجهاد والأدوار والمسؤوليات المرتبطة بها. إن لجنة الحوكمة الأساسية التي تشرف على تقبل المخاطر واختبار الإجهاد هي لجنة إدارة المخاطر.

عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP)

إن الغرض من عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي هو إبلاغ مجلس الإدارة بالتقييم المستمر للمخاطر التي يتعرض لها المصرف, وكيف يعتزم المصرف التخفيف من هذه المخاطر ومقدار رأس المال الحالي والمستقبلي اللازم بعد النظر في عوامل التخفيف الأخرى.

يستلزم ذلك حساب رأس المال الإجمالي للمصرف ومراقبة كفاية رأس المال في ظل مجموعة متنوعة من السيناريوهات المعتمدة لتقييم والإبلاغ عن التأثير على احتياطي رأس المال (تم قياسه كرأس المال المتاح مطروحا منه رأس المال المطلوب) والتوصية بالإجراءات.

المخاطر التي يتم تقييمها بشكل صريح من خلال عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية وغيرها. يبقى الحفاظ على مركز رأس المال أولوية من وجهة النظر التنظيمية والإدارية.

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر التعرض لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تنشأ مخاطر الائتمان أساسا من القروض والسلف, والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض هذه, والتمويل التجاري, وأنشطة الخزينة, ولكنها يمكن أن تنشأ كذلك عن الضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتصديقات والقبولات. كما يتعرض المصرف لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ عن الاستثمارات في أدوات الديون والمشتقات المالية وأرصدة التسوية مع الأطراف المقابلة في السوق.

بما أن مخاطر الائتمان هي أهم المخاطر التي يواجهها المصرف, فقد تم تخصيص موارد وخبرات وضوابط كبيرة لإدارة هذه المخاطر. يتم تنظيم إدارة مخاطر الائتمان ومراقبتها في إطار وظيفة مخاطر الائتمان مع الحوكمة والمراقبة المنتظمة التي تمارسها لجنة الائتمان والاستثمار الإدارية (MCIC) والإشراف من قبل لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة ("BCIC").

وعلى وجه التحديد, تقوم ولجنة الائتمان والاستثمار (BCIC) بمراجعة واعتماد مقترحات الائتمان التي تتجاوز سلطات الإقراض المفوضة للإدارة من قبل مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك, تقوم لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (BARCC) ولجنة الائتمان والاستثمار (BCIC) بمراقبة العناصر الرئيسية لملف مخاطر الائتمان الخاص بالمصرف مقارنة بتقبل المصرف للمخاطرة يتم دعم لجان مجلس الإدارة من قبل لجنة إدارة المخاطر (MRC) ولجنة الائتمان والاستثمار (BCIC) من خلال المراجعة التفصيلية ومراقبة المحفظة الائتمانية, بما في ذلك تركيزات التعرض.

إن وظيفة مخاطر الائتمان هي المسؤولة عن صياغة سياسات وعمليات الائتمان بما يتماشى مع النمو وإدارة المخاطر والأهداف الاستراتيجية. توفر سياسة الائتمان تطوير نهج منهجي ومتسق لتحديد وإدارة مخاطر المقترضين والأطراف المقابلة.

التعرض للائتمان

إن تقدير التعرض للائتمان لأغراض إدارة المخاطر معقد ويتطلب استخدام النماذج, حيث يختلف التعرض باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. يستلزم تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات مزيدا من التقديرات لاحتمالية حدوث التخلف عن السداد ونسب الخسارة المرتبطة بها وارتباطات التخلف عن السداد بين الأطراف المقابلة. يقوم المصرف بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة الذي يتطلب التدابير التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسائر الناتجة عن التعثر
- التعرض عند التعثر

وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, تستند الخسارة الائتمانية المتوقعة على مقاييس احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر الكلية المعدلة. بالإضافة إلى ذلك, فإنه يأخذ في الاعتبار أيضا التدهور واحتمالية التخلف عن السداد. يتم تطوير نماذج احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر من خلال مستشارين خارجيين ويتم مراجعتها والتحقق من صحتها على أساس منتظم.

تصنيف مخاطر الملتزمين (ORR)

يستخدم المصرف نماذج تصنيف مخاطر الملتزمين المصممة خصيصا لمختلف قطاعات الصناعة / الطرف المقابل. يتم الوصول إلى مخاطر الملتزمين المحددة باستخدام عوامل كمية / مالية ونوعية / غير مالية تدل على مخاطر التخلف عن السداد. تخضع حالات التعرض للمراقبة المستمرة, مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة. تتم معايرة درجات مخاطر الملتزمين بحيث تزداد مخاطر التخلف عن السداد بشكل كبير عند كل درجة مخاطر أعلى.

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

إطار إدارة مخاطر الائتمان

يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- وضع سياسات ائتمانية بالتشاور مع وحدات الأعمال, والتي تغطي متطلبات الضمان وتقييم الائتمان وتصنيف وإعداد للمخاطر والإجراءات القانونية والوثائقية والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- وضع هيكل للتفويض الخاص بالموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم تخصيص حدود التفويض لموظفي الائتمان على مستوى الإدارة ومجلس الإدارة.
- مراجعة وتقييم كافة التعرضات للمخاطر الائتمانية وفقاً لحدود التفويض قبل التعهد بتقديم التسهيلات إلى العملاء. يخضع تجديد ومراجعة التسهيلات المصرفية لعملية المراجعة ذاتها.
- تطوير والحفاظ على نظام تصنيف مخاطر الملتزمين من أجل تصنيف التعرض وفقا لدرجة مخاطر الخسارة المالية التي تواجهها وتركيز الإدارة على المخاطر المصاحبة.
- الحد من تركز التعرض للمخاطر المتعلقة بالاطراف المقابلة والمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية (فيما يخص القروض والسُلف) الجهة المصدرة ونطاق معدل الائتمان وسيولة السوق والدولة (فيما يخص الاستثمارات).
- مراجعة الالتزام بحدود التعرض المتفق عليها والمتعلقة بالأطراف المقابلة وقطاعات الأعمال والدول وذلك بصورة مستمرة ومراجعة القيود وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

بالإضافة إلى ذلك, يقوم المصرف بإدارة التعرض للائتمان من خلال الحصول على ضمانات عند الاقتضاء والحد من فترة التعرض.

1.2.5 الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

مخاطر الضمانات

تحصل المجموعة على الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى من الأطراف الأخرى في سياق أعمالها الاعتيادية. تُستخدم الضمانات للحد من مخاطر الائتمان, وتعد بمثابة مصدر آخر للسداد في حالة عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية للسداد. توضح سياسات وإجراءات الائتمان أنواع الضمانات المقبولة, وكذلك العملية التي يمكن بموجبها اعتماد أنواع الموجودات و/ أو الأدوات الإضافية.

بشكل عام, لم يكن هناك أي تراجع مادي خلال السنة في جودة الضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة. بالإضافة إلى ذلك, لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات لدى المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2024, تحتفظ المجموعة بأدوات للحد من المخاطر الائتمانية تقدر قيمتها بنحو 87,567 ألف درهم (2023: 80,270 ألف درهم) مقابل الخمم المدينة ضمن قائمة المراقبة والتي تعرضت لانخفاض ائتماني من القروض والسُلف, والتمويل الاسلامي والاستثمارات في شكل رهن عقاري وضمانات أخرى على الموجودات, الودائع النقدية والضمانات. تقبل المجموعة الضمانات السيادية والضمانات من المصارف المحلية أو الدولية ذات السمعة الحسنة, أو الشركات الكبرى المحلية أو متعددة الجنسيات والأفراد أصحاب الثراء. لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بشكل عام, كما لم يتم الاحتفاظ بهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2024 أو 31 ديسمبر 2023.

يصنف الجدول التالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان من قروض وسُلف الرهن العقاري لعملاء التجزئة (بما في ذلك عقود التمويل الإسلامي) حسب نسبة التمويل إلى القيمة:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
نسبة التمويل إلى القيمة	
أقل من 50%	**3,176**	16,012
من 51% إلى 70%	**3,354**	41,287
من 71% إلى 90%	**27,190**	393,542
من 91% إلى 100%	**243,274**	2,721,488
في 31 ديسمبر	**276,994**	3,172,329

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

2.2.5 أقصى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

إن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان لبنود الميزانية العمومية هو قيمتها المدرجة. بالنسبة للضمانات المالية المسجلة خارج الميزانية العمومية, فإن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان هو الحد الأقصى للمبلغ الذي يجب على المجموعة دفعه إذا تم طلب الضمانات.

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**1,278,065**	1,222,143
أرصدة وودائع لدى المصارف	**5,403,614**	6,084,559
قروض وسلف	**5,407,695**	6,038,941
التمويل الإسلامي	**147,444**	1,710,822
سندات استثمارية - سندات الدين	**2,922,053**	1,414,615
أدوات مالية مشتقة	**11,699**	37,820
موجودات أخرى – فائدة مستحقة القبض	**174,861**	136,301
في 31 ديسمبر	**15,345,431**	16,645,201
خارج الميزانية - ضمانات ائتمانية ورسائل الاعتماد	**579,206**	264,632

يوضح الجدول أعلاه أقصى تعرض لمخاطر الإئتمان للأدوات المالية بالتكلفة المطفأة والضمانات الإئتمانية للأدوات المالية خارج الميزانية كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023, دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى.

3.2.5 تركزات مخاطر الإئتمان

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما يكون هناك عدد من الأطراف المقابلة أو التعرضات التي لها خصائص اقتصادية متشابهة, أو أن تكون هذه الأطراف مشاركة في أنشطة مماثلة أو تعمل في نفس المناطق الجغرافية أو القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن تجعل قدرتها على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو الظروف الأخرى. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر المفرطة, تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة إرشادات محددة للتركيز على الحفاظ على محفظة متنوعة. يتم مراقبة تركيز مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها وفقًا لذلك.

فيما يلي تحليل تركز مخاطر الائتمان حسب القطاع في تاريخ التقرير.

31 ديسمبر 2024	القطاع العام ألف درهم	القطاع المالي ألف درهم	القطاع الخاص/ التجزئة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات				
العربية المتحدة المركزي	**1,278,065**	**-**	**-**	**1,278,065**
أرصدة وودائع لدى المصارف	**-**	**5,403,168**	**-**	**5,403,168**
قروض وسلف للعملاء	**2,224,509**	**-**	**2,850,465**	**5,074,974**
تمويل إسلامي	**-**	**-**	**117,185**	**117,185**
أوراق مالية استثمارية – أدوات الدين	**2,513,983**	**325,642**	**79,306**	**2,918,931**
أدوات مالية مشتقة	**-**	**-**	**11,699**	**11,699**
موجودات أخرى – فائدة مستحقة القبض	**13,732**	**108,841**	**52,288**	**174,861**
	6,030,310	**5,837,630**	**3,110,943**	**14,978,883**

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

3.2.5 تركزات مخاطر الإئتمان يتبع

31 ديسمبر 2023	القطاع العام ألف درهم	القطاع المالي ألف درهم	القطاع الخاص/ التجزئة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات				
العربية المتحدة المركزي	1,222,143	-	-	1,222,143
أرصدة وودائع لدى المصارف	-	6,083,977	-	6,083,977
قروض وسلف للعملاء	2,940,070	6,749	2,816,472	5,763,291
تمويل إسلامي	-	-	1,661,324	1,661,324
أوراق مالية استثمارية – أدوات الدين	823,296	510,042	79,299	1,412,637
أدوات مالية مشتقة	-	-	37,820	37,820
موجودات أخرى – فائدة مستحقة القبض	8,539	98,760	29,002	136,301
	4,994,048	6,699,528	4,623,917	16,317,493

تقوم المجموعة بمراقبة تركيزات مخاطر الائتمان بحسب القطاع والموقع الجغرافي. فيما يلي تحليل تركيزات مخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي في تاريخ التقرير.

31 ديسمبر 2024	**الإمارات العربية المتحدة ألف درهم**	**مجلس التعاون الخليجي ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات			
العربية المتحدة المركزي	**1,278,065**	**-**	**1,278,065**
أرصدة وودائع لدى المصارف	**3,737,759**	**1,665,409**	**5,403,168**
قروض وسلف للعملاء	**5,074,974**	**-**	**5,074,974**
تمويل إسلامي	**117,185**	**-**	**117,185**
أوراق مالية استثمارية – أدوات الدين	**2,319,469**	**599,462**	**2,918,931**
أدوات مالية مشتقة	**11,699**	**-**	**11,699**
موجودات أخرى – فائدة مستحقة القبض	**168,709**	**6,152**	**174,861**
	12,707,860	**2,271,023**	**14,978,883**

31 ديسمبر 2023	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	مجلس التعاون الخليجي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات			
العربية المتحدة المركزي	1,222,143	-	1,222,143
أرصدة وودائع لدى المصارف	6,083,977	-	6,083,977
قروض وسلف للعملاء	5,758,705	4,586	5,763,291
تمويل إسلامي	1,661,324	-	1,661,324
أوراق مالية استثمارية – أدوات الدين	969,698	442,939	1,412,637
أدوات مالية مشتقة	37,820	-	37,820
موجودات أخرى – فائدة مستحقة القبض	133,047	3,254	136,301
	15,866,714	450,779	16,317,493

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

4.2.5 جودة الإئتمان

لدى المجموعة لجان إدارية للإشراف على عملية إدارة المخاطر. تقوم لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة, بتفويض من مجلس الإدارة, بتحديد السياسات والعمليات والأنظمة لإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية.

لدى المجموعة نظام تصنيف المخاطر لتصنيف التعرضات بحسب درجة مخاطر الخسارة المالية التي تواجهها والذي يوجه تركيز الإدارة إلى المخاطر ذات الصلة. يُستخدم نظام تصنيف المخاطر لتحديد مدى ضرورة تكوين مخصصات انخفاض القيمة مقابل التعرضات الائتمانية المحددة.

الأرصدة والودائع لدى المصارف

كما في 31 ديسمبر 2024, تم إيداع ودائع وأرصدة أسواق المال للمجموعة في الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب لدى المصارف, بإجمالي مبلغ 5,404 ألف درهم (2023: 6,085 ألف درهم) فقط في المصارف التي تعمل بشكل مباشر أو بشكل نسبي مع المؤسسات المقابلة المصنفة كدرجة استثمار (أي تتراوح من "BBB+" إلى "A") من قبل وكالة تصنيف خارجية عالمية. وبناءً عليه, تعتبر الودائع في هذه البنوك استثمارات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة ويتم تصنيفها كالمرحلة الأولى. ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً انخفاض القيمة.

القروض والسلف للعملاء والتمويل الإسلامي

يوضح الجدول التالي معلومات حول القروض والسلف للعملاء والتمويل الإسلامي. تم إدراجها بالتكلفة المطفأة.

2024				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخاطر منخفضة	**5,046,455**	**-**	**-**	**5,046,455**
قائمة المراقبة	**-**	**215,247**	**-**	**215,247**
مشكوك في تحصيلها	**-**	**-**	**55,280**	**55,280**
خسائر	**-**	**-**	**238,157**	**238,157**
	5,046,455	**215,247**	**293,437**	**5,555,139**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(76,900)**	**(26,459)**	**(259,621)**	**(362,980)**
القيمة المدرجة	**4,969,555**	**188,788**	**33,816**	**5,192,159**

2023				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخاطر منخفضة	7,242,384	-	-	7,242,384
قائمة المراقبة	-	195,650	-	195,650
مشكوك في تحصيلها	-	-	105,342	105,342
خسائر	-	-	206,387	206,387
	7,242,384	195,650	311,729	7,749,763
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(40,319)	(37,147)	(247,682)	(325,148)
القيمة المدرجة	7,202,065	158,503	64,047	7,424,615

5 إدارة المخاطر يتبع
2.5 مخاطر الائتمان يتبع
4.2.5 جودة الإئتمان يتبع

القروض والسلف للعملاء والتمويل الإسلامي يتبع

يوضح الجدول التالي معلومات حول الحركة في إجمالي التعرضات حسب مراحل القروض والسلف للعملاء, والتمويل الإسلامي.

2024				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	**7,242,383**	**195,650**	**311,729**	**7,749,763**
محول إلى المرحلة 1	**21,471**	**(19,979)**	**(1,492)**	**-**
محول إلى المرحلة 2	**(138,143)**	**149,693**	**(11,550)**	**-**
محول إلى المرحلة 3	**(11,763)**	**(25,627)**	**37,390**	**-**
موجودات مالية جديدة ناشئة	**1,990,800**	**24,872**	**745**	**2,016,417**
إلغاءالإعتراف بالموجودات المالية	**(3,503,979)**	**(106,498)**	**(18,571)**	**(3,629,048)**
شطب	**-**	**-**	**(10,284)**	**(10,284)**
حركات أخرى ضمن نفس المرحلة	**(554,314)**	**(2,865)**	**(14,530)**	**(571,709)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**5,046,455**	**215,246**	**293,437**	**5,555,139**

2023				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	6,657,751	145,774	258,846	7,062,371
محول إلى المرحلة 1	64,217	(64,217)	-	-
محول إلى المرحلة 2	(137,597)	141,221	(3,624)	-
محول إلى المرحلة 3	(30,533)	(28,867)	59,400	-
موجودات مالية جديدة ناشئة	2,286,124	20,057	5,565	2,311,746
إلغاءالإعتراف بالموجودات المالية	(874,825)	(12,987)	(747)	(888,559)
حركات أخرى ضمن نفس المرحلة	(722,753)	(5,331)	(7,711)	(735,795)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	7,242,384	195,650	311,729	7,749,763

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

4.2.5 جودة الإئتمان يتبع

الأوراق المالية الاستثمارية

يظهر الجدول التالي معلومات حول سندات استثمار الدين التي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة.

2024				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخاطر منخفضة	**2,742,687**	**-**	**-**	**2,742,687**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(3,122)**	**-**	**-**	**(3,122)**
القيمة المدرجة	**2,739,565**	**-**	**-**	**2,739,565**

2023				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخاطر منخفضة	1,276,372	-	-	1,276,372
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(1,978)	-	-	(1,978)
القيمة المدرجة	1,274,394	-	-	1,274,394

خلال السنة, لم يكن هناك أي تحويلات إلى مراحل أخرى في إجمالي التعرضات لسندات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة. تم الإفصاح عن الحركة في نفس المرحلة (المرحلة 1) في الإيضاح 9.

مطلوبات طارئة

يوضح الجدول التالي معلومات حول الضمانات المالية وخطابات الاعتماد الصادرة عن المصرف:

2024				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخاطر منخفضة	**565,801**	**-**	**-**	**565,801**
قائمة المراقبة	**-**	**11,655**	**-**	**11,655**
خسارة	**-**	**-**	**9,650**	**9,650**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(6,276)**	**(236)**	**(8,977)**	**(15,489)**
القيمة المدرجة	**559,525**	**11,419**	**673**	**571,617**

2023				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخاطر منخفضة	258,882	-	-	258,882
قائمة المراقبة	-	5,750	-	5,750
خسارة	-	-	3,400	3,400
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(2,546)	(102)	(3,400)	(6,048)
القيمة المدرجة	256,336	5,648	-	261,984

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

5.2.5 المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

أ) الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر لأداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي, تأخذ المجموعة بالاعتبار المعطيات المعقولة والمدعومة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد. تشتمل هذه المعطيات على المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية, بما في ذلك نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي والتصنيف الخارجي للمخاطر, حيثما يكون متاحاً, وحالة تعثر الحسابات, والأحكام الائتمانية وحسبما يكون مناسباً, الخبرات السابقة ذات الصلة والمعلومات الاستشرافية. قد تحدد المجموعة أيضاً أن التعرض قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على أساس المؤشرات النوعية الخاصة التي تعتبرها مؤشراً على ذلك والتي قد لا تنعكس بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب.

يتمثل الهدف من التقييم في تحديد ما إذا كانت الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان قد حدثت للتعرض. تستخدم المجموعة ثلاثة معايير لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة هامة في مخاطر الائتمان:

- الاختبار الكمي القائم على الحركة في احتمالية التعثر؛
- مؤشرات نوعية, و
- فترة التأخر حيث لا تقل عن 30 يوم.

ب) تصنيف مخاطر الملتزمين

تستخدم المجموعة نماذج محددة لتصنيف مخاطر الملتزمين (ORR) مصممة خصيصًا لمختلف قطاعات الصناعة/الطرف المقابل. يتم الوصول إلى تصنيف مخاطر الملتزمين باستخدام العوامل الكمية/المالية والنوعية/غير المالية التي تشير إلى مخاطر التعثر. وتختلف هذه العوامل حسب طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة, مما قد يؤدي إلى تحويل التعرض إلى درجة مختلفة من مخاطر الائتمان.

ج) تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر

تقوم المجموعة باستخدام نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها ووضع تقديرات لاحتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها بمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومقارنة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية, عبر مختلف الأقاليم الجغرافية التي تتعرض فيها المجموعة للمخاطر.

د) الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يتم تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لعدة أسباب, بما في ذلك تغير ظروف السوق, والاحتفاظ بالعملاء, وعوامل أخرى لا تتعلق بتراجع الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إيقاف الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالقرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة. حيثما يكون مناسباً, تحرص المجموعة على إعادة هيكلة القروض بدلًا من حجز الضمانات, في حال توفرها. قد تتطلب إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد وتوثيق شروط اتفاق القرض الجديدة. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها بشكل مستمر لضمان استوفاء كافة المعايير وترجيح إمكانية استوفاء الدفعات المستقبلية.

يتم تصنيف التسهيلات التي تمت إعادة هيكلتها لأسباب ائتمانية في الأشهر الـ 12 الماضية ضمن المرحلة 2. سيتعين على المقترض إبداء سلوك سداد جيد بشكل مستمر على مدى فترة زمنية قبل أن يتم التعامل مع التعرض على أنه لم يعد يتعرض لانخفاض ائتماني ومن ثم تحويله إلى المرحلة 1.

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

5.2.5 المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة يتبع

هـ) تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر عن السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي المقترض بالتزاماته الائتمانية بالكامل للمجموعة, دون لجوء المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد)؛
- أن يكون من المحتمل أن يتعرض المقترض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- يتأخر المقترض عن الوفاء بأي التزام ائتماني مادي تجاه المجموعة لأكثر من 90 يوماً؛

عند تقييم ما إذا كان المقترض تعثر عن السداد, تأخذ المجموعة بالاعتبار المؤشرات التالية:

- الكمية – مثل بيان التأخر عن السداد وعدم الوفاء بالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة للمجموعة؛ و
- النوعية – مثل التعاون والشفافية وتوفر المعلومات اللازمة من قبل المقترضين؛ و
- بناءً على المعلومات المعدة داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

إن المدخلات المستخدمة في تقييم ما إذا كان هناك أداة مالية في حالة تعثر عن السداد وأهميتها قد تتغير بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر عن السداد بشكل كبير مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

و) المعالجة

يمكن أن تعود الأصول إلى المرحلة 1 من المرحلة 2 عندما لا تفي الزيادة الهامة في معايير مخاطر الائتمان وأكملت فترة اختبار مدتها 12 شهرًا, حددتها المجموعة. يجب أن ينتقل الحساب من المرحلة 3 إلى المرحلة 2 عندما لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة, وبعد ذلك يجب أن يتبع فترة المعالجة 12 شهرًا قبل أن يتم نقله إلى المرحلة 1. وتضمن السياسة كذلك عدم إمكانية نقل أي من الأصول العودة مباشرة إلى المرحلة 1 من المرحلة 3.

ز) استخدام المعلومات المستقبلية

إن تقييم ما إذا كانت هناك زيادة هامة في مخاطر الائتمان واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة تتضمن معلومات مستقبلية. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحديد متغيرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة بالمحفظة ثم يتم دمج المعلومات المستقبلية لمتغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في القائمة المختصرة على معدلات التعثر التاريخية. يتم تطبيق حكم الخبراء في العملية التي تكون فيها العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات ضعيفة أو تعتبر التوقعات غير حكيمة. يتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية على أساس منتظم للحصول على أفضل تقدير ممكن لحركة الاقتصاد خلال السنوات الخمس القادمة. بعد خمس سنوات, لتوقع المتغيرات الاقتصادية لعمر الأداة المتبقي كاملًا, حيث تم استخدام منهجية الارتداد.

ينعكس دمج المعلومات المستقبلية لعوامل الاقتصاد الكلي على احتسابات خسائر الائتمان المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 لمواءمة مخصصات الائتمان مع التوقعات الاقتصادية. يتم مراجعة المنهجيات والافتراضات المعنية بشكل دوري, بما في ذلك توقعات متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة, والتي يتم تحديثها بانتظام.

لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة ذات الاحتمالية المرجحة, يتم استخدام احتمالات 70% و 30% و 30% لسيناريو الاقتصاد الكلي الأساسي المتقلب وغير المستقر على التوالي.

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

5.2.5 المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة يتبع

ح) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذجا من "ثلاثة مراحل" لانخفاض القيمة بناء على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالتسهيلات كما هو موضح أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية غير المنخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة 1" وتخضع مخاطر الائتمان الخاصة بها للمراقبة باستمرار من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ تحديد الاعتراف المبدئي, يتم تحويل الأداة المالية إلى "المرحلة 2" ولكن لا يتم اعتبارها منخفضة القيمة الائتمانية بعد. يتم قياس تحديد الزيادة في مخاطر الإئتمان بناء على المعلومات كما هو موضح أعلاه.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة القيمة الائتمانية, يتم تحويل الأداة المالية إلى "المرحلة 3".

إن المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة تمثل الهيكل الزمني للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- الخسائر المحتملة عند التعثر؛ و
- إجمالي التعرض عند التعثر.

تُستمد هذه المؤشرات بصورة عامة من النماذج الإحصائية الموضوعة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى, والتي يتم تعديلها لتعكس معلومات استشرافية على النحو الموضح أعلاه.

إن تقديرات **احتمالية التعثر** تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة, والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

إن **الخسائر المحتملة عند التعثر** تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تحصيلها, مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

إن **إجمالي التعرض عند التعثر** يمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تحدد المجموعة إجمالي التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للقيمة الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن إجمالي التعرض عند التعثر من أصل مالي يتمثل في إجمالي قيمته الدفترية. فيما يتعلق بالتزامات الإقراض والضمانات المالية, يتضمن إجمالي التعرض عند التعثر المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد, والتي يتم تقديرها بناءً على التجارب السابقة والتوقعات الاستشرافية.

عندما يتم تحديد مؤشر على أساس جماعي, يتم تجميع الأدوات المالية التي تنطوي على سمات مخاطر مماثلة, والتي تشمل:

- درجات مخاطر الائتمان؛
- نوع المنتج؛ و
- الموقع الجغرافي للمقترض.

يتم بشكل منتظم مراجعة المجموعات التي تم تجميعها, للتأكد من أن التعرضات ضمن كل مجموعة محددة ما تزال متناسقة.

يتم إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للتعرضات ضمن المرحلة 1 بضرب احتمالية التعثر عن السداد لمدة 12 شهر في الخسائر المحتملة عند التعثر وإجمالي التعرض عند التعثر في السداد. يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بضرب احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأداة في الخسائر المحتملة عند التعثر وإجمالي التعرض عند التعثر.

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

5.2.5 المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة يتبع

ط) مراقبة مخاطر الائتمان

بالنسبة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يتم مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والإبلاغ عنها وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. تتم مراجعة عمليات الترحيل المرحلية وأي استثناءات للزيادة الهامة في معايير مخاطر الائتمان والأمور الأخرى المتعلقة بالائتمان والانخفاض في القيمة والموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة المناسبة.

يتم تقييم مخاطر المحفظة الائتمانية للمجموعة ومراقبتها بشكل مستمر على أساس الاستثناءات وتقارير معلومات الإدارة والعوائد الناتجة عن وحدات الأعمال والائتمان. يتم كذلك مراقبة مخاطر الائتمان على أساس مستمر مع تقارير رسمية شهرية وربع سنوية للتأكد من أن الإدارة العليا على دراية بالتغيرات في جودة الائتمان للمحفظة إلى جانب العوامل الخارجية المتغيرة.

ي) إدارة الضمانات

تستخدم الضمانات والكفالات بشكل فعال كأدوات تخفيف من قبل المجموعة. تتم مراقبة وتقييم جودة الضمانات بشكل مستمر ويسعى المصرف إلى ضمان قابلية الضمان للتنفيذ. تشمل الفئات الرئيسية للضمانات النقد/ الودائع الثابتة، المخزون، الأسهم، والضمانات (الشركات، الضمانات المصرفية والضمانات الشخصية)، الممتلكات غير المنقولة، الذمم المدينة والسيارات.

يتم إعادة تقييم الضمانات بانتظام وفقًا لسياسة المصرف الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء التقييمات الخاصة بناءً على طبيعة الضمان والحالة الاقتصادية العامة. يتيح ذلك للمصرف تقييم القيمة السوقية العادلة للضمانات والتأكد من تغطية المخاطر بشكل مناسب. تخضع هيكلية الضمانات والتعهدات القانونية أيضًا لمراجعة منتظمة.

6.2.5 مخصص الخسائر

تظهر الجداول أدناه مطابقات الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر حسب فئة الأدوات المالية.

أرصدة وودائع مستحقة من المصارف

	2024			
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	**582**	**-**	**-**	**582**
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	**446**	**-**	**-**	**446**
إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية	**(582)**	**-**	**-**	**(582)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**446**	**-**	**-**	**446**

	2023			
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	674	-	-	674
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	582	-	-	582
إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية	(674)	-	-	(674)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	582	-	-	582

5 إدارة المخاطر يتبع

2.5 مخاطر الائتمان يتبع

6.2.5 مخصص الخسائر يتبع

القروض والسلف للعملاء والتمويل الإسلامي

2024				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	40,319	37,147	247,682	325,148
تحويلات إلى المرحلة 1	225	(212)	(13)	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(14,199)	16,563	(2,364)	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(5,847)	(15,070)	20,917	-
حركات أخرى ضمن نفس المستوى	68,994	2,691	11,793	83,478
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	5,948	1,051	760	7,759
إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية	(18,539)	(15,712)	(8,870)	(43,121)
شطب	-	-	(10,284)	(10,284)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	76,901	26,458	259,621	362,980

2023				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	51,486	11,659	206,907	270,052
تحويلات إلى المرحلة 1	607	(607)	-	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(22,155)	22,594	(439)	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(17,751)	(15,959)	33,710	-
حركات أخرى ضمن نفس المستوى	28,804	14,146	4,110	47,060
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	7,242	6,274	4,141	17,657
إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية	(7,914)	(960)	(747)	(9,621)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	40,319	37,147	247,682	325,148

بالنسبة لانخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء، والتمويل الإسلامي، يحتفظ المصرف بإطار إداري لتحديد خصائص السوق والمخاطر المرتبطة به والتي لم يتم تسجيلها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية. كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت القيمة المركبة 64,6 مليون درهم (2023: 15,1 مليون درهم).

السندات الاستثمارية (الدين)

2024				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	**1,978**	**-**	**-**	**1.978**
حركات أخرى ضمن نفس المستوى	**323**	**-**	**-**	**323**
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	**1,216**	**-**	**-**	**1,216**
إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية	**(395)**	**-**	**-**	**(395)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**3,122**	**-**	**-**	**3,122**

2023				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	578	-	-	578
حركات أخرى ضمن نفس المستوى	1,098	-	-	1,098
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	323	-	-	323
إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية	(21)	-	-	(21)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	1,978	-	-	1,978

مطلوبات طارئة

2024				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	**2,545**	**103**	**3,400**	**6,048**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(156)**	**156**	**-**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**-**	**(5,250)**	**5,250**	**-**
حركات أخرى ضمن نفس المستوى	**881**	**5,148**	**-**	**6,029**
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	**3,400**	**79**	**327**	**3,806**
إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية	**(394)**	**-**	**-**	**(394)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**6,276**	**236**	**8,977**	**15,489**

2023				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير	7,277	-	1,598	8,875
تحويلات إلى المرحلة 2	(100)	100	-	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(1,802)	-	1,802	-
حركات أخرى ضمن نفس المستوى	(2,553)	-	-	(2,553)
الموجودات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها	772	3	-	775
إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية	(1,049)	-	-	(1,049)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	2,545	103	3,400	6,048

5 إدارة المخاطر يتبع

3.5 مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق إلى التأثير المحتمل على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية التي تحتفظ بها المجموعة, أو الدخل, نتيجة التقلبات في عوامل السوق مثل أسعار الفائدة وفروق أسعار الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

تتم إدارة مخاطر السوق من خلال إطار رقابة شامل, تحكمه ضوابط إطار عمل مخاطر السوق المعتمد, والذي يعمل بشكل مستقل عن مخاطر الأعمال. يقوم قسم مخاطر السوق في إدارة المخاطر, بتقديم تقاريره إلى رئيس قسم المخاطر.

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق التي تتمثل في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة والعملات وأدوات حقوق الملكية, والتي تتعرض جميعها لتحركات السوق العامة والخاصة, وتتعرض أيضاً لتغيرات في مستوى تقلب معدلات وأسعار السوق مثل أسعار الفائدة وفروق الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تجتمع إدارة المجموعة بشكل منتظم لمراقبة وإدارة مخاطر السوق.

يعمل مكتب الاستقبال ضمن "قائمة المنتجات المسموح بها" للمنتجات المعتمدة, مع الإضافات التي تتطلب موافقة تفويض السلطة لتقييم وضمان التحكم الفعال في المخاطر.

يتم إجراء اختبار الإجهاد من خلال إنشاء سيناريوهات صارمة ولكنها معقولة, مثل التحركات الكبيرة في أسعار الفائدة وفروق الائتمان وما إلى ذلك وتحليل تأثيرها على مراكز المجموعة.

مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأوراق المالية نتيجة استثماراتها, والتي تم تسجيلها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في البيانات المالية الموحدة. وللتخفيف من هذه المخاطر, تستخدم المجموعة استراتيجية التنويع, مما يضمن توزيع محفظتها الاستثمارية على الأوراق المالية المختلفة. ويساعد هذا النهج على تقليل التعرض للتقلبات في أسعار الأسهم الفردية. يتم تنويع المحفظة الاستثمارية بما يتماشى مع الحدود التي وضعتها الإدارة, مما يضمن ملف مخاطر متوازن. ومن خلال الالتزام بهذه المبادئ التوجيهية, تهدف المجموعة إلى إدارة الخسائر المحتملة مع الحفاظ على أداء استثماري مستقر في ظل ظروف السوق المتغيرة.

يلخص الجدول المبين أدناه تأثير الزيادة/ النقص بنسبة 10% في أسعار هذه المحفظة الاستثمارية على نتائج المجموعة وحقوق الملكية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و2023. يرتكز هذا التحليل على افتراض ثبات كافة المتغيرات الأخرى, حيثما يكون ملائماً, وأن استثمارات المجموعة قد تغيرت وفقاً للارتباط التاريخي بالمؤشر ذي الصلة.

التأثير على حقوق ملكية المجموعة		
	2024 **ألف درهم**	2023 ألف درهم
التغير بنسبة +/- 10% في أسعار سندات الملكية	**+/-34,031**	+/-28,563

مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية في تقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السوقية. في حين تتمثل مخاطر أسعار الفائدة للقيمة العادلة في تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السوقية. ولإدارة هذه المخاطر بفعالية, تقوم إدارة المجموعة بشكل منتظم بمراقبة أسعار الفائدة في السوق, مما يضمن إجراء تعديلات في الوقت المناسب واتخاذ قرارات مستنيرة للتخفيف من الآثار المالية المحتملة.

تأثير حساسية الفائدة على الموجودات والمطلوبات

تتعرض المجموعة لمخاطر متنوعة ترتبط بتأثير التقلبات في أسعار الفائدة في السوق, والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. يتم تقييم مخاطر أسعار الفائدة من خلال تقييم تأثير التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة على الأدوات المالية للمجموعة. تنشأ هذه المخاطر من وجود أدوات مالية تحمل فائدة ضمن محفظة المجموعة. وبصفة أساسية, هناك احتمال أن تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة في السوق تأثيرا سلبيا على قيمة هذه الأدوات, وبالتالي على تدفقات الدخل المرتبطة بها.

ولإدارة مخاطر أسعار الفائدة, تتخذ المجموعة نهجا استباقيا من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة داخل محفظتها ومواءمة ملفات إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. وهذا يضمن تقليل عدم التطابق المحتمل بين حساسية أسعار الفائدة لموجودات ومطلوبات المجموعة, مما يساعد على التخفيف من الآثار السلبية التي قد تنتج عن تغيرات أسعار الفائدة. من خلال المطابقة الدقيقة لتوقيت إعادة التسعير عبر جانبي الميزانية العمومية, يمكن للمجموعة تقليل التعرض لتقلبات أسعار الفائدة.

يخضع جزء كبير من موجودات ومطلوبات المجموعة لإعادة التسعير في إطار زمني قصير, وتحديدا في غضون ثلاثة أشهر. وهذا يعني أن المجموعة تواجه تعرضا محدودا نسبيا لمخاطر أسعار الفائدة في هذا السياق. توفر إعادة التسعير قصيرة الأجل بعض الاستقرار, حيث من المرجح أن تتكيف قيمة الأدوات المالية للمجموعة بسرعة مع أي تغيرات في أسعار الفائدة, مما يقلل من المخاطر المرتبطة بفترات طويلة من عدم مواءمة أسعار الفائدة.

لتقييم تأثير تغيرات أسعار الفائدة على قيمة أدواتها المالية, تستخدم المجموعة مفهوم سعر الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يعادل القيمة المدرجة للأداة المالية عند استخدامه في احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية. يعتبر هذا المعدل أمرا بالغ الأهمية في تحديد كيفية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على التدفقات النقدية للمجموعة وقيمة أدواتها المالية.

بالنسبة للأدوات ذات السعر الثابت التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة, يكون معدل الفائدة الفعلي عادة هو المعدل الأصلي المحدد عند إصدار الأداة. يظل هذا المعدل ثابتا طوال عمر الأداة ما لم يكن هناك تغيير كبير في شروط الاتفاقية. من ناحية أخرى, بالنسبة للأدوات أو الأدوات ذات المعدل العائم التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة, يعكس معدل الفائدة الفعلي معدل السوق الحالي. تعتبر أدوات السعر العائم أكثر حساسية لتغيرات معدلات الفائدة حيث يتم تعديل أسعارها بشكل دوري استجابة لتحركات السوق, والتي يمكن أن تؤثر على كل من قيمة الأداة والتدفقات النقدية المستقبلية.

5 إدارة المخاطر يتبع

3.5 مخاطر السوق يتبع

تأثير حساسية الفائدة على الموجودات والمطلوبات يتبع

يوضح الجدول أدناه موجودات ومطلوبات المجموعة وقيمها المدرجة, والمصنّفة حسب تاريخ التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق, أيهما أقرب.

في 31 ديسمبر 2024	حتى 3 أشهر ألف درهم	3-12 شهر ألف درهم	غير حساسة للفائدة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات				
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي	1,232,000	-	46,065	1,278,065
الأرصدة والودائع لدى المصارف	3,994,083	1,325,388	83,697	5,403,168
قروض وسلف إلى العملاء	859,832	4,215,143	-	5,074,974
تمويل إسلامي	42,053	75,132	-	117,185
أوراق مالية استثمارية	305,382	2,613,550	340,312	3,259,244
أدوات مالية مشتقة	5,570	6,129	-	11,699
الموجودات الأخرى - الفوائد مستحقة القبض	-	-	174,861	174,861
	6,438,920	8,235,340	644,936	15,319,196
المطلوبات				
مستحق للمصارف	-	-	-	-
ودائع وأموال	1,818,715	850,000	428,201	3,096,916
قروض لأجل	-	5,474,723	-	5,474,723
أدوات مالية مشتقة	659,308	(568,721)	-	90,587
مطلوبات أخرى	-	-	866,081	866,081
	2,478,023	5,756,002	1,294,282	9,528,307
صافي الفجوة	3,960,897	2,479,338	(649,346)	5,790,889

5 إدارة المخاطر يتبع

3.5 مخاطر السوق يتبع

تأثير حساسية الفائدة على الموجودات والمطلوبات يتبع

في 31 ديسمبر 2023	حتى 3 أشهر ألف درهم	3-12 شهر ألف درهم	غير حساسة للفائدة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات				
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي	1,157,000	-	65,143	1,222,143
الأرصدة والودائع لدى المصارف	4,416,545	1,631,958	35,474	6,083,977
قروض وسلف إلى العملاء	1,583,057	4,180,234	-	5,763,291
تمويل إسلامي	670,629	990,695	-	1,661,324
أوراق مالية استثمارية	40,665	1,371,972	285,630	1,698,267
أدوات مالية مشتقة	-	-	37,820	37,820
الموجودات الأخرى - الفوائد مستحقة القبض	-	-	136,301	136,301
	7,867,896	8,174,859	560,368	16,603,123
المطلوبات				
مستحق للمصارف	-	-	-	-
ودائع وأموال	1,641,980	2,749,520	948,909	5,340,409
قروض لأجل	2,754,750	2,752,730	-	5,507,480
أدوات مالية مشتقة	-	-	37,820	37,820
مطلوبات أخرى	-	-	265,216	265,216
	4,396,730	5,502,250	1,251,945	11,150,925
صافي الفجوة	3,471,166	2,672,609	(691,577)	5,452,198

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة بسبب عدم التطابق بين الموجودات الحساسة للسعر والمطلوبات الحساسة للسعر والتي قد تؤثر سلبا على الأرباح / القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية للمصرف مع تغير أسعار الفائدة في السوق. لقياس ومراقبة مخاطر أسعار الفائدة, تستخدم المجموعة أدوات إدارة المخاطر مثل التحليل التقليدي للفجوات والأرباح المعرضة للمخاطر. يتم تحديد التأثير قصير المدى لتحركات أسعار الفائدة على صافي دخل الفائدة من خلال نهج "الأرباح المعرضة للمخاطر" من خلال الأخذ في الاعتبار التحول الموازي في منحنى العائد. يتم قياس التأثير طويل الأجل لتحركات أسعار الفائدة ومراقبته من خلال التغيير في القيمة السوقية لحقوق الملكية.

تفترض المجموعة تقلب بواقع 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة ويُقدر التأثير التالي على صافي أرباح السنة وصافي الموجودات كما في ذلك التاريخ, مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
تأثير التغير بواقع +/ - 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة		
السائدة لدى مصارف الإمارات (إيبور) ينتج عنه ربح أو خسارة	**+/- 12,077**	+/- 10,980

تستخدم حساسيات أسعار الفائدة المبينة أعلاه سيناريوهات مبسطة. وهي ترتكز على موجودات تحمل فائدة بمبلغ 10,982 مليون درهم (2023: 12,289 مليون درهم) ومطلوبات تحمل فائدة بمبلغ 5,974 مليون درهم (2023: 7,146 مليون درهم). لا تتضمن تلك الحساسية الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الإدارة للحد من تأثير الحركات في أسعار الفائدة.

5 إدارة المخاطر يتبع

3.5 مخاطر السوق يتبع

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية, وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. إن العملة الرسمية للمجموعة هي الدرهم الإماراتي. تتم مراقبة المراكز عن كثب, ويتم استخدام استراتيجيات لضمان المحافظة على المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يتم تمويل موجودات المجموعة عادةً بنفس العملة التي تستخدم للمعاملات للحد من التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية.

كما في 31 ديسمبر 2024, كان لدى المجموعة تعرضات بالدولار الأمريكي بقيمة 2,972 مليون درهم (2023: صافي تعرضات قصيرة بقيمة 1,346 مليون درهم). بما أن الدرهم الإماراتي مربوط بالدولار الأمريكي, فإن تعرض المجموعة لمخاطر هذه العملة محدود.

إدارة مخاطر السوق

تتحمل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات المسؤولية الشاملة عن مخاطر السوق, وتضع حدودا لأنواع المخاطر المختلفة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة. تم تكليف الإدارة بصياغة سياسات مفصلة لإدارة المخاطر, والتي تخضع لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات والموافقة عليها. بالإضافة إلى ذلك, تشرف الإدارة على التنفيذ والمراقبة اليومية لهذه السياسات لضمان التحكم الفعال في المخاطر.

4.5 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزامات السداد المرتبطة بالمطلوبات المالية عند استحقاقها ولتوفير أموال بدل الأموال المسحوبة. قد يؤدي هذا إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. للتخفيف من هذه المخاطر, تراقب المجموعة بنشاط وضع السيولة من خلال عملية منظمة تديرها إدارة المجموعة. من خلال التقييم المستمر للتدفقات النقدية ومتطلبات التمويل والموارد المتاحة, تضمن المجموعة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد. تساعد الإدارة الفعالة للسيولة في الحفاظ على الاستقرار المالي والاستمرارية التشغيلية, مما يقلل من التأثير المحتمل للنقص غير المتوقع في السيولة النقدية أو اضطرابات السوق.

لدى المصرف خطة تمويل طوارئ رسمية يتم تحديثها ومراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة على أساس سنوي. توفر خطة تمويل الطوارئ قائمة بأدوات تحقيق السيولة التي سيتم استخدامها لمواجهة ضغوط السيولة في مراحل مختلفة من الطوارئ.

يحتفظ المصرف بمحفظة من الأصول السائلة عالية الجودة تتماشى مع قدرة المصرف على تحمل مخاطر السيولة, مما يعني على الأقل أنها كافية لتلبية متطلبات السيولة بموجب اتفاقية بازل 3 والنسب الداخلية في ظل ظروف التشغيل العادية, وكافية لتلبية احتياجات السيولة في ظل الظروف المجهدة كما تقدرها اختبارات الإجهاد.

5 إدارة المخاطر يتبع

4.5 مخاطر السيولة يتبع

يقدم الجدول أدناه تحليل للموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة ضمن مجموعات الاستحقاق ذات الصلة على أساس الفترة المتبقية اعتباراً من تاريخ بيان المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

في 31 ديسمبر 2024	حتى 12 شهر ألف درهم	أكثر من 12 شهر ألف درهم	تاريخ استحقاق غير محدد ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات				
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي	**1,278,065**	**-**	**-**	**1,278,065**
الأرصدة والودائع لدى المصارف	**5,403,168**	**-**	**-**	**5,403,168**
قروض وسلف	**1,135,837**	**3,939,137**	**-**	**5,074,974**
تمويل إسلامي	**2,734**	**114,451**	**-**	**117,185**
سندات استثمارية	**1,517,080**	**1,401,852**	**340,312**	**3,259,244**
أدوات مالية مشتقة	**(138)**	**11,837**	**-**	**11,699**
الموجودات الأخرى - الفوائد مستحقة القبض	**174,861**	**-**	**-**	**174,861**
	9,511,607	**5,467,277**	**340,312**	**15,319,196**
المطلوبات				
ودائع وأموال	**3,096,916**	**-**	**-**	**3,096,916**
قروض لأجل	**-**	**5,474,723**	**-**	**5,474,723**
أدوات مالية مشتقة	**(138)**	**90,725**		**90,587**
مطلوبات أخرى	**853,498**	**-**	**12,583**	**866,081**
	3,950,276	**5,565,448**	**12,583**	**9,528,307**
صافي توفر السيولة	**5,561,331**	**(98,171)**	**327,729**	**5,790,889**

في 31 ديسمبر 2023	حتى 12 شهر ألف درهم	أكثر من 12 شهر ألف درهم	تاريخ استحقاق غير محدد ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات				
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي	1,222,143	-	-	1,222,143
الأرصدة والودائع لدى المصارف	6,083,977	-	-	6,083,977
قروض وسلف	1,189,111	4,574,180	-	5,763,291
تمويل إسلامي	38,246	1,623,078	-	1,661,324
سندات استثمارية	270,554	1,142,083	285,630	1,698,267
أدوات مالية مشتقة	46	37,774	-	37,820
الموجودات الأخرى - الفوائد مستحقة القبض	136,301	-	-	136,301
	8,940,378	7,377,115	285,630	16,603,123
المطلوبات				
ودائع وأموال	5,340,409	-	-	5,340,409
قروض لأجل	2,754,750	2,752,730	-	5,507,480
أدوات مالية مشتقة	46	37,774	-	37,820
مطلوبات أخرى	257,902	-	7,314	265,216
	8,353,107	2,790,504	7,314	11,150,925
صافي توفر السيولة	587,271	4,586,611	278,316	5,452,198

5 إدارة المخاطر يتبع

4.5 مخاطر السيولة يتبع

يتم تحديد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية اعتباراً من تاريخ بيان المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

إن تواريخ الاستحقاق المتوافقة وغير المتوافقة التي تخضع للمراقبة وأسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات تمثل أهمية لإدارة المجموعة. من غير المعتاد أن تتوافق تواريخ الاستحقاق بشكل كامل لدى المصارف حيث أن المعاملات المصرفية غالباً ما تكون غير محددة المدة ومتنوعة. من المحتمل أن تؤدي المراكز غير المتوافقة إلى زيادة الربحية, ولكنها أيضاً قد تزيد من مخاطر التعرض لخسائر.

إن القدرة على استبدال المطلوبات المستحقة ذات الفائدة بتكلفة معقولة, إلى جانب تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات, تعبر دوراً حيوياً في تقييم السيولة الخاصة بالمجموعة. بالإضافة إلى ذلك, تؤثر هذه العوامل على تعرض المجموعة للتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. تضمن الإدارة الفعالة لهذه العناصر الاستقرار المالي وتقلل من المخاطر المرتبطة بالسيولة وتقلبات السوق.

5.5 المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في مخاطر التعرض لخسارة مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن عدة أسباب متنوعة ترتبط بعمليات المجموعة وموظفيها والتقنيات المطبقة والبنية التحتية وعوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك المخاطر التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير الانضباط المؤسسي المتعارف عليها بشكل عام. تنتج المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المجموعة, وتواجه كافة المنشآت التجارية تلك المخاطر.

إن إدارة استمرارية الأعمال تمكن المصرف من تعزيز المرونة التشغيلية بشكل استباقي وتوسيع قدراته المتنوعة وإدارة الاستجابة للحوادث أو الأحداث غير المخطط لها والاستمرار في إجراء العمليات التجارية الهامة والعودة إلى العمليات العادية في الوقت المناسب.

تعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال عنصرا أساسيا في برنامج إدارة المخاطر الشامل للمصرف. تهدف المجموعة إلى إدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن بين تجنب الخسائر المالية وعدم الإضرار بسمعة المجموعة مع فعالية التكلفة بشكل عام بالإضافة إلى تجنب الإجراءات الرقابية التي تحد من روح المبادرة والابتكار.

إن الإدارة مسؤولة عن وضع وتطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لمواجهة المخاطر التشغيلية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال وضع معايير عامة لإدارة المخاطر التشغيلية.

تغطي المكونات الرئيسية لإطار إدارة المخاطر التشغيلية بشكل أساسي: الحوكمة والسياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات وإدارة حوادث المخاطر التشغيلية والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية والتدريب والتوعية.

تغطي المكونات الرئيسية لإطار إدارة استمرارية الأعمال بشكل أساسي: الحوكمة والسياسات وتحليل تأثير الأعمال وخطة استمرارية الأعمال والتدريبات والاختبار والاستجابة للطوارئ.

تتحمل الإدارة العليا للمصرف مسؤولية الإشراف على التنفيذ وضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجيات والسياسات والعمليات على جميع المستويات.

يتبع المصرف نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لإدارة المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال حيث:

- يتحمل الخط الأول (إدارة خط الأعمال) المخاطر ويكون مسؤولا عن تنفيذ أطر المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال.
- الخط الثاني (إدارة المخاطر) مسؤول عن تطوير سياسات وأطر المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال ذات الصلة والأدوات المرتبطة بها لدعم الخط الأول في الوفاء بمسؤولياته.
- يقوم خط الدفاع الثالث بتقديم (المراجعة الداخلية للحسابات) ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة.

5 إدارة المخاطر يتبع

6.5 إدارة مخاطر رأس المال

تهدف المجموعة فيما يتعلق بإدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرتها على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية بغرض توفير العوائد للمساهمين والحفاظ على هيكل أمثل لرأس المال.

تتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال التنظيمي بشكل منتظم من قبل إدارة المصرف, باستخدام تقنيات تستند إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة بازل.

يسعى المصرف إلى تحسين العوائد على رأس المال ويهدف دائما إلى الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير الأعمال وتلبية متطلبات رأس المال في جميع الأوقات.

وفقا لمتطلبات بازل 3, يجب أن يتكون رأس المال مما يلي:

رأس مال الشق الأول – يتكون رأس مال الشق الأول من الأسهم العادية تشمل رأس المال المدفوع والمُصْدَر, والأرباح المستبقاة, والاحتياطيات القانونية والنظامية, والدخل الشامل الآخر المتراكم, والشق الأول الإضافي الذي يتكون من الأدوات الصادرة عن البنوك المؤهلة لإدراجها ضمن رأس مال الشق الأول الإضافي وغير المدرجة في الشق الأول من الأسهم العادية.

رأس مال الشق الثاني – يشمل رأس مال الشق الثاني المخصصات العامة (إجمالي مخصص انخفاض القيمة بحد أقصى 1,25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان).

يتم تطبيق التعديل التنظيمي في رأس مال الشق الأول ورأس مال الشق الأول الإضافي ورأس مال الشق الثاني الذي يتكون بشكل أساسي من الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى وموجودات الضريبة المؤجلة واحتياطي تحوط التدفقات النقدية. بالإضافة إلى ذلك, يتم تطبيق خصم الحد الأدنى في حالة تجاوز الحد الأدنى المحدد في لوائح البنك المركزي لبازل 3.

تخصيص رأس المال

على الرغم من أن زيادة العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر هو الأساس الرئيسي المستخدم في تحديد كيفية تخصيص رأس المال داخل المصرف لأنشطة معينة, إلا أنه ليس الأساس الوحيد المستخدم لاتخاذ القرار. ويؤخذ في الاعتبار أيضا أوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى, وتوافر الموارد الإدارية وغيرها من الموارد, ومدى ملاءمة النشاط مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك. تتم مراجعة سياسات البنك فيما يتعلق بإدارة رأس المال وتخصيصه بانتظام من قبل مجلس الإدارة واللجان على مستوى مجلس الإدارة كجزء من برنامج تقييم كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP).

فيما يلي المراكز التنظيمية لرأس المال التنظيمي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2024 و 2023:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
رأس مال الشق الأول	
رأس المال	4,708,390	4,658,390
احتياطي خاص	649,907	621,894
احتياطي القيمة العادلة	43,638	21,103
أرباح مستبقاة	905,846	649,769
رأس مال الشق الأول المؤهل (أ)	**6,307,781**	5,951,156
رأس مال الشق الثاني		
المخصصات العامة المؤهلة	102,944	82,674
رأس مال الشق الثاني المؤهل (ب)	**102,944**	82,674
إجمالي قاعدة رأس المال (أ + ب)	**6,410,725**	6,033,830
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	8,235,482	9,338,380
مخاطر السوق	193,068	145,193
المخاطر التشغيلية	922,806	672,504
مجموع الموجودات المرجحة للمخاطر	**9,351,356**	10,156,077

5 إدارة المخاطر يتبع

6.5 إدارة مخاطر رأس المال يتبع

تخصيص رأس المال يتبع

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
نسبة الشق الأول	**%67.45**	%58.60
نسبة الشق الثاني	**%67.45**	%58.60
نسبة كفاية رأس المال	**%68.55**	%59.41

7.5 تسلسل القيمة العادلة

يتم قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة استناداً إلى عروض الأسعار المدرجة في سوق نشطة.

تتمثل القيمة العادلة في المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل ما أو تسوية التزام بين أطراف راغبين وبكامل إرادتهم في إجراء معاملة وفقاً لشروط السوق. وبالتالي، يمكن أن تنشأ فروق بين القيم المدرجة وتقديرات القيمة العادلة. يستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض مواصلة أعمال المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية دون أي نية أو التزام بتقليص نطاق أعمالها بشكل جوهري أو الدخول في معاملة بشروط غير ملائمة.

إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة تقارب قيمها العادلة. كما أن القيم الاسمية، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمة القروض وعقود المرابحة والاستصناع تقارب قيمها العادلة.

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. تقتضي هذه التعديلات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة حسب المستوى في النظام المتدرج للقيمة العادلة على النحو التالي:

- المستوى 1 - الأسعار المدرجة (غير المُعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المطابقة؛
- المستوى 2 - المعطيات الأخرى بخلاف الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى 1، التي يمكن ملاحظتها للموجودات أو المطلوبات، سواء بصورة مباشرة (الأسعار) أو غير مباشرة (المستخلصة من الأسعار)؛ و
- المستوى 3 - المعطيات الخاصة بالموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى بيانات السوق الثابتة للملاحظة (معطيات غير قابلة للملاحظة).

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة لموجوداتها المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشطة لأداة مطابقة (المستوى 1). فيما يتعلق بأسهم حقوق الملكية غير المدرجة والصناديق المدارة، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لها في إطار المستوى 3، باستخدام تقنية مقارنة السوق التي تعتمد بشكل أساسي على مضاعفات السوق المستمدة من المعلومات المالية للشركات المماثلة للشركة المستثمر فيها والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء المتوقعة للشركة المستثمر فيها، من بين أمور أخرى. يتم تعديل التقدير وفقًا لتأثير عدم قابلية الأسهم للتسويق.

إن القيمة العادلة للأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من المصارف والقروض والودائع المقدمة من المؤسسات والهيئات الحكومية وأموال برنامج الشيخ زايد للإسكان، التي تكون معظمها ذات طبيعة قصيرة الأجل وصادرة بمعدلات السوق، تقارب قيمتها المدرجة إلى حدٍ معقول. ترى المجموعة أن القيمة العادلة لمحافظ الإجارة والاستصناع لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها المدرجة حيث أن كافة هذه الأرصدة تخضع لفائدة وفقاً لمعدلات السوق المتقلبة ويُعاد تسعيرها بصورة نصف سنوية.

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت القيمة العادلة للاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة 2,7 مليار درهم (2023: 1,2 مليار درهم). كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت القيمة العادلة للقروض لأجل 5,3 مليار درهم (2023: 5,3 مليار درهم).

5 إدارة المخاطر يتبع

7.5 تسلسل القيمة العادلة يتبع

يقدم الجدول التالي تحليل للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة, تم تجميعها في المستويات من 1 إلى 3 بناءً على الدرجة التي يمكن عندها ملاحظة القيمة العادلة.

	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في 31 ديسمبر 2024				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**142,023**	**-**	**-**	**142,023**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**280,896**		**96,760**	**377,656**
أدوات مالية مشتقة	**-**	**11,699**	**-**	**11,699**
	422,919	**11,699**	**96,760**	**531,378**
في 31 ديسمبر 2023				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	138,242	-	-	138,242
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	188,322	-	97,308	285,630
أدوات مالية مشتقة	-	37,820	-	37,820
	326,564	37,820	97,308	461,692

خلال السنة, لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 لقياسات القيمة العادلة, ولم يكن هناك تحويلات إلى أو خارج قياسات القيمة العادلة من المستوى 3.

5 إدارة المخاطر يتبع

7.5 تسلسل القيمة العادلة يتبع

1.7.5 طرق التقييم والمدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة

يوضح الجدول التالي طرق التقييم المستخدمة لقياس القيم العادلة في إطار المستوى 3, بالإضافة إلى المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة التي تم استخدامها.

النوع	طريقة التقييم	المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة وقياس القيمة العادلة
أسهم حقوق ملكية غير مدرجة	طريقة المقارنة بالسوق يرتكز نموذج التقييم على مضاعفات السوق المشتقة من أسعار مدرجة لشركات مماثلة يمكن مقارنتها بالشركة المستثمر بها والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء المتوقعة للشركة المستثمر بها. يتم تعديل التقدير لتأثير عدم إمكانية تسويق سندات الملكية.	الأرباح قبل الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء/ الأرباح المتوقعة قبل الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء خصومات إمكانية التسويق (تتراوح من 10% إلى 25% لسنة 2024 و2023) خصومات الأداء (تتراوح من 10% إلى 25% لسنة 2024 و2023) المضاعفات المالية لمنشآت يمكن مقارنتها: - مضاعفات الأرباح قبل الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء (يتراوح من 7,7× إلى 16,4×) - مضاعفات الإيرادات (تتراوح بين 0,4× إلى 0,6×) - معدل السعر/ الربح (يتراوح بين 0,8× إلى 1,1×)	قد تزداد (تنقص) القيمة العادلة المقدرة في الحالات التالية: - إذا ارتفع (انخفض) هامش الأرباح قبل الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء - إذا انخفضت (ارتفعت) خصومات إمكانية التسويق - إذا انخفضت (ارتفعت) خصومات الأداء - إذا ارتفعت (انخفضت) مضاعف السوق المعدل. بشكل عام, يصاحب التغير في معدل نمو الإيرادات السنوية تغيير مماثل في هامش الأرباح قبل الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء.
	نهج صافي قيمة الموجودات يستند ذلك بافتراض أن قيمة الأعمال تساوي مجموع الموجودات ذات العلاقة, وأنه لا يوجد مستثمر عقلاني سوف يدفع مقابل الأعمال أكثر من تكلفة شراء الأصول ذات المنفعة الاقتصادية المماثلة.	خصومات إمكانية التسويق (تتراوح من 10% إلى 25%) صافي الموجودات	سترتفع (تنخفض) القيمة العادلة المقدرة: - إذا انخفضت (ارتفعت) خصومات إمكانية التسويق - ارتفاع (انخفاض) صافي الموجودات

النوع	طريقة التقييم	المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة وقياس القيمة العادلة
إستثمارات عقارية	نهج الأدلة القابلة للمقارنة تم احتساب القيمة العادلة للعقار من خلال اعتماد معلومات معاملات السوق القابلة للمقارنة عند توفرها, وأسعار الطلب الحالية ومقارنة خصائص العقار لتلك العقارات المماثلة التي تم تسويقها مؤخرًا في معاملات مماثلة في السوق.	سعر البيع القابل للمقارنة لقطع الأراضي المكتبية والأراضي (يتراوح من 96 درهم إلى 285 درهم للقدم المربع) والمباني السكنية (يتراوح من 824 درهم إلى 1,559 درهم لكل قدم مربع) (2023: سعر البيع القابل للمقارنة لقطع الأراضي المكتبية والأراضي (يتراوح من 57,5 درهم إلى 250 درهم للقدم المربع الواحد) والمباني السكنية (يتراوح من 811 درهم إلى 1,273 درهم لكل قدم مربع)	سترتفع (تنخفض) القيمة العادلة المقدرة إذا كانت أسعار المبيعات المقارنة أعلى (أقل).
	نهج الإستثمار تم تحديد القيمة السوقية للعقار من خلال تحليل تدفق الدخل الممكن تحقيقه للعقار الاستثماري مع الأخذ في الاعتبار النفقات السنوية المتوقعة.	*معدل الرسملة* *2024: 7,75% إلى 8%* *(2023: 8,5% إلى 8,25%)* *دخل الإيجار (يتراوح من 80 درهم إلى 130 درهم لكل قدم مربع لسنة 2024 و 80 درهم إلى 150 درهم لسنة 2023)*	قد تؤدي الزيادة في معدل الرسملة المستخدم إلى انخفاض في القيمة العادلة والعكس صحيح. قد تؤدي الزيادة في إيجارات السوق المستخدمة إلى زيادة في القيمة العادلة, والعكس صحيح. بشكل عام, يجب أن يكون التغيير في الافتراض المستخدم لإيرادات الإيجار مصحوبًا بتغيير في نفس الاتجاه في افتراضات معدلات الرسملة حيث تؤدي الزيادة في إيرادات الإيجار إلى الزيادة المتوقع أن يحققها البائع من الاستثمار العقاري. لذلك, فإن تأثيرات هذه التغييرات تقابل بعضها البعض جزئيًا.

5 إدارة المخاطر يتبع

7.5 تسلسل القيمة العادلة يتبع

2.7.5 مطابقة القيم العادلة في إطار المستوى 3

يوضح الجدول التالي مطابقة الأرصدة الافتتاحية بالأرصدة الختامية للقيم العادلة في إطار المستوى 3:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
إستثمارات عقارية	
الرصيد كما في 1 يناير	478,353
تكلفة سند الملكية	1,522
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة	22,153
الرصيد كما في 31 ديسمبر	503,702
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
الرصيد كما في 1 يناير	115,300
أوراق مالية تم بيعها	(4,408)
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة	3,860
الرصيد كما في 31 ديسمبر	96,760

6 ودائع وأرصدة لدى المصارف

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
إيداعات سوق المال	5,319,917
حسابات جارية وحسابات تحت الطلب	83,697
	5,403,614
ناقصاً: مخصص إنخفاض القيمة	(446)
	5,403,168

7 قروض وسلف لعملاء

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
قروض لجهات حكومية	2,940,070	**2,224,530**
قروض للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1,532,022	**2,952,479**
قروض لمؤسسات مالية	105,342	**101,136**
قروض سكنية	1,461,507	**129,550**
إجمالي القروض والسلف لعملاء	6,038,941	**5,407,695**
ناقصاً: مخصص إنخفاض القيمة	(275,650)	**(332,721)**
	5,763,291	**5,074,974**

خلال الفترة, قام المصرف ببيع جزءًا كبيرًا من محفظة قروض الإسكان بقيمة دفترية تبلغ 1,245 مليون درهم إلى بنك تجاري محلي وتم إلغاء الإعتراف بالأصل اعتبارًا من 19 يونيو 2024.

تمثل القروض والسلف المقدمة للمؤسسات المالية في الأصل إيداعات لدى مؤسستين ماليتين, وقد تعرضت لانخفاض القيمة ولا تحتفظ المجموعة بضمانات مقابلها. تمت إعادة التفاوض بشأن هذه القروض خلال سنة 2014. بلغت المخصصات المتراكمة على هذه القروض 101 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 99 مليون درهم).

بلغ إجمالي القروض المتعثرة 259 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 272 مليون درهم). بلغت المخصصات المحددة المحتفظ بها مقابل تلك القروض 237 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 224 مليون درهم).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة القروض:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	248,893	**275,650**
مخصص خسائر – المرحلة 1 و 2	5,575	**44,330**
مخصص خسائر – المرحلة 3	21,182	**23,025**
شطب واسترداد	-	**(10,284)**
الرصيد في 31 ديسمبر	275,650	**332,721**

7 قروض وسلف لعملاء يتبع

حسب قطاع العمل الاقتصادي:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
2,224,530	2,940,070	عقار
1,592,643	761,688	التصنيع
294,733	181,121	التكنولوجيا المتقدمة
280,541	177,539	الخدمات الصحية
129,550	1,461,507	قروض التجزئة للرهن العقاري
253,481	6,088	مواصلات
176,709	142,840	أمن غذائي
150,216	140,236	قروض الشركات الأخرى
101,136	105,342	خدمات مالية
89,801	5,262	المقاولات
66,389	61,475	البناء
47,402	53,773	خدمات
564	2,000	التجاره
5,407,695	6,038,941	
(332,721)	(275,650)	*ناقصاً*: مخصص إنخفاض القيمة
5,074,974	5,763,291	في 31 ديسمبر

8 تمويل إسلامي

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
147,444	1,710,822	التمويل السكني الإسلامي
(30,259)	(49,498)	*ناقصاً*: مخصص إنخفاض القيمة
117,185	1,661,324	**صافي التمويل الإسلامي**

8 تمويل إسلامي يتبع

يتم التمويل السكني الإسلامي على شكل عقود إجارة واستصناع. ويتم منحها هذه لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بغرض شراء أو بناء منازلهم.

خلال الفترة, قام المصرف ببيع جزءا كبيرا من محفظة التمويل الإسلامي بقيمة دفترية تبلغ 1,466 مليون درهم إلى بنك تجاري محلي، وتم الغاء الاعتراف بالأصل اعتبارا من 19 يونيو 2024.

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
89,309	1,639,354	إجمالي الاستثمار في الإجارة
(38,340)	(775,513)	ناقصاً: أرباح الإجارة المؤجلة
50,969	863,841	

كما في 31 ديسمبر, يستحق سداد الحد الأدنى لدفعات الإجارة المستقبلية كما يلي:

31 ديسمبر 2024		
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإجارة ألف درهم	الحد الأدنى لدفعات الإجارة ألف درهم	
1,371	**4,509**	خلال سنة واحدة
6,436	**18,049**	من سنتين إلى خمس سنوات
43,162	**66,751**	أكثر من خمس سنوات
50,969	**89,309**	

31 ديسمبر 2023		
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإجارة ألف درهم	الحد الأدنى لدفعات الإجارة ألف درهم	
24,013	84,750	خلال سنة واحدة
111,905	335,871	من سنتين إلى خمس سنوات
727,923	1,218,733	أكثر من خمس سنوات
863,841	1,639,354	

بلغ إجمالي التمويل الإسلامي المتعثر 34,8 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 39,2 مليون درهم). بلغ رصيد المخصص المحدد المحتفظ به مقابل هذا التمويل 22,7 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 23,5 مليون درهم).

8 تمويل إسلامي يتبع

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
		الحركة في مخصص انخفاض القيمة:
49,498	21,159	الرصيد في 1 يناير
(18,438)	8,746	مخصص خسارة – المرحلة 1 و 2
(801)	19,593	مخصص خسارة – المرحلة 3
30,259	49,498	
		حسب القطاع الاقتصادي:
147,444	1,710,822	عقارات
(30,259)	(49,498)	*ناقصاً:* مخصص إنخفاض القيمة
117,185	1,661,324	

9 أوراق مالية إستثمارية

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
142,023	138,242	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
377,656	285,630	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,739,565	1,274,395	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
3,259,244	1,698,267	

تتكون الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مما يلي:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
142,023	138,242	أدوات الصكوك الدائمة
142,023	138,242	

الحركة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
138,242	137,669	الرصيد كما في 1 يناير
(920)	(886)	صافي إطفاء العلاوة والخصم
4,701	1,459	التغير في القيمة العادلة
142,023	138,242	الرصيد في 31 ديسمبر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
243,553	188,322	أسهم حقوق ملكية محلية مدرجة
96,760	97,308	أسهم حقوق ملكية محلية غير مدرجة
37,343	-	صكوك
377,656	285,630	

9 أوراق مالية إستثمارية يتبع

فيما يلي الحركة في الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
285,630	279,868	الرصيد كما في 1 يناير
37,355	-	أوراق مالية تم شراؤها
(4,408)	(4,255)	أوراق مالية تم بيعها
59,079	10,017	التغيرات في القيمة العادلة
377,656	285,630	كما في 31 ديسمبر

خلال السنة, قامت المجموعة باستبعاد استثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة عادلة تبلغ 4,408 ألف درهم كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 4,255 ألف درهم), مع تحويل مكاسب القيمة العادلة المتراكمة إلى الأرباح المستبقاة بمبلغ 3,957 ألف درهم (2023: مكسب بمبلغ 3,487 ألف درهم) عند الإستبعاد.

تتكون الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مما يلي:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
1,317,097	1,274,395	سندات وصكوك
1,422,468	-	سندات الخزانة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
2,739,565	1,274,395	

فيما يلي الحركة في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
1,274,395	1,294,679	الرصيد كما في 1 يناير
335,625	122,635	أوراق مالية تم شراؤها
(295,060)	(144,644)	أوراق مالية مستحقة
3,281	3,125	صافي إطفاء العلاوة والخصم
(1,144)	(1,400)	مخصص إنخفاض القيمة
1,317,097	1,274,395	كما في 31 ديسمبر

تتكون الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة من سندات بالدولار الأمريكي تخضع لمعدلات كوبونات تتراوح بين 1,38% إلى 7,00% سنوياً تتراوح فترات إستحقاقها من 23 يونيو 2025 إلى 13 سبتمبر 2033 (2023: معدلات كوبونات تتراوح بين 1,38% إلى 6,25% سنوياً تتراوح فترات إستحقاقها من 13 مارس 2024 إلى 13 يوليو 2031).

تتكون الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كذلك من سندات الخزانة السوقية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي, بقيمة مدرجة تبلغ 1,422 مليون درهم, ويتراوح العائد من 4,475% إلى 5,650% سنويا, تتراوح فترات إستحقاقها من 8 يناير 2025 إلى 15 أكتوبر 2025 (31 ديسمبر 2023: لا شيء).

10 إستثمارات عقارية

تتألف الإستثمارات العقارية مما يلي:

	أراضي ألف درهم	مباني ألف درهم	عقارات قيد التطوير ألف درهم	المجموع ألف درهم
في 1 يناير 2023	90,055	303,498	84,800	478,353
إضافات	2,138	-	-	2,138
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	3,602	(5,666)	1,600	(464)
في 31 ديسمبر 2023	95,795	297,832	86,400	480,027
إضافات	-	-	1,522	1,522
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	24,595	11,280	(13,722)	22,153
في 31 ديسمبر 2024	**120,390**	**309,112**	**74,200**	**503,702**

تقع الاستثمارات العقارية المبينة أعلاه في إمارات مختلفة بدولة الإمارات العربية المتحدة كما يلي:

	أبوظبي ألف درهم	دبي ألف درهم	عجمان ألف درهم	المجموع ألف درهم
أراضي	**32,300**	**85,040**	**3,050**	**120,390**
عقارات قيد التطوير	**-**	**74,200**	**-**	**74,200**
مباني	**192,320**	**116,792**	**-**	**309,112**
في 31 ديسمبر 2024	**224,620**	**276,032**	**3,050**	**503,702**
أراضي	32,300	61,395	2,100	95,795
عقارات قيد التطوير	-	86,400	-	86,400
مباني	177,000	120,832	-	297,832
في 31 ديسمبر 2023	209,300	268,627	2,100	480,027

تظهر الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة, والتي تم تحديدها إستناداً إلى التقييمات التي أجرتها شركة متخصصة في تقييم الإستثمارات العقارية كما في 31 ديسمبر 2024.

تم إجراء التقييم, الذي يتوافق مع معايير التقييم الصادرة عن المعهد الملكي للمساحين القانونيين ومعايير التقييم الدولية ذات الصلة, باستخدام طرق التقييم المعتمدة التي تشتمل على طريقة التقييم المقارن وطريقة تقييم الاستثمار وطريقة القيمة المتبقية في التقييم.

10 إستثمارات عقارية يتبع

تعكس التقييمات, حيثما يكون مناسباً, نوع المستأجرين الخين يشغلون العقار أو المسؤولين عن الوفاء بالتزامات عقد الإيجار أو المحتمل أن يشغلوا العقار بعد تأجير الوحدات الخالية وتوزيع المسؤوليات الخاصة بالصيانة والتأمين بين المجموعة والمستأجرين والأعمار الإنتاجية المتبقية للعقارات.

تتضمن الإستثمارات العقارية قيد التطوير مبلغ 34,9 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 34,9 مليون درهم) الخي يمثل التكاليف المتكبدة حتى تاريخه فيما يتعلق بالأساسات وأعمال الحفر. بناء على التقييم الخي تم إجراؤه في سنة 2024, اتبع المصرف مبدأ التحفظ باستبعاد تكلفة الأساسات من تقييم الأرض. بلغت تكلفة الأساسات 12,9 مليون درهم, والتي لم يتم أخذها في الاعتبار لتقييم الأرض.

إيرادات من إستثمارات عقارية – صافي:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
12,353	11,216	إيرادات إيجار
(9,092)	(6,934)	رسوم الخدمة والتكاليف الأخرى
3,261	4,282	

تم الإفصاح عن إيرادات الإيجارات من الإستثمارات العقارية كإيرادات تشغيلية أخرى (إيضاح 23).

11 موجودات أخرى

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
174,861	136,301	فائدة مستحقة القبض
35,731	16,676	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
210,592	152,977	

12 ممتلكات ومعدات

	أراضي ومباني ألف درهم	أثاث وتجهيزات ألف درهم	أجهزة كمبيوتر ألف درهم	برامج ورخص ألف درهم	سيارات ألف درهم	حق إستخدام الموجودات ألف درهم	أعمال قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة								
في 1 يناير 2023	32,018	12,357	13,435	37,967	430	15,407	4,617	116,231
إضافات	508	109	651	-	-	4,685	3,522	9,475
تحويلات	-	-	-	3,061	-	-	(3,061)	-
في 31 ديسمبر 2023	32,526	12,466	14,086	41,028	430	20,092	5,078	125,706
إضافات	1,973	1,447	1,861	3,404	-	92	14,672	23,449
تحويلات	-	-	-	-	-	-	(8,238)	(8,238)
حذف/ تحويل	-	-	(١٣٠)	-	-	-	-	(130)
في 31 ديسمبر 2024	**34,499**	**13,913**	**15,817**	**44,432**	**430**	**20,184**	**11,512**	**140,787**
الإستهلاك المتراكم								
في 1 يناير 2023	13,163	12,312	12,502	27,629	430	3,043	-	69,079
المحمل للسنة	2,771	31	605	3,338	-	3,980	-	10,725
في 31 ديسمبر 2023	15,934	12,343	13,107	30,967	430	7,023	-	79,804
المحمل للسنة	3,160	210	1,040	4,081	-	3,972	-	12,463
حذف/ تحويل	-	-	(130)	-	-	-	-	(130)
في 31 ديسمبر 2024	**19,094**	**12,553**	**14,017**	**35,048**	**430**	**10,995**	**-**	**92,137**
صافي القيمة الدفترية								
في 31 ديسمبر 2024	**15,405**	**1,360**	**1,800**	**9,384**	**-**	**9,189**	**11,512**	**48,650**
في 31 ديسمبر 2023	16,592	123	979	10,061	-	13,069	5,078	45,902

12 ممتلكات ومعدات يتبع

تم تشييد مبنى المجموعة في إمارة دبي على أرض ممنوحة من قبل حكومة دبي في سنة 2000 بدون مقابل. تم تسجيل القيمة الدفترية لهذه الأرض بقيمة اسمية قدرها 1 درهم. أجرت المجموعة تقييماً لمبناها في إمارة دبي بواسطة شركة تقييم خارجية, بما في ذلك الأرض كما في 31 ديسمبر 2024. تم تصنيف العقار جزئيا كعقار استثماري وجزء كممتلكات ومعدات. بلغت القيمة العادلة لجزء المبنى المصنف كممتلكات ومعدات 12,7 مليون درهم (2023: 12,1 مليون درهم).

استند تقييم أراضي المجموعة والمباني المنشأة عليها إلى طريقة تقييم الاستثمار, ويتم تصنيفها في المستوى 3 ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

في سنة 2001, قامت حكومة رأس الخيمة بمنح المجموعة قطعة أرض في إمارة رأس الخيمة بدون مقابل, بشرط أن يتم بناء فرع للمجموعة على هذه الأرض. تم تسجيل القيمة الدفترية لهذه الأرض بقيمة اسمية قدرها 1 درهم. بلغت القيمة العادلة التي تم تحديدها بواسطة شركة تقييم خارجية كما في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 3,8 مليون درهم (2023: 3,8 مليون درهم).

تتضمن الممتلكات والمعدات بنود تم احتساب استهلاكها بالكامل وما تزال قيد الاستخدام بمبلغ 53,3 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 52,3 مليون درهم).

13 ودائع وأموال

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
ودائع من مؤسسات حكومية		
ودائع لأجل	**1,838,648**	3,725,485
أموال من مؤسسات حكومية		
حسابات تحت الطلب	**750,046**	476,724
حسابات جارية	**333,530**	370,922
ودائع الشركات		
ودائع لأجل	**51,961**	666,015
ودائع أخرى	**122,731**	101,263
	3,096,916	5,340,409

كما في 31 ديسمبر 2024, تتراوح فترة الودائع لأجل من 29 إلى 360 يومًا, بمعدل فائدة من 4,05% إلى 5,30% سنويًا (2023: تتراوح الفترة من 12 إلى 362 يومًا, بمعدل فائدة من 4,5% إلى 5,85% سنويًا).

13 ودائع وأموال يتبع

برنامج الشيخ زايد للإسكان

طبقاً للقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2009 بشأن برنامج الشيخ زايد للإسكان ("البرنامج") ولائحته الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2011, وقّع المصرف اتفاقية مع البرنامج بتاريخ 8 مارس 2015 لتقديم خدمات مصرفية ومالية وإدارة الاستثمارات.

تنص هذه الاتفاقية على الخدمات المحددة التي يقدمها المصرف للبرنامج, والشروط والأحكام التي يتم بموجبها تقديم الخدمات, ومؤشرات أداء رئيسية سيتم الاستعانة بها لتقييم أداء المصرف, وحقوق ومسؤوليات كل من المصرف والبرنامج وتفاصيل الرسوم التي يحصل عليها المصرف من البرنامج نظير تلك الخدمات.

تشتمل الخدمات المقرر تقديمها على قبض الأموال المتعلقة بالبرنامج ودفع هذه المبالغ للمستفيدين في شكل قروض إسكان, وفقا للشروط المتفق عليها بين البرنامج والمستفيد, وإدارة القروض بعد ذلك وفقا للاتفاقية المبرمة. إضافة إلى ذلك, ستقوم المجموعة بتقديم دفعات لمشروعات الإسكان والإعانات المالية الأخرى لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى إدارة عملية استرداد القروض.

تقوم وزارة المالية بتحويل الأموال المخصصة للبرنامج إلى الحساب الجاري للمجموعة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يحصل البرنامج على فائدة من الأموال المستثمرة لدى المصرف وفقاً للاتفاقية الموقعة.

إن المخاطر والامتيازات الجوهرية المرتبطة بأموال البرنامج تقع على عاتق المجموعة. وعليه, يتم الإفصاح عن أموال البرنامج التي تقع تحت إدارة المصرف كجزء من موجودات المصرف (حسابات وإيداعات تحت الطلب). لا تتضمن قروض البرنامج أي مخاطر للمصرف وعليه, لم يتم إدراجها في بيان المركز المالي للمجموعة.

وزارة المالية – صندوق محمد بن راشد للابتكار

يتمثل صندوق محمد بن راشد للابتكار ("الصندوق") في مبادرة حكومية تم طرحها من قبل رئيس مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة, سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم, كصندوق لتمويل وتشجيع الابتكار. تم تكليف وزارة المالية بمسؤولية التنفيذ, والتي قامت لاحقا بتكليف مصرف الإمارات للتنمية للعمل كمستضيف إداري ومشغل للصندوق. وعليه, هناك اتفاقية ثلاثية بين الأطراف الثلاثة (الصندوق ووزارة المالية والمصرف).

يتضمن نطاق مسؤوليات المصرف المراجعة وإبداء الآراء حول السياسات والتوجيهات والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق, واستضافة وتطوير الدليل التشغيلي للصندوق, والمساعدة في الاختيار والتعاقد مع خبراء اللجنة الاستشارية ولجنة اتخاذ القرار, والمساعدة في التعاقد مع الشركاء الاستراتيجيين, والترويج والتسويق للصندوق, واعتماد فريق العمليات, وإدارة حساب الصندوق, وإدارة التقرير السنوي, واستضافة وصيانة الموقع الإلكتروني للصندوق والإشراف على أداء فريق العمليات.

يقوم المصرف بإعداد الموازنة التقديرية السنوية لمصروفات الصندوق وتقديمها إلى وزارة المالية التي تقوم بدفعها للمصرف على أساس شهري وفقاً لموازنة المصروفات السنوية المتفق عليها.

14 قروض لأجل

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
سندات رئيسية بالدولار الأمريكي*	**2,754,750**	5,509,500
ناقصاً: تكاليف الإصدار	**(1,139)**	(2,020)
	2,753,611	5,507,480
قرض من جهة ذات علاقة ** (إيضاح 31)	**2,721,112**	-
	5,474,723	5,507,480

* في فبراير 2019، قام المصرف بإصدار برنامج سندات باليورو متوسطة الأجل بمبلغ 3,000 مليون دولار أمريكي ("البرنامج"). كجزء من هذا البرنامج بلغ الإصدار الأول مبلغ 750 مليون دولار أمريكي (2,755 مليون درهم) وتم إدراجه في بورصة ناسداك دبي بتاريخ 2 مارس 2019. تستحق السندات في مارس 2024 وتخضع لمعدل فائدة يبلغ 3,516% سنوياً مستحقة الدفع على أساس نصف سنوي.

بلغ الإصدار الثاني بموجب البرنامج 750 مليون دولار أمريكي من السندات (2,755 مليون درهم) وتم إدراجه في بورصة ناسداك دبي بتاريخ 15 يونيو 2023. تستحق السندات في يونيو 2026 وتخضع لمعدل فائدة يبلغ 1,639% سنويًا، مستحقة الدفع على أساس نصف سنوي.

** في يناير 2024، حصل المصرف على قرض من دائرة المالية لمدة 5 سنوات بقيمة 2,800 مليون درهم. يستحق القرض في يناير 2029 ويحمل معدل كوبون ثابت يبلغ 4,627% سنويا لأول 6 أشهر و 4,37% سنويا للفترة المتبقية المستحقة الدفع على أساس نصف سنوي مع دفع أصل المبلغ عند الاستحقاق.

تقوم المجموعة بالتحوط من القروض من دائرة المالية بقيمة 2,800 مليون درهم لمخاطر أسعار الفائدة باستخدام مقايضات أسعار الفائدة وتصنيف هذه المقايضات كتحوطات القيمة العادلة. بلغت القيمة العادلة الموجبة لهذه المقايضات 78,89 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2024، وبلغ التغير السلبي في القيمة العادلة للبنود المتحوط لها 68,05 مليون درهم مما أدى إلى تحقيق صافي ربح بمبلغ 10,84 مليون درهم في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

15 مطلوبات أخرى

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
حساب سداد العملاء	**17,235**	33,245
ودائع العملاء لحجز المساكن	**1,992**	3,032
فوائد مستحقة الدفع مقابل قرض لأجل	**61,827**	32,947
مصاريف مستحقة	**68,103**	39,379
تكاليف مستحقة للموظفين واستحقاقات أخرى	**69,541**	53,084
إيرادات مؤجلة من إيجارات	**2,574**	2,418
مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة	**950**	1,750
مخصص انخفاض قيمة ضمانات الائتمان	**6,512**	2,648
فوائد مستحقة على الودائع والأموال	**19,069**	59,702
ضريبة الشركات المستحقة (إيضاح 32)	**31,830**	-
مطلوبات عقود الإيجار	**8,731**	12,823
التزام تسوية محفظة التمويل العقاري	**493,071**	-
أخرى	**84,646**	24,188
	866,081	265,216

16 رأس المال المدفوع

وفقًا لقانون مصرف الإمارات للتنمية, يبلغ رأس المال المصرح به 10 مليار سهم بقيمة 1 درهم للسهم الواحد ويبلغ رأس المال المدفوع 5 مليار درهم يتطلب تسحيده بالكامل من قبل الحكومة الاتحادية. يتكون رأس المال المصدر في 31 ديسمبر 2024 من 5,000,000 ألف سهم عادي بقيمة واحد درهم لكل سهم (31 ديسمبر 2023: 5,000,000 ألف سهم عادي بقيمة واحد درهم لكل سهم). كما في 31 ديسمبر 2024, لم يتم تسديد الأسهم بالكامل بعد.

خلال السنة, تم ضخ رأس مال إضافي من قبل الحكومة الاتحادية بمبلغ 50,000 ألف درهم (2023: 50,000 ألف درهم).

17 إحتياطي خاص

يتم تكوين الاحتياطي الخاص إستناداً إلى المادة 241 من القانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 في شأن قانون الشركات التجارية, حيث يتم تحويل 10% من الأرباح السنوية للمصرف إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل إلى 50% من القيمة الاسمية لرأس المال المدفوع.

18 الالتزامات والمطلوبات الطارئة

2024 ألف درهم	**2024** **ألف درهم**	
931,952	**1,335,906**	التزامات بتقديم تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة – قابلة للإلغاء
277,154	**579,206**	الضمانات ورسائل الاعتماد

تمثل الالتزامات الائتمانية القابلة للإلغاء وغير المسحوبة التزامات تعاقدية لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية يمكن إلغاؤها من قبل المصرف دون قيود أو شروط وبدون أي التزامات تعاقدية. يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية ثابتة أو شروط أخرى للإلغاء وقد تتطلب سداد رسوم. نظراً لاحتمال انتهاء صلاحية هذه الالتزامات قبل سحب المبالغ, فإن إجمالي القيم التعاقدية لهذه الالتزامات لا يمثل بالضرورة التزام مالي مستقبلي.

تُلزم ضمانات الائتمان المصرف بإجراء مدفوعات بالنيابة عن العملاء بشرط فشل العميل في الأداء بموجب شروط العقد. في سنة 2023, أبرم المصرف اتفاقية مع البنوك المحلية ("المقرضين") لتقديم ضمانات ائتمانية لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة للمقرض. كما في 31 ديسمبر 2024, بلغت ضمانات الائتمان ذات الصلة 268,2 مليون درهم (2023: 264,6 مليون درهم). يمثل الحد الأقصى لتعرض المصرف لخسارة الائتمان, في حالة عدم الأداء من قبل الطرف الآخر وعندما يثبت أن جميع المطالبات المقابلة أو الضمانات أو الأوراق المالية غير ذات قيمة, يمثلها المبلغ الاسمي التعاقدي لهذه الأدوات. تخضع هذه التعهدات والالتزامات الطارئة لعمليات الموافقة الائتمانية العادية للمصرف.

قامت المجموعة بإصدار ضمانات مالية لصالح بنوك إقراض أخرى منحت قروض لعملاء صندوق محمد بن راشد للإبتكار. لدى المجموعة أيضاً ترتيب متبادل مع وزارة المالية للمطالبة بقيمة الضمان في حال عجز العميل. كما في 31 ديسمبر 2024, بلغت الضمانات المتعلقة بـصندوق محمد بن راشد للإبتكار 9,0 مليون درهم (2023: 12,5 مليون درهم)

لا يوجد لدى المجموعة التزامات طارئة أو ارتباطات أخرى كما في نهاية السنة.

19 إيرادات الفائدة

2024 ألف درهم	**2024** **ألف درهم**	
299,597	**321,261**	قروض وسلف
287,842	**331,287**	أرصدة وودائع لدى المصارف
54,672	**98,246**	أوراق مالية ذات إيرادات ثابتة
56,288	**76,311**	نقد أرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي
698,399	**827,105**	

20 مصروفات الفائدة

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
143,610	**184,519**	قروض لأجل
107,951	**143,041**	ودائع وأموال من هيئات ومؤسسات حكومية
63,110	**19,897**	مستحق للمصارف وودائع الشركات
3,950	**32,202**	أخرى
318,621	**379,659**	

21 إيرادات إستثمار

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
12,858	**23,255**	إيرادات توزيعات الأرباح
3,441	**4,467**	أخرى
16,299	**27,722**	

22 إيرادات الرسوم والعمولات – صافي

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
18,810	**19,190**	رسوم من برنامج الشيخ زايد للإسكان
3,020	**9,582**	رسوم من شركة الإمارات للسجلات المتكاملة
4,923	**5,145**	رسوم من ضمانات
8,959	**11,424**	رسوم أخرى – صافي
35,712	**45,341**	

23 إيرادات أخرى

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
11,216	**12,353**	إيرادات من إيجار إستثمارات عقارية (إيضاح 10)
(6,934)	**(9,092)**	رسوم الخدمة (إيضاح 10)
25,739	**-**	مكسب من بيع موجودات محتفظ بها للبيع
6,395	**21,371**	إيرادات أخرى، صافي *
36,416	**24,632**	

* تشمل الإيرادات الأخرى علاوة بمبلغ 24 مليون درهم معترف بها عند بيع محفظة التمويل العقاري التقليدية والإسلامية.

24 مصاريف تشغيلية وعمومية

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
68,795	**86,978**	مصاريف عمومية وإدارية
10,725	**12,463**	الإستهلاك والإطفاء (إيضاح 12)
79,520	**99,441**	

25 إنخفاض القيمة المحمل

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
		مخصص (عكس مخصص) انخفاض القيمة على:
26,757	**67,355**	- القروض والسلف إلى عملاء
28,339	**(19,238)**	- التمويل الإسلامي
(2,827)	**9,441**	- ضمانات إئتمانية
(92)	**(136)**	- أرصدة وودائع لدى المصارف
1,400	**1,144**	- إستثمارات في أوراق مالية بالتكلفة المطفأة
101	**-**	شطب
53,678	**58,566**	

26 معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة

تعتبر الجهات أنها ذات علاقة إذا كان بمقدور طرف ما ممارسة سيطرة أو تأثير ملحوظ على الطرف التخر عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

تتألف الجهات ذات العلاقة من كبار موظفي الإدارة العليا والشركات التابعة لهم والمؤسسات والهيئات التابعة للحكومة الاتحادية. تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بإبرام معاملات مختلفة مع أطرافها ذات العلاقة. يتم إبرام المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للأحكام والشروط المعتمدة من قبل إدارة المجموعة.

تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بإبرام معاملات مختلفة مع المساهم وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين والشركات المستثمر فيها. تتم هذه المعاملات وفقًا لشروط معتمدة من قبل مجلس الإدارة والإدارة.

فيما يلي ملخص للمعاملات والأرصدة مع الجهات ذات العلاقة خلال السنة:

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
		(أ) الأرصدة مع الجهات ذات العلاقة
1,222,143	**2,700,320**	نقد أرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي
2,940,070	**2,224,530**	قروض وسلف
(3,725,485)	**(1,838,648)**	ودائع من مؤسسات حكومية
(847,646)	**(1,083,576)**	أموال من مؤسسات حكومية
(205,871)	**-**	ودائع لأجل للشركات
-	**(2,721,112)**	قرض من جهة ذات علاقة (إيضاح 14)
		(ب) المعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال السنة
(11,049)	**(11,280)**	تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين
(1,950)	**(1,950)**	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
118,165	**118,319**	إيرادات الفائدة من القروض والسلف
15,000	**15,000**	إيرادات الرسوم
(111,520)	**(267,416)**	مصرفات الفائدة إلى مؤسسات حكومية
(18,788)	**-**	مصاريف الفوائد على ودائع الشركات
50,000	**50,000**	رأس المال المدفوع

27 النقد ومرادفات النقد

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد, يتكون النقد ومرادفات النقد مما يلي:

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
1,222,143	**1,278,065**	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي*
6,083,977	**5,403,168**	أرصدة وودائع لدى البنوك (إيضاح 6)
7,306,120	**6,681,233**	
(5,548,503)	**(4,029,776)**	ناقصاً: أرصدة بتواريخ استحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر
1,757,617	**2,651,457**	

* يشمل ذلك الايداعات ليوم واحد لدى مصرف الإمارات المركزي بمبلغ 1,232 مليون درهم (2023: 1,157 مليون درهم) بنسبة 4,40% (2023: 5,40%)

28 الأدوات المالية

فيما يلي القيم العادلة والقيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الواردة في بيان المركز المالي الموحد:

المجموع ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	
				كما في 31 ديسمبر 2024
1,278,065	**-**	**-**	**1,278,065**	النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي
5,403,168	**-**	**-**	**5,403,168**	أرصدة وودائع لدى المصارف
5,074,974	**-**	**-**	**5,074,974**	القروض والسلف للعملاء
117,185	**-**	**-**	**117,185**	تمويل إسلامي
3,259,244	**142,023**	**377,656**	**2,739,565**	الأوراق المالية الاستثمارية
11,699	**11,699**	**-**	**-**	أدوات مالية مشتقة
174,861	**-**	**-**	**174,861**	الموجودات الأخرى – الفائدة مستحقة القبض
15,319,196	**153,722**	**377,656**	**14,787,818**	**إجمالي الموجودات المالية**
90,587	**90,587**	**-**	**-**	أدوات مالية مشتقة
3,096,916	**-**	**-**	**3,096,916**	ودائع وأموال
5,474,723	**-**	**-**	**5,474,723**	قروض لأجل
866,081	**-**	**-**	**866,081**	مطلوبات أخرى
9,528,307	**90,587**	**-**	**9,437,720**	**إجمالي المطلوبات المالية**

28 الأدوات المالية يتبع

	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التخر ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في 31 ديسمبر 2023				
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي	1,222,143	-	-	1,222,143
أرصدة وودائع لدى المصارف	6,083,977	-	-	6,083,977
القروض والسلف للعملاء	5,763,291	-	-	5,763,291
تمويل إسلامي	1,661,324	-	-	1,661,324
الأوراق المالية الاستثمارية	1,274,395	285,630	138,242	1,698,267
أدوات مالية مشتقة	-	-	37,820	37,820
الموجودات الأخرى – الفائدة مستحقة القبض	136,301	-	-	136,301
إجمالي الموجودات المالية	16,141,431	285,630	176,062	16,603,123
أدوات مالية مشتقة	-	-	37,820	37,820
ودائع وأموال	5,340,409	-	-	5,340,409
قروض لأجل	5,507,480	-	-	5,507,480
مطلوبات أخرى	265,216	-	-	265,216
إجمالي المطلوبات المالية	11,113,105	-	37,820	11,150,925

29 المعلومات حول القطاعات

القطاعات التشغيلية

تعمل المجموعة إلى جانب شركاتها التابعة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. القطاعات التشغيلية الخارجية هي التمويل العقاري والتمويل الصناعي وبرامج المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والخزينة والاستثمارات وإدارة العقارات. يتم تجميع الشركات التابعة ووحدات الأعمال القديمة والوحدات غير المرتبطة بالعملاء ضمن قطاع "المجموعة".

من خلال إدخال نظام تسعير تحويل الأموال, سوف تزداد أهمية وضرورة إعداد التقارير على أساس القطاعات لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع رأس المال والموارد. وقد استخدمت الجداول المدرجة في إيضاح 29 افتراضات مبسطة سيتم مراجعتها في السنة القادمة, مما قد يؤدي إلى بعض إعادة البيان.

تقدم وحدات الأعمال التالية منتجات وخدمات مختلفة, وتتم إدارتها بشكل منفصل كونها تتطلب استراتيجيات مختلفة.

التمويل السكني

تقدم المجموعة حلول مالية ميسورة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة تساعدهم في شراء أو بناء أو توسيع منازلهم. تقدم المجموعة مجموعة متنوعة من حلول التمويل المخصصة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة, بما في ذلك القروض المكملة لما تقدمه هيئات الإسكان الاتحادية والمحلية, وكذلك منتجات التمويل المباشر مثل القروض المرهونة بالمساكن أو القروض لبناء المساكن. تقوم المجموعة أيضاً بإدارة القروض التي يقدمها برنامج الشيخ زايد للإسكان لعملائه - يتم الاتفاق على هذه القروض فيما بين برنامج الشيخ زايد للإسكان والعميل, حيث يتمثل دور المجموعة في صرف الأموال التي تلقتها من وزارة المالية بالإنابة عن برنامج الشيخ زايد للإسكان ومن ثم إدارة القروض.

منذ إطلاق الاستراتيجية الجديدة لمصرف الامارات للتنمية في أوائل سنة 2021, ركز المصرف على تقديم الحلول والخدمات المصرفية لعملاء التمويل الصناعي. ونتيجة لذلك, حصلت إدارة مصرف الامارات للتنمية على موافقة مجلس الإدارة في سنة 2024 على بيع غالبية أصول تمويل الإسكان إلى طرف مقابل بشروط السوق المتفق عليها. ونتيجة لذلك, تم تنفيذ بيع أصول التمويل السكني التقليدي والإسلامي بقيمة 1,24 مليار درهم و 1,47 مليار درهم على التوالي في يونيو 2024. من الآن فصاعدا, لن يقوم التمويل العقاري بإنشاء أصول جديدة وسيتم إدارته كقطاع تشغيلي متوقف.

29 المعلومات حول القطاعات يتبع

التمويل الصناعي

يتمثل الهدف من وحدة التمويل التجاري في دعم أجندة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة, بما في ذلك نمو إجمالي الناتج المحلي والتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال توفير التمويل للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة بأغلبيتها من المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة و / أو مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. تقدم المجموعة تمويلات ميسورة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى في شكل تمويل مدعوم بموجودات, وتمويل الشراء (تمويل ما قبل البيع), وتمويل الخمم المدينة (تمويل ما بعد البيع), وقرض توسع الأعمال وتمويل المشاريع. ومن خلال إضافة قنوات إدارة النقد ومصرف الإمارات للتنمية 360, ستصبح الودائع القائمة على العملاء منتجاً أساسيا في سنة 2025.

الاستثمارات والخزينة

يتمثل دور الخزينة والاستثمارات في استثمار الأموال التي خصصتها المجموعة لتوزيعها في الموجودات السائلة. يسعى القسم إلى تنويع المحافظ الاستثمارية من خلال الاحتفاظ بمحفظة موجودات عالية الجودة تركز على تحقيق عوائد عالية ومستدامة. تهدف المجموعة أيضاً من خلال منتجات التزامات الخزينة إلى الحصول على ودائع مستقرة طويلة الأجل وخالية من المخاطر بتكاليف بسيطة لتمويل موجوداتها وخلق علاقات مستدامة طويلة الأجل. كما يتم تقديم حلول إدارة المخاطر لبعض العملاء عبر وحدة الأعمال هذه ضمن الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.

برامج GRE

برنامج الشيخ زايد للإسكان

يقدم المصرف بموجب الاتفاقية المشار إليها في الإيضاح رقم 13 بعض الخدمات التي تشمل استلام الأموال المتعلقة بالبرنامج وتوفير هذه الأموال للمستفيدين على شكل قروض سكنية وفقا للشروط المتفق عليها بين البرنامج والمستفيد ومن ثم إدارة القروض وفقا للاتفاق. بالإضافة إلى ذلك, سيقوم المصرف بإجراء مدفوعات مرحلية لمشاريع الإسكان والمساعدات المالية الأخرى لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة, بالإضافة إلى إدارة خدمات استرداد القروض. مقابل هذه الخدمات, يفرض البنك رسوم الخدمة على البرنامج.

تقوم دائرة المالية بتحويل الأموال المخصصة للبرنامج إلى الحساب الجاري للمجموعة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يحقق البرنامج فائدة على الأموال المستثمرة مع المجموعة وفقا للاتفاقية الموقعة.

تقع المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بأموال البرنامج على عاتق المجموعة. لذلك, يتم الإفصاح عن أموال البرنامج تحت إدارة المصرف كجزء من موجودات (حساب تحت الطلب والايداعات) للمجموعة. ومع ذلك, فإن قروض البرنامج لا تحتوي على أي مخاطر على المصرف وبالتالي فهي غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة.

دائرة المالية – صندوق الشيخ محمد بن راشد للابتكار "الصندوق"

تم تعيين المصرف من قبل وزارة المالية ليكون المضيف والمشغل الإداري. وبالتالي, هناك اتفاق ثلاثي بين الأطراف الثلاثة (الصندوق ودائرة المالية والمصرف).

يحق للمصرف كذلك الحصول على رسوم إدارية مقابل الخدمات المقدمة للصندوق. وقد تم بالفعل تحديد نطاق مسؤوليات المصرف في الإيضاح 13 حول هذه البيانات المالية الموحدة.

إدارة العقارات

كما تمتلك المجموعة وتدير بعض العقارات السكنية والتجارية التي يتم من خلالها تحقيق دخل الإيجار.

المجموعة

يضم القطاع التشغيلي للمجموعة تمويلا للمجموعة يستخدم لدعم متطلبات التمويل للقطاعات التشغيلية والشركات التابعة لها, إلى جانب الأصول المتعثرة القديمة والتكاليف من الإدارات غير الموجهة للعملاء.

29 المعلومات حول القطاعات يتبع

المجموعة يتبع

فيما يلي تحليل إيرادات ونتائج المجموعة حسب القطاعات التشغيلية:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	التمويل العقاري ألف درهم	التمويل الصناعي ألف درهم	برامج GRE ألف درهم	إدارة العقارات ألف درهم	الاستثمارات والخزينة ألف درهم	المجموعة ألف درهم	المجموع ألف درهم
صافي إيرادات الفائدة / الربح من التمويل الإسلامي	**19,237**	**44,233**	**26,262**	**(26,108)**	**(8,627)**	**450,230**	**505,227**
إيرادات/ (خسائر) بدون فوائد	21,959	16,673	19,190	3,262	27,722	8,889	97,695
الإيرادات/ (الخسارة) التشغيلية للقطاع الخاضعة للتقرير	**41,196**	**60,906**	**45,452**	**(22,846)**	**19,095**	**459,119**	**602,922**
مصاريف تشغيلية	**(5,109)**	**(45,617)**	**(240)**	**(250)**	**(8,316)**	**(204,758)**	**(264,290)**
انخفاض القيمة المحمل	29,769	(37,928)	145	-	(1,008)	(49,544)	(58,566)
الربح / (الخسارة) قبل التغيرات في القيمة العادلة	**65,856**	**(22,639)**	**45,357**	**(23,096)**	**9,771**	**204,817**	**280,066**
التغيرات في القيمة العادلة	-	-	-	22,153	4,701	-	26,854
صافي الربح / (الخسارة) قبل الضريبة للسنة	**65,856**	**(22,639)**	**45,357**	**(943)**	**14,472**	**204,817**	**306,920**
ضريبة الدخل	(5,748)	1,976	(3,959)	82	(1,263)	(17,875)	(26,787)
صافي الربح / (الخسارة) بعد الضريبة	**60,108**	**(20,663)**	**41,398**	**(860)**	**13,209**	**186,942**	**280,133**
كما في 31 ديسمبر 2024							
مجموع الموجودات	**204,954**	**2,851,090**	**2,234,848**	**501,511**	**8,824,100**	**1,290,776**	**15,907,279**
مجموع المطلوبات	**25,110**	**181,798**	**1,104,043**	**2,574**	**1,966,881**	**6,247,901**	**9,528,307**

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	التمويل العقاري ألف درهم	التمويل الصناعي ألف درهم	برامج GRE ألف درهم	إدارة العقارات ألف درهم	الاستثمارات والخزينة ألف درهم	المجموعة ألف درهم	المجموع ألف درهم
صافي إيرادات الفائدة/ الربح من التمويل الإسلامي	39,406	73	6,409	(26,121)	(24,579)	502,308	497,496
إيرادات/ (خسائر) بدون فوائد	(430)	14,312	18,810	4,282	16,299	35,154	88,427
الإيرادات/ (الخسارة) التشغيلية للقطاع الخاضعة للتقرير	38,976	14,385	25,219	(21,839)	(8,280)	537,462	585,923
مصاريف تشغيلية	(6,071)	(28,690)	(240)	(250)	(8,615)	(160,753)	(204,619)
انخفاض القيمة المحمل	(54,976)	4,549	(235)	-	(1,308)	(1,708)	(53,678)
الربح / (الخسارة) قبل التغيرات في القيمة العادلة	(22,071)	(9,756)	24,744	(22,089)	(18,203)	375,001	327,626
التغيرات في القيمة العادلة	-	-	-	(464)	1,459	-	995
صافي الربح / (الخسارة) قبل الضريبة للسنة	(22,071)	(9,756)	24,744	(22,553)	(16,744)	375,001	328,621
ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
صافي الربح / (الخسارة) بعد الضريبة	(22,071)	(9,756)	24,744	(22,553)	(16,744)	375,001	328,621
كما في 31 ديسمبر 2023							
مجموع الموجودات	3,084,254	1,443,511	2,949,897	479,344	7,855,095	1,333,627	17,145,728
مجموع المطلوبات	41,009	772,171	908,134	2,418	3,763,305	5,663,888	11,150,925

30 موجودات محتفظ بها للبيع

خلال سنة 2022, قرر مجلس الإدارة إستبعاد العقارات المحتفظ بها من قبل البنك ضمن الممتلكات والمعدات وقرر استرداد قيمها المدرجة من خلال البيع بدلًا من الاستخدام المستمر. كما في 31 ديسمبر 2022, تم الاعتراف بمبنى المجموعة في أبوظبي المصنف سابقًا ضمن الممتلكات والمعدات كموجودات محتفظ بها للبيع نتيجة التقدم المحرز في بيع هذا العقار وعند استلام عروض السوق التنافسية من المشترين المحتملين, ترى الإدارة أن يكون البيع محتملًا للغاية في الاثني عشر شهرًا القادمة وأن الأصل متاح للبيع على الفور في حالته الحالية.

تشمل الموجودات المحتفظ بها للبيع مبنى المجموعة في إمارة أبوظبي والذي تم تشييده على أرض ممنوحة من قبل حكومة أبوظبي في سنة 2000 بدون مقابل. تم تسجيل هذه الأرض بقيمة اسمية بمبلغ 1 درهم. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023, استلم البنك عائدات الإستبعاد, بعد خصم تكاليف الإستبعاد بمبلغ 37,2 مليون درهم, وهي أعلى من القيمة المدرجة.

31 أدوات مالية مشتقة

يوضح الجدول التالي القيم العادلة الموجبة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة.

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة الإسمية ألف درهم
31 ديسمبر 2024			
المشتقات المصنفة بالقيمة العادلة كأدوات تحوط			
مقايضات أسعار الفائدة	-	(68,047)	2,800,000
المشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط			
مقايضات أسعار الفائدة	11,622	(22,463)	1,099,357
الحد الأقصى لمعدلات الفائدة	77	(77)	52,169
	11,699	(90,587)	3,951,526

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة الإسمية ألف درهم
31 ديسمبر 2023			
المشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط			
مقايضات أسعار الفائدة	37,636	(37,636)	431,820
الحد الأقصى لمعدلات الفائدة	184	(184)	94,079
	37,820	(37,820)	525,899

قدمت المجموعة لعملائها فرصة لحلول التخفيف من المخاطر للمساعدة في إدارة تعرضهم لمعدلات الفائدة المتعلقة بقروضهم مع المجموعة. تتضمن هذه الحلول التحوط من تقلبات أسعار الفائدة من خلال المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة والحد الأقصى لمعدلات الفائدة مع ترتيبات عكسية مع المؤسسات المالية والبنوك الأخرى.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات ولا تعتبر مؤشرا على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

32 ضريبة الدخل

في 9 ديسمبر 2022, أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن فرض الضريبة على الشركات والأعمال, قانون ضريبة الشركات ("قانون ضريبة الشركات") لتنفيذ نظام جديد لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الشركات الجديد ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. بما أن السنة المحاسبية للمجموعة تنتهي في 31 ديسمبر, فإن فترة الضريبة الأولى هي من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024, مع تقديم الإقرار الضريبي ذات الصلة في أو قبل 30 سبتمبر 2025.

فيما يلي ملخص إجمالي مصروفات ضريبة الدخل المعترف بها في بيان الدخل الموحد:

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
-	26,787	الضريبة الحالية على الدخل للسنة
-	26,787	**ضريبة الدخل المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد**
		بند لم يتم تصنيفه
		الضريبة الحالية
-	5,043	مكسب القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	5,043	**ضريبة الدخل المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد**
		تسوية مصاريف الضريبة
-	306,920	الربح قبل الضريبة
-	27,623	ضريبة الدخل بمعدل قانوني 9%
		التأثير
-	57	مصاريف غير قابلة للخصم
-	(68)	فرق السعر – الحد الأدنى 375 ألف درهم للضريبة بنسبة 0%
-	(1,366)	الدخل المعفى
-	523	موجودات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها
-	18	أخرى
-	26,787	**صافي مصروف الضريبة**

2024 ألف درهم	2024 ألف درهم	
		موجودات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها
-	5,808	خسارة الضريبة غير المستخدمة
-	5,808	

32 ضريبة الدخل يتبع

إن معدل الضريبة المطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة هو 9% (2023: 0%) للأرباح الخاضعة للضريبة التي تتجاوز 375,000 درهم. من غير المتوقع حاليا أن تخضع عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة لتطبيق الحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة البالغ 15% في السنة المالية 2024. يعتمد التطبيق على تنفيذ قواعد تحويل أرباح تآكل القاعدة (BEPS 2) - قواعد الركيزة الثانية من قبل البلدان التي تعمل فيها المجموعة وتطبيق قواعد الركيزة الثانية من قبل وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يطبق مجلس إدارة الشركة التابعة للمصرف مبدأ المحافظة, ولم يتحمل أي تأثير للخسائر المتكبدة في احتساب ضريبة الدخل في هذه البيانات المالية الموحدة.

تبلغ مصاريف ضريبة الدخل للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 26,8 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: لا شيء درهم), وهو ما يمثل معدل الضريبة الفعلي بمعدل 8,7% (31 ديسمبر 2023: لا شيء درهم).

تم عرض مطلوبات الضريبة الحالية كجزء من المطلوبات الأخرى في البيانات المالية الموحدة.

EDB

مصرف الإمارات للتنمية

Emirates Development Bank

edb.gov.ae